



جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية

الحوار الأطلسي-المتوسطي:
دراسة حالة الهجرة غير الشرعية
غرب المتوسط (2001-2015)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطة ومغربية، التعاون والأمن.

إشراف الدكتور:

محمد سي بشير

إعداد الطالب:

أوسامة بوزيد

أعضاء اللجنة المناقشة:

أ.د. كريم خلفان، جامعة مولود معمري رئيسا
د. محمد سي بشير، جامعة مولود معمري مقرا
د. عبد الوهاب بن خليف، جامعة الجزائر 3 ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2016/04/07.

شكر وتقدير

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ أما بعد:

فإني أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد سي بشير على تفضله الإشراف على هذا العمل المتواضع، وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة طيلة فترة إنجازه، والتي لم يبخل علي خلالها بتقديم يد العون متى لزم الأمر، وعلى صبره معي خلال هذه الفترة، جزاه الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتي الكرام الذين ساهموا في تكويني خلال مشواري الجامعي في جامعة مولود معمري سواء في فترة الليسانس أو الماجستير.

كما أشكر الأساتذيين الكريمين بلهول نسيم وسالم برقوق على عونهم وتوجيههم.

والله ولي التوفيق

أوسامة بوزيد

إهداء

- ❖ إلى روح أمي ليندة، رحمها الله...
 - ❖ إلى خالي مليك وخالتي ويزة أطل الله في عمرهما، وبارك فيهما...
 - ❖ إلى إخوتي وأخواتي محمد العربي، سلوى، عادل، ليلة، حياة، فتحية،
مقران، العربي، وأولاد أخواتي، سعيد، ليندة، ثنينة، سيلين، أكسيل،
نيليا... وفقهم الله إلى كل خير...
 - ❖ إلى أزواج أخواتي هارون رشيد وزروقي عبد العزيز.
 - ❖ إلى ديمية وكل أفراد عائلتها، أسعدهم الله بكل خير...
 - ❖ إلى أصدقائي الأعزة سمير حاج السعيد، ناصر بوعلام...
 - ❖ إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة...
- ...أهدي هذا العمل المتواضع.

والله ولي التوفيق

أوسامة

خطة الدراسة:

الفصل الأول: الإطار العام للهجرة غير الشرعية غرب المتوسط:

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية:

أولاً: مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية.

ثانياً: الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط من الناحية النظرية:

أولاً: مدرسة كوبنهاجن وأمنة الهجرة.

ثانياً: مدرسة باريس

ثالثاً: مدرسة التبعية.

المبحث الثالث: أسباب تنامي الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط وتأثيرها على الأمن

القومي لصفتيه:

أولاً: دوافع الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط وأهم مساراتها.

ثانياً: علاقة الهجرة غير الشرعية بغيرها من التهديدات الأمنية في المتوسط.

ثالثاً: موقع الهجرة غير الشرعية في التصورات والإدراكات الأمنية شمال

وجنوب المتوسط الغربي.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي - المتوسطي لحلف الناتو:

المبحث الأول: انعقاد الحوار الأطلسي وبداية حقبة جديدة في العلاقات المتوسطية - الأطلسية:

أولاً: المنافسة الأورو - أمريكية على المتوسط وميلاد الحوار الأطلسي.

ثانياً: أهم بنود الحوار ودوره في تعميق التعاون الأمني الأطلسي -

المتوسطي.

المبحث الثاني: الحوار الأطلسي بين الإدراكات الأطلسية والمتوسطية:

أولاً: تصور وأهداف حلف شمال الأطلسي من الحوار.

ثانياً: تصور الشركاء المتوسطيين للحوار وأهدافهم المنتظرة منه.

المبحث الثالث: تأثير الحوار الأطلسي على المسائل الأمنية غرب المتوسط:

أولاً: الحوار الأطلسي ومسائل الإرهاب الدولي في المتوسط.

ثانياً: التصور الأمني للحوار لمسائل الجريمة المنظمة في المنطقة.

ثالثاً: الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط: الاهتمام الجديد لحلف الناتو

في المنطقة.

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في اهتمامات الحوار الأطلسي:

المبحث الأول: تطور اهتمام حلف شمال الأطلسي بقضايا الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط:

أولاً: أسباب تنامي الاهتمام الأطلسي بالهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، وإدراجها في الحوار الأطلسي.

ثانياً: تداعيات إدراج الهجرة غير الشرعية في أجندة الحوار الأطلسي على الدول المنضوية فيه.

المبحث الثاني: سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط حسب التصورات الأمنية للدول الأعضاء في الحوار الأطلسي:

أولاً: مكافحة الهجرة غير الشرعية في التصورات الأمنية للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

ثانياً: نظرة الشركاء المتوسطيين في الحوار لسبل التعاون للحد من مشاكل الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية في الحوار الأطلسي بين المكسب والكلفة:

أولاً: مكاسب الدول المتوسطية (الشركاء) من إدراج الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط ضمن المحاور الرئيسية للحوار الأطلسي.

ثانياً: تكاليف الشركاء المتوسطيين من الشراكة لمكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط في إطار الحوار الأطلسي.

الخاتمة:

قائمة المختصرات:

أ - بالعربية:

د.ب.ن: دون بلد النشر.

د.س.ن: دون سنة النشر.

د.د.ن: دون دار النشر.

د.ع: دون العدد.

ج: الجزء.

ط: الطبعة.

ص: الصفحة.

ب - بالفرنسية:

Op.cit.: Option déjà cité.

Ibid.: Même référence.

M.N.C: Maison d'édition Non Citée.

D.N.C: Date d'édition Non Citée.

ج - بالإنجليزية:

D.N.M: Date of edition Not Mentioned.

الملخص:

يعتبر الحوار الأطلسي-المتوسطي الذي تعود نشأته إلى عام 1994، أحد أهم الحوارات الأمنية في المتوسط، وهو حوار أطلقه حلف شمال الأطلسي مع سبع دول جنوب المتوسط، هدفه الأساسي هو جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم وازدهار، وذلك من خلال العمل مع الشركاء المتوسطيين على حل القضايا الأمنية المعقدة في المنطقة ودفع عجلة التنمية في الدول جنوب المتوسط، وكذا إرساء القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

أما في السنوات القليلة الماضية، فقد ظهر اهتمام جديد لحلف شمال الأطلسي في المنطقة وهو ظاهرة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، لاسيما بعد ثبوت ارتباط هذه الظاهرة بالإرهاب الدول في المنطقة الذي أصبح يعصف بكيانات الدول الأوروبية ويهدد بقاءها واستقرارها.

من هنا، وبناء على ذلك، فقد ركزت هذه الدراسة على ماهية الهجرة غير الشرعية ودوافعها من أجل صياغة حلول ناجعة لها، ثم النظر في علاقة الهجرة غير الشرعية بغيرها من التهديدات الأمنية في المتوسط، لإثبات مدى خطورة هذه الظاهرة على الدول المتوسطية والأوروبية. ليتم بعدها إلقاء نظرة على الحوار الأطلسي من أجل إعطاء صورة واضحة له، ومن ثم رؤية الحوار الأطلسي لهذه الظاهرة، وكذا اختلاف وجهات النظر حولها بين دول جنوب المتوسط الغربي، وبين الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. ثم انتقل البحث إلى دراسة أسباب وظروف تنامي اهتمام الحلف الأطلسي بالهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، وبالتالي الحلول المقترحة للحد منها حسب ذات النظرتين -حلف شمال الأطلسي ودول جنوب المتوسط الغربي- ومحاولة الربط بينهما للوصول إلى حلول فعالة وحقيقية لها. لتحاول في الأخير دراسة مكاسب الدول جنوب المتوسط الغربي من الدخول في تعاون أمني مع حلف شمال الأطلسي لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وكذا تكاليف ذلك عليها من نواح عديدة، لتنتقل إلى النظر في إمكانيات الاستفادة من هذا الحوار بالنسبة لدول جنوب غرب المتوسط لتحقيق أهداف أخرى ذات طبيعة اقتصادية وأمنية، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الحوار الأطلسي، حلف شمال الأطلسي، غرب المتوسط، الدول المغاربية.

Résumé:

Le dialogue méditerranéen, créé en 1994, est considéré comme l'un des dialogues sécuritaire les plus importants en Méditerranée. C'est un dialogue lancé par le Traité de l'Atlantique Nord avec sept pays du Sud de la Méditerranée, dont l'objectif principal est de faire de l'espace méditerranéen une zone de paix et de prospérité, et que, en travaillant avec les partenaires méditerranéens il contribuera à la résolution des questions sécuritaires les plus compliquées dans la région et à l'accélération du développement dans les pays sud-méditerranéens, ainsi que la mise en place des valeurs démocratiques et le respect des droits de l'homme.

Au cours des dernières années, il est apparu un nouvel intérêt de l'OTAN dans la région, qui est le phénomène de l'immigration clandestine à la Méditerranée occidentale, surtout après le lien prouvé de ce phénomène avec le terrorisme dans la région, qui déstabilise les pays européens et menace leur survie.

De ce fait, et par conséquent, cette étude se focalise sur la nature de l'immigration illégale et ses motifs, afin de lui trouver des solutions efficaces.

Puis nous étudierons la relation de la migration clandestine avec d'autres menaces à la sécurité dans la Méditerranée, pour prouver la gravité de ce phénomène sur la Méditerranée et les pays européens. Nous poursuivrons l'étude par une vue d'ensemble au dialogue méditerranéen afin de donner une image claire de lui, et ensuite voir sa perception de ce phénomène, ainsi que les perceptions divergentes du phénomène entre le sud de la Méditerranée occidentale les membres européens de l'OTAN.

Ensuite, nous allons étudier les causes et les circonstances de l'accroissement de l'intérêt de l'OTAN que porte à la migration clandestine en Méditerranée occidentale, et donc les solutions proposées pour lui faire face selon les deux perceptions –OTAN et pays sud de la méditerranée- en essayant de les relier afin de construire une solutions efficaces et réelles. Pour étudier à la fin les gains des pays du sud de la Méditerranée occidentale d'entrer dans une coopération sécuritaire avec l'OTAN pour lutter contre la migration clandestine, ainsi que les coûts dans différents domaines, pour passer à envisager les possibilités de tirer profit de ce dialogue pour les pays du sud-ouest de la Méditerranée, et aussi pour atteindre d'autre buts pertinents de nature économique et sécuritaire et d'autres.

Mots clés: Migration clandestine, dialogue méditerranéen, OTAN, méditerranée occidentale, pays maghrébins.

Abstract:

The Mediterranean dialogue, established in 1994, is considered as one of the most important security dialogues in the Mediterranean. It is a dialogue launched by the North Atlantic Treaty with seven countries of the southern Mediterranean, whose main objective is to make the Mediterranean an area of peace and prosperity, and that working with Mediterranean partners will contribute to the resolution of the most complex security issues in the region and to the acceleration of development in the southern Mediterranean countries with the establishment of democratic values and respect for human rights.

In recent years, NATO began to focus on the illegal immigration in the western Mediterranean, especially after the proven link between this phenomenon with terrorism in the region, which destabilizes the European countries and threatens their survival.

Therefore, and thus, this study focuses on the nature of illegal immigration and its motifs, in order to find it effective solutions.

Then we will study the relationship of illegal migration with other threats to security in the Mediterranean, to prove the seriousness of this phenomenon over the Mediterranean and European countries. Then, we will continue the study, with an overall view to the Mediterranean dialogue in order to give a clear picture of it, and then see its perception of this phenomenon and the differing perceptions of the phenomenon between the south of the Western Mediterranean NATO's European members.

Finally, we will study the causes and circumstances of NATO's interest increase towards illegal migration in the Western Mediterranean, and therefore the solutions to face him according to the two perceptions –NATO and southern countries in the Mediterranean- trying to connect them, in order to build efficient and real solutions. To study in the late gains which may have the southern countries of the western Mediterranean in entering in a security cooperation with the NATO, in his fight against illegal migration, in addition to its the costs in different areas, than moving to consider possible benefits from this dialogue for countries of south-western Mediterranean, and also to achieve other relevant goals of economic and security nature and others.

Key words: Clandestine Migration, mediterranean dialogue, NATO, western mediterranean, Maghreb countries.

مقدمة

تعتبر مسائل الهجرة غير الشرعية من القضايا التي تحتل الصدارة في الاهتمامات الأمنية لدول الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط على حد سواء. كما تعتبر هذه الظاهرة أحد أهم الأسباب التي دفعت هذه الأطراف إلى تعزيز مقاربة "الأمن التعاوني" بينها، تحقيقاً للاستقرار في المنطقة وعملاً على وضع حد للتهديدات المشتركة التي تواجه هذه الدول، ما أدى إلى العديد من المبادرات التعاونية تحقيقاً لهذه الأهداف، على غرار الحوار الأطلسي.

فقد تتفق الدول في المجتمع الدولي على أكثر من مجرد التعاون في علاقات سلمية حين تشترك في تطبيق نظرية الأمن الجماعي Collective Security والتي أقيمت الأمم المتحدة على أساسها. على أن أكثر أنواع التعاون شيوعاً منذ القدم هو ذلك المعروف باسم التحالف (Alliance) أو الحلف⁽¹⁾. على غرار ما عرفته الحرب الباردة مثل حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي موضوع الدراسة.

وفي هذا يعتبر حلف شمال الأطلسي (الناتو) الحلف الأكثر نموذجية، من حيث نجاحه وتكيفه من أجل الاستمرار. حيث أنه، وبعد انتهاء الحرب الباردة، ما يعني انتهاء سبب وجوده باختيار الاتحاد السوفييتي عدو الرأسمالية، اتجه الحلف إلى إستراتيجية جديدة لضمان البقاء وبالتالي السيطرة والهيمنة على الأوضاع الأمنية الدولية. ومن هنا، أوجد العديد من الوسائل والطرق التي تضمن له ذلك.

وفي هذه الدراسة سنصب اهتمامنا على "الحوار الأطلسي" الذي أطلقه حلف شمال الأطلسي مع سبع دول جنوب المتوسط، والذي يعتبر أحد أهم الحوارات الأمنية التي عرفتتها حقبة ما بعد الحرب الباردة. حيث عكس هذا الأخير التغير الذي عرفته الإستراتيجية الأمنية لحلف الناتو، كما يعتبر كذلك أحد الوسائل المهمة التي عمد إليها الحلف للبقاء بعد انتهاء الهدف من وجوده من جهة، وكذا مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي باتت تأخذ أبعاداً مختلفة ولا تقتيد بحدود معينة،

¹ - محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جويلية 1978)، ص 7-8.

خاصة تلك المتعلقة بجنوب المتوسط، وقرب هذا الأخير من الساحل الإفريقي مرتع الحركات الجهادية والجريمة المنظمة على وجه الخصوص.

وعلى هذا الأساس فإن دراستنا هذه سوف تركز في المقام الأول على موضوع الهجرة غير الشرعية التي يعرفها المتوسط، والتي باتت تقلق العديد من الدول الأوروبية، خاصة تلك المحاذية للضفة الجنوبية للحوض، ومن ثم النظر في كيفية إدراج حلف شمال الأطلسي لهذه القضية في حوار مع دول جنوب المتوسط، وخاصة تلك المتعلقة بدول غرب المتوسط، وتحليل الإدراكات الأمنية للحلف تجاه مسائل الهجرة السرية وأمنيتها، إضافة إلى دراسة الميكانيزمات والوسائل التي اعتمدها من أجل التعاون مع دول الضفة الجنوبية-الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط من أجل الحد من هذه الظاهرة، والذي يعتبر الحوار الأطلسي الإطار العام لهذا التعاون إضافة إلى مجموعة من القضايا الأمنية الأخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد شكلت منعرجا حاسما في مجرى العلاقات الأطلسية-المتوسطية، والتي أصبحت مطبوعة باهتمامات جديدة أكثر عمقا، وكذا جدول أعمال أكثر تنوعا. كما ظهر اهتمام الحلف كذلك بمسائل قد تم إهمالها في السابق، إضافة إلى رغبته في تقوية الروابط الأمنية بينه وبين الدول جنوب المتوسط، فضلا عن رغبته في ضم أعضاء جدد إلى الحوار.

فهذا الحوار إذن ومنذ إنطلاقه عام 1994، قد عرف العديد من المحطات الهامة التي ساهمت في بلورته. كما كانت هناك العديد من الظروف والأوضاع الدولية التي أدت إلى إعلانها، إضافة إلى تغير مضمونه في كل مرة، حيث تمثل مسألة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط خاصة، أحد المحاور الجديدة في ذلك.

فضلا عن ذلك، فإن الحوار الأطلسي يعتبر مدخلا هاما لفهم الإدراكات والتصورات الأمنية للدول الغربية الكبرى، وخاصة تلك المتعلقة بمنطقة حوض المتوسط، ومن ثم فهم التغير في هذه الإدراكات وفقا لتغير الظروف والأوضاع الدولية التي تعرفها المنطقة والعالم على حد سواء.

إشكالية الدراسة:

إن المتمعن في الحراك السياسي والأمني الذي يشهده المتوسط في السنوات الأخيرة يلحظ بشكل كبير ازدياد فلول الهجرة غير الشرعية غرب الحوض، وبالتالي ازدياد الاهتمام الأمني بها من طرف الدول الأوروبية وذراعها الأمني المتمثل في حلف شمال الأطلسي، لاسيما مع ربطها بظاهرة الإرهاب الدولي في المنطقة، الشيء الذي لم يكن واقعيا قبل 2001، ومن ثم فإن واقع الحال هذا دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما موقع الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط في الاهتمامات الأمنية لحلف شمال الأطلسي في إطار حوار (الحوار الأطلسي - المتوسطي) مع دول جنوب المتوسط؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، اقترحنا مجموعة من الفرضيات، والتي سنعتمد عليها خلال مسار بحثنا والمتمثلة أساسا في:

- (1) تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد التحديات الأمنية الكبرى ذات العلاقة مع تهديدات أمنية أخرى والتي تهدد أمن واستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط.
- (2) توسع الاهتمامات الأمنية والإستراتيجية للئاتو دفع بهذا الأخير إلى عقد الحوار الأطلسي مع دول جنوب المتوسط، في إشارة إلى اهتمامه بالمنطقة.
- (3) تعتبر قضايا الهجرة السرية التي تعرف تدفقا هائلا غرب المتوسط أحد أهم الاهتمامات الأمنية التي يسعى حلف شمال الأطلسي للتصدي لها بالتعاون مع شركائه جنوب المتوسط.

الإطار الزمني والمكاني:

أ- الإطار الزمني:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل الإدراكات الأمنية لحلف شمال الأطلسي تجاه مسائل الهجرة غير الشرعية ونتائج ذلك على ميكانيزمات الحد منها في إطار حوار الذي أطلقه مع دول جنوب المتوسط، حيث تركز هذه الدراسة على الضفة الجنوبية-الغربية منها على وجه الخصوص، وكذا النظر في تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على مضمون هذا الحوار، من أجل استخلاص التغير الذي عرفه هذا الأخير، والاستفادة من ذلك، وكذا تجنب الاحتمالات غير المرغوبة، وبناء على ذلك فقد تم تحديد فترة الدراسة من 2001 إلى 2012، مع احتمالية إدراج بعض النشاطات التي عرفها هذا التعاون خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ب- الإطار المكاني:

تتم هذه الدراسة بالحوار الذي تم الإعلان عنه بين حلف شمال الأطلسي وسبع دول متوسطة هي: إسرائيل، الأردن، مصر، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، حيث يتم التركيز فيه على مسألة الهجرة غير الشرعية، والتي تعتبر - كما أشرنا إليه - من الاهتمامات الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ومن هنا سنركز على الضفة الغربية من الحوض، لكون هذه الظاهرة تنشط فيها بشكل أكثر وضوحا.

المناهج والاقترابات المتبعة:

منهج دراسة الحالة: "وهو المنهج الذي يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة، حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل"⁽¹⁾.

¹ - رحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000)، ص46.

من هنا، فقد تم اعتماد هذا المنهج بهدف تقديم تحليل أعمق لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها حالة من موجات الهجرة الدولية، والتي تزداد بشكل ملفت غرب الحوض المتوسطي، ودراستها من خلال الحوار الأطلسي. وذلك بالنظر في موقعها من هذا الحوار، وكذا التصورات الأمنية للحلف تجاهها، بالإضافة إلى نظريته لطرق الحد منها والميكانيزمات المعتمدة لذلك، حيث تم أخذ هذه الظاهرة كحالة واحدة من بين العديد من القضايا التي يتناولها الحوار على غرار ظاهرة الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، أسلحة الدمار الشامل... وغيرها.

المنهج المقارن: "هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفته العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر. كما يستهدف التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات. فالمقارنة العلمية تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابضة خلفها"⁽¹⁾.

وقد تم اعتماد هذا المنهج بغرض معرفة موقف كل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة (في إطار حلف الناتو) من هذه الظاهرة، ومقارنة ذلك بموقف ومدى اهتمام الدول جنوب-غرب المتوسط بنفس الظاهرة باعتبارها البلاد المصدرة لها أو مواقع العبور من جنوب الصحراء الكبرى نحو أوروبا.

الإطار النظري:

نظرية الأمن الجماعي:

استخدم مفهوم الأمن الجماعي على المستوى الدولي منذ إنشاء عصبة الأمم في العام 1921، وهو يقوم على فكرة محورية قوامها عدم السماح بالإخلال بالوضع القائم بطريقة غير مشروعة، وذلك من خلال تكوين قوى دولية متفوقة تتمكن من إحباط العدوان أو ردعه⁽²⁾. من هنا، فإن الحوار الأطلسي يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، والذي يهدف من خلاله حلف شمال الأطلسي إلى إشراك دول الضفة الجنوبية للمتوسط في مواجهة العديد من التهديدات الأمنية، التي

¹ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر: د.د.ن، 1997)، ص71.

² - عبد الجليل زيد المرهون، "قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي"، الرياض: مجلة الرياض، العدد 13780، 2006/03/17.

لم تعد فقط ذات طبيعة صلبة، والتي من بين أهمها الإرهاب الدولي في الحوض، والهجرة غير الشرعية موضوع الدراسة.

نظرية صراع الحضارات:

ويتعلق الأمر بالحديث عن الاختلاف الثقافي والحضاري بين ضفتي المتوسط، وكذا النظر إلى الهجرة غير الشرعية الآتية من الجنوب على أنها تهديد ثقافي وديني على مكتسبات الضفة الجنوبية من قيم دينية وثقافية وحضارية، تختلف بشكل شبه كلي عن تلك الموجودة في الضفة الجنوبية، والتي يأتي بها المهاجرون الآتون من هذه الدول.

المقاربة النقدية للأمن:

وهي التي ترى أن التنوع الدولي للسكان الناتج عن الأمواج المهاجرة نحو "المركز"، قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات والدولة. كما أن بروز مصادر جديدة للصراعات هو نتاج عن البنية الإنتاجية (المركز-المحيط). إضافة إلى ذلك، فإن التطرق للوطنية -حسب هذه المقاربة- من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة، بإمكانه أن يخلق فوضى وعدم استقرار ومناطق فقيرة بئسة ضمن الطبقة السكانية، وهو ما يمثل المظهر الأخطر والأكثر تعدياً للأمن ضمن التهديدات الجديدة.

نظرية الدومينو:

والتي ترى أن الديناميكيات والظواهر التي تعرفها دولة ما، سوف تنتقل بشكل تلقائي إلى دول الحوار خلال ظرف زمني معين، والمشكل يكمن هنا في إمكانية انتقال ظواهر سلبية أو تدميرية على غرار الإرهاب الدول والثورات الداخلية. وقد تم الاعتماد على هذه النظرية عندما تعلق الأمر بالحديث عن الإرهاب الدولي، وخوف الدول الأوروبية من انتقال هذه الظاهرة نحوها عبر حركات الهجرة غير الشرعية، التي تتخذ من حوض المتوسط الغربي معبراً أساسياً لها.

هذا بالإضافة إلى "نظرية التبعية"، و"مقاربة مدرسة كوبنهاجن"، اللتين سوف نفصل فيهما لاحقاً في هذه الدراسة.

الإطار المفاهيمي:

الحلف:

"هو عبارة عن اتفاق يقوم بين دولتين أو أكثر من أجل العمل معا حول مسائل أمنية مشتركة. وتهدف هذه الدول من خلال مشاركتها في هذا الترتيب الأمني التعاوني إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك أو محتمل يهدد مصالحها. فهي تعتقد أنها قادرة من خلال حشد الموارد وتوحيد الجهود على زيادة نفوذها في إطار النظام الدولي وتعزيز أمنها خارج دول الحلف"⁽¹⁾.

الحوار:

لغة: الجواب، وقيل المحاورة: المجاورة والتحاور والتجاوب.

اصطلاحا: حوار يجري بين اثنين أو أكثر حول موضوع محدد للوصول إلى هدف معين.

فهو عبارة عن صيغة لمواجهة أوضاع متوترة، إلى مواجهة ضمن إطار محدد، إلى علاقة مبهمة لا تتضمن حتما صلة حقيقية.

الحوار الأمني:

وهي الحوارات التي تعقد في المؤسسات الأمنية لمناقشة القضايا التي تهم المجتمع وتعمل على التواصل معه من خلال المؤتمرات والندوات والبحوث الأمنية لمناقشة مواضيع الجريمة والحرائق وحوادث السير والمخدرات وغيرها للوصول إلى حلول، والاستفادة من الأطروحات والأبحاث التي تنشر للوصول إلى تكامل في الخدمات الأمنية.

¹ - مارتين غريفيتس، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص194.

الهجرة غير الشرعية (السرية، غير القانونية، غير المشروعة):

عموما يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة⁽¹⁾.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون هذه الأخيرة مدخلا هاما لفهم نشأة وتطور حلف شمال الأطلسي كأحد المعالم المهمة لحقبة الحرب الباردة، ما سيسمح بالتالي بفهم مكن قوة الحلف التي جعلته يتكيف مع الأوضاع الدولية التي تلت هذه الحقبة ومن ثم استمراره بعد انهيار العدو الأول الذي وجد من أجله (الاتحاد السوفيتي).

على أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو معرفة أهم التحولات التي عرفت الإستراتيجية الأمنية والعسكرية للنااتو، ومن ثم الانتقال لمحاولة فهم أسباب توجه اهتمامات هذا الأخير نحو الجنوب خصوصا منطقة المتوسط، ليعقد معها بالتالي "الحوار الأطلسي" الذي يمثل حاليا آلية تعاون رئيسية وأساسية للحلف مع سبعة دول جنوب المتوسط. ومن هنا سوف نركز على موضوع الهجرة غير الشرعية كأحد المواضيع الجديدة التي أصبحت محور اهتمام الحلف على اعتبارها من بين التهديدات اللاتماثلية للأمن الأوروبي. كما يهمنا أيضا فهم وتحليل التغير في محتوى هذا "الحوار" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما كانت نتيجته تناول قضايا الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط كأحد أهم القضايا حاليا، والتي يتباحث بشأنها المتعاونون الأطلسيون من خلال النظر في مضمونها والبحث عن سبل ووسائل الحد منها، حيث يعتبرها النااتو أحد أهم التهديدات الأمنية الآتية من جنوب المتوسط نحو الضفة الشمالية. وبالتالي سننظر في فرص الدول جنوب المتوسط الداخلة في الحوار من الاستفادة من هذا الأخير بما يخدم مصالحها، وما هي إمكانيات اضطلاعها

¹ - هشام بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 179، جانفي 2010، ص 170.

بمكانة هامة فيه، وهل هي دول متعاونة مع الحلف ضد المخاطر أم أنها هي الخطر، من خلال إسقاط ذلك على الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط.

أهداف الدراسة:

أ- أهداف ذاتية:

إن الحوار الأطلسي، وكغيره من المبادرات التي تقدمها الدول الغربية الكبرى لنظيراتها من دول العالم الثالث، ليس بطبيعة الحال مبادرة بريئة تسعى من خلالها هذه الدول وكما تزعم بذلك إلى إرساء قواعد الأمن والاستقرار في المتوسط، وكذا إضفاء قواعد التعاون الأمني المتبادل من أجل الصالح العام وتحقيق السلم والأمن الدوليين. بل تكمن وراءه العديد من الأهداف الخفية التي تخدم مصالح الأجندة الغربية وعلى رأسها الدول المهيمنة على حلف شمال الأطلسي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا.

من هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى البحث في هذه الأهداف غير المعلن عنها، والنظر في مخاطر تحقيقها على أمن واستقرار المتوسط، وكذا معرفة التغير الذي تعرفه وفقا للظروف والأوضاع الدولية، وبالتالي معرفة مدى اعتبار حلف شمال الأطلسي للدول جنوب المتوسط كحليف إستراتيجي ومتعاون لمواجهة تهديدات أمنية مشتركة على غرار الهجرة غير الشرعية، أم أنها تعتبرها هي بحد ذاتها مصدر الخطر وممكن تصدير الهجرة غير الشرعية بما تحمله من أفكار تطرفية وإرهابية في بعض الأحيان، إضافة إلى اختلاف قيمي على كل المستويات.

ب- أهداف موضوعية:

من المعروف أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد غيرت العديد من المفاهيم والرؤى الأمنية على الساحة الدولية، وقد كان الحوار الأطلسي الذي سبق الإعلان عنه بين الضفة الجنوبية للمتوسط وحلف الناتو، أحد هذه الرؤى الأمنية التي عرفت تغيرا لحقة ما بعد أحداث نيويورك وواشنطن. حيث عرف هذا الأخير تغيرا في الأهداف، الرؤى الأمنية، الإستراتيجيات... وغير

ذلك، والتي كان نتائجها الاهتمام بالهجرة غير الشرعية كأحد التهديدات الجديدة للأمن الأوروبي والتي تعرف تزايدا مستمرا، وخاصة حين تكون آتية من دول إسلامية تلصق بها صفة الإرهاب. عليه، فإن هذه الدراسة تهدف إلى النظر في هذا التغير في الإستراتيجية الأمنية والعسكرية لحلف الناتو في إطار الحوار الأطلسي، وكذا معرفة وتحليل الأسباب، الأهداف والنتائج، على كل من حلف شمال الأطلسي من جهة، ودول جنوب المتوسط الداخلة في الحوار من جهة أخرى. فضلا عن النظر في تأثيرات ذلك على النظرة الأوروبية ودول جنوب المتوسط تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية وما أخذ بشأنها من تدابير أمنية مشتركة للحد منها أو القضاء عليها، لبنين من خلال كل ذلك، تأثير ما سبق على الأوضاع الأمنية ومتطلبات الأمن والاستقرار في حوض المتوسط.

صعوبات الدراسة:

لقد كان من بين الصعوبات الرئيسية التي صادفتنا في دراستنا هذه عدم وجود مراجع أو وثائق تتناول بشكل مباشر نظرة الحوار الأطلسي لقضية الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، والميكانيزمات التي عمل حلف شمال الأطلسي على تبنيها من أجل وضع حد لهذه الظاهرة. حيث توفرت المراجع التي تناولت الهجرة غير الشرعية بشكل عام أو في إطار مبادرات أورو متوسطية أخرى، كما توفرت كذلك وثائق حول حلف شمال الأطلسي وحول الحوار الأطلسي كذلك، غير أن تلك التي تربط بين الموضوعين (الهجرة غير الشرعية والحوار الأطلسي) كانت شبه منعدمة. ما دفعنا بالتالي إلى تبني استنتاجات مختلفة قمنا باستخلاصها من مراجع متعددة عن النظرة التي يتبناها الحلف تجاه الهجرة غير الشرعية وكذا عن مختلف الوسائل التي عمد إلى تبنيها بالتعاون مع شركائه المتوسطيين للحد من هذه الظاهرة أو العمل على القضاء عليها في إطار مبادرة الحوار الأطلسي. وقد أرجعنا ذلك في تقديرنا إلى كون هذه الظاهرة لا تهم كثيرا الولايات المتحدة الأمريكية -العنصر الأساسي والحرك في الحلف- كما لا تهم أيضا عددا كبيرا من دول الحلف عدى تلك المشاطئة لحوض المتوسط والمتمثلة أساسا في اليونان، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا. حيث لم

يهتم الحلف بشكل فعلي بهذه الظاهرة قبل 11/9، رغم محاولات هذه الدول المذكورة للضغط عليه من أجل تبني إجراءات معينة للتعامل مع حركات الهجرة غير الشرعية نحوها.

الفصل الأول:

الإطار العام للهجرة غير
الشرعية غرب المتوسط.

تمهيد:

تتفق جل الدراسات السياسية والاجتماعية على وجه الخصوص على اعتبار الهجرة غير الشرعية أحد أهم الأخطار التي تتعرض لها الدول في السنوات الأخيرة والتي تهدد على حد سواء تلك المستقبلية وكذا المصدرة لها عبر حركات هجرية لا تخضع لمعايير قانونية أو أمنية أو صحية، مما يشكل تهديدا حقيقيا على أمن المواطنين واستقرار الدول. حيث تعتبر منطقة المتوسط في ذلك أحد أهم الأقطاب على المستوى العالمي والتي تزدهر فيها هذه الآفة، ما دفع بالتالي الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط على العمل معا للحد من تبعات مثل هذه التهديدات اللاتماثلية والتي تصبح أمامها الميكانيزمات العسكرية عاجزة بالكامل عن حلها ووضع حد لها.

عليه، سنعمد في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث على تعريف ظاهرة الهجرة، وبالتالي الهجرة غير الشرعية، ومن ثم نعرض على التحليلات النظرية التي تمت في هذا المجال، والتي حاولت تفسير هذه الظاهرة، لنربطها في الأخير بتهديدات أمنية أخرى في المتوسط، والتي جعلت من التعاون من أجل معالجتها والتصدي لها، ضرورة عاجلة تستدعي تعاون كل الدول المتوسطية.

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية:

أولاً: مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية:

1- تعريف الهجرة:

أ- لغة:

جاء تعريف الهجرة في معجم "ترتيب القاموس المحيط" بأنها: (الخروج من أرض إلى أخرى)⁽¹⁾. كما ورد في "لسان العرب" كذلك بأن: (الهجرة -بالكسر- والهجرة -بالضم- هي الخروج من أرض إلى أرض)⁽²⁾.

وهو كذلك نفس التعريف الذي قدمه "المعجم الصافي في اللغة العربية"، وكذا قاموس "المنجد"⁽³⁾. في حين عرفها "مختار الصحاح" كما يلي: (... والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية)⁽⁴⁾.

وقد اكتفت هذه التعاريف في مجملها بوصف حركة الهجرة فقط، دون التفصيل في مسبباتها. وعرفها "المعجم الوسيط" بأنها: (الخروج من أرض إلى أخرى، وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعياً وراء الرزق)⁽⁵⁾.

وما يلاحظ على هذا التعريف، أنه قد ركز على العامل الاقتصادي، وتأثير التفاوت في نسبة النمو بين الأقطار على حركة الهجرة.

¹ - الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ط3، ج4، (دمشق: دار الفكر، 1970)، ص481.

² - أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، (بيروت: دار صادر، د.س.ن)، ص251.

³ - أنظر أيضاً:

صالح العلي الصالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، (الرياض: د.د.ن، 1980)، ص705. لويس معلوف، المنجد في اللغة، (بيروت: دار المشرق، 1986)، ص855.

⁴ - محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة العصرية، 1996)، ص324.

⁵ - إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1972)، ص973.

وورد في قاموس "Larousse"، أن الهجرة هي: (انتقال جماعي لمجموعة من السكان من دولة إلى أخرى)⁽¹⁾.

والهجرة حسب قاموس "Dictionnaire de l'académie française"، هي كالتالي: (النقل، حركة الانتقال من دولة إلى أخرى من أجل الاستقرار. ولا يقال إلا إذا تعلق الأمر بمجموعة معتبرة من السكان)⁽²⁾.

وفي تعريف للهجرة في قاموس "New Webster"، يعطي هذا الأخير ثلاث معان للفعل "Migrate":

1- الانتقال من مكان لآخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

2- الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم آخر.

3- ينتقل أو يحول "To transfer"⁽³⁾.

أما قاموس "Oxford"، فهو يعطي معنيين للفعل ذاته:

1- الانتقال من مكان إلى آخر بغرض العيش أو العمل فيه.

2- الانتقال من مكان إلى آخر حسب الفصول⁽⁴⁾.

ب - اصطلاحاً:

❖ في علم السكان (الديموغرافيا):

تعرف الهجرة فيه على أنها: (الانتقال -فرديا كان أو جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل؛ اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا أو سياسيا)⁽¹⁾.

¹ - Larousse, (Manhecourt: Maury-Eurolivres, Juin 2002), p268.

² - Dictionnaire de l'académie française, 5^{ème} édition, (---: ---, 1798), p2004.

³ - طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)، ص14.

⁴ - A.S. Hornby and others, Oxford Advanced Learner's Dictionary: Of current English, (Oxford: Oxford University Press, 1998), p737.

وبهذا نجد أن هذا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال، حيث يضع العاملين الاجتماعي والاقتصادي في مقدمتها.

❖ في علم الاجتماع:

ظاهرة الهجرة في علم الاجتماع تعرف على أنها: (تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها)⁽²⁾.

لقد أعطى هذا التعريف بعدا اجتماعيا للهجرة؛ إذ ركز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة. يلاحظ على هذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا كما أنه جعل من انتقال الفرد من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

❖ في علم النفس:

تعرف الهجرة على لسان وليام ماكدوجل: "بأنها غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين، مثلها في ذلك، مثل غريزة التملك..."⁽³⁾.

وهنا اقترنت الهجرة في هذا التعريف بالفطرة، على اعتبار أن العوامل الداخلية السيكولوجية هي التي تدفع بالأفراد إلى المهاجرة.

¹ - محمد محمود السيد، "الهجرة غير الشرعية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3554، 2014/11/22.

² - النيابة العامة المصرية، ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، مصر: مكتب النائب العام، مكتب التعاون الدولي، د.س.ن، ص3.

³ - فيصل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، (الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال، 2003)، ص33.

❖ في القانون الدولي:

إن الهجرة كما يوضحها القانون الدولي العام، هي: (انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما)⁽¹⁾.

وفي تعريف للفقهاء والكتاب العرب والغرب؛ يعرفها "نادر فرجاني" بأنها: (مغادرة الشخص إقليم دولته أو المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة)⁽²⁾.

كما يعرفها "سعد الدين إبراهيم" بأنها: (ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان لآخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد. وهي جزء من الحركة العامة للسكان).

وحسب تريبالا، فإن للهجرة مفهومان: (أحدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآتي في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم)⁽³⁾.

وقد أورد الكاتب جورج ما يلي: (المهاجر هو الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقوم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعتها، والعامل الأجنبي - عنده - هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل، واللاجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي)⁽⁴⁾.

¹ - طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص 19.

² - نفس المرجع، ص 14.

³ - عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30/04/2008.

⁴ - نفس المرجع.

لقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 ألف (د-3)، والمؤرخ في 10 ديسمبر 1948؛ في الفقرة الثانية من المادة 13 على ما يلي: (لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده)⁽¹⁾.

2- الهجرة غير الشرعية:

وهي انتقال فرد أو جماعة من الأفراد من مكان إلى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية، نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكنون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها قانونا.

- الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.

وبالنسبة للكثير من دول جنوب أوروبا، فإن أغلبية المهاجرين غير الشرعيين، يدخلون بطريقة شرعية، لكنهم يخترقون فيما مدة وشروط الإقامة فيها، ليقوا على أراضي هذه الدول⁽²⁾. بمعنى أنهم يدخلون أراضي دول المقصد بتأشيرات محددة المدة، ثم يقون فيها بعد نفاذ المدة المسموح بها.

¹ - محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول: الوثائق العالمية، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص29.

² - Martin Baldwin-Edwards, "Illegal migration in the Mediterranean", 5th International Seminar on Security and Defence in the Mediterranean: Multi-Dimensional Security, Barcelona: Fundación CIDOB, ---, p115.

فالهجرة غير الشرعية إذن تتمثل في فعل المغادرة من إقليم الدولة الأصل ودخول دولة الاستقبال دون إتباع الإجراءات القانونية التي تجعل من هذا الفعل عملاً مشروعاً. وعادة ما يكون ذلك بمساعدة عصابات تهريب المهاجرين⁽¹⁾.

❖ الهجرة غير الشرعية من منظور حقوق الإنسان:

تشهد دول العالم اليوم توجهاً نحو الانغلاق على نفسها فيما يخص التدفقات المهاجرة نحوها، حيث أنه وحسب ما تمت ملاحظته بخصوص سياسات الهجرة لدى هذه الدول، خاصة منها الدول الأوروبية، تبين أن السياسات المطبقة داخلها بخصوص الحد من الهجرة نحوها، والتي رافقتها نزاعات داخلية لدى العديد من الدول فضلاً عن الحروب، كل هذا أدى إلى تفشي الهجرة غير الشرعية نظراً لصعوبة اللجوء في إطار قانوني بسبب ما سبق ذكره.

ومن المعلوم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أورد في المادة 14 منه أن (لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد)⁽²⁾.

وبطبيعة الحال، فإن اللجوء أياً كانت أسبابه، ليس السبب الوحيد لزيادة موجات الهجرة غير الشرعية، ولكن يبقى هذا التوجه نحو الانغلاق وعدم احترام هذه المادة أحد العوامل المؤدية إلى ذلك.

❖ الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي العام:

لقد أكد القانون الدولي العام في العديد من المناسبات على ضرورة متابعة الجهود الدولية والإقليمية في مجال منع تهريب المهاجرين، فقد ظلت الجريمة المنظمة موضوع بحث لدى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثالثة، حيث انعكست المناقشة بشأن هذه المسألة في ثلاثة مشروعات قرارات اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتركز الاهتمام في القرار الثالث (قرار المجلس

¹ - فائزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012/2011، ص 19.

² - محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص 29.

14/1994) على إجراءات العدالة الجنائية المعنية بمكافحة التهريب المنظم للمهاجرين غير الشرعيين في كثير من أنحاء العالم، وحث الدول على التعاون لمواجهة هذه الجريمة من جميع جوانبها، واتخاذ تدابير وإجراءات فورية وفعالة لمكافحتها⁽¹⁾.

ثانيا: الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط:

تتمثل الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط في الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط (بالخصوص نحو دول كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا)، سواء كدول استقبال أو دول عبور نحو شمال أوروبا، وذلك بدون وثائق رسمية، حيث يتم العبور بواسطة القوارب بحرا، بتأشيرات مزورة، أو الذهاب للسياحة أو الدراسة بحرا أو جوا دون رجعة. وعادة ما ينطلق المهاجرون غير الشرعيين من دول كليبيا، تونس، الجزائر والمغرب، سواء من مواطنيها أو من الأفارقة جنوب الصحراء الذين اتخذوا هذه الدول كدول معبر كذلك.

ولعل الوضعية "الغامضة" للمهاجر السري هي ما يشرح كيف أن التقديرات التي تقدمها هذه الجهة أو تلك تظل متضاربة؛ فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10 و15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص. وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1,5 مليون فرد⁽²⁾.

وفي أوروبا، فإن الشرطة الأوروبية (EUROPOL) تقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر. على أن هذا النوع من الهجرة ليس حديث العهد، فقد كان متواجدا في أوروبا منذ الستينيات، وكان أصل هؤلاء المهاجرين من إسبانيا والبرتغال والمغرب العربي.

¹ - طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص ص60-61.

² - محمد محمود السيد، مرجع سابق.

لقد شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب.

يمكن تقسيم الهجرة في حوض المتوسط إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

المرحلة الأولى (قبل 1985):

حيث كانت الدول الأوروبية خلال هذه المرحلة لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب. كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي. وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال، وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية، وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر⁽¹⁾.

كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين "القادمين" من دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

المرحلة الثانية (1985-1995):

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

ففي 19 جوان 1995 ومع دخول "اتفاقية شنجن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ، تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. لكن ومع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة،

¹ - محمد محمود السيد، مرجع سابق.

لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام 1990 المخصصة لـ "حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم" والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في العام 1998. ووجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

المرحلة الثالثة (1995 - 2015):

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تضمنه "الاتحاد من أجل المتوسط"، "سياسة الحوار الأوروبية" و"الحوار الأطلسي لحلف الناتو"، الذي أدخل هذه المسألة -وهو موضوع الدراسة- كمعطى جديد إلى مسائل التعاون مع شركائه المتوسطيين. وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية/السرية والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني⁽¹⁾.

إن الضفة الشمالية للمتوسط اليوم "متخوفة بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاتها بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج

¹ - محمد محمود السيد، مرجع سابق.

المجتمعات الغربية"⁽¹⁾. وهو ما يؤكد على استمرار نظرية "صراع الحضارات" التي جاء بها Samuel HUNTINGTON.

¹ - مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30/04/2008.

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط من الناحية النظرية:

أولاً: مدرسة كوبنهاجن: بين الأمانة ونزع الأمانة:

"يشير الباحث "إدوارد مورتيير" عند دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط، إلى أنه ومع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية، وصارت ترتبط بموقع كل دولة. حيث أنه وعلى عكس الشمال، فإن النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة الأوروبية هو أن التهديد يأتي أساساً من جنوب المتوسط (منقولاً بطبيعة الحال عبر الهجرة غير الشرعية خاصة)، ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي. ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة"⁽¹⁾، وظهر مفهوم الأمن الشامل أو العالمي.

فهذا المفهوم الأخير يدل على توسيع مفهوم الأمن الذي تطرق له باري بوزان، إثر دخوله إلى معهد كوبنهاجن في 1988 كمدير أحد المشاريع البحثية للمعهد والمعنون ب: "السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"، تلاه بعد ذلك التحاق أولي ويفر بالمدرسة واشتراكه مع بوزان وتأليف سلسلة من البحوث النظرية، فمن خلال عدة لقاءات طور هؤلاء المنظرون برنامجاً بحثياً في الدراسات الأمنية بديلاً للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الأمن.

قدم هؤلاء مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاجاً جماعياً للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان، وهو ما يعرف ب: "الأمن

¹ - مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، مرجع سابق.

المجتمعي" فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أولي ويفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ: "نظرية الأمانة"⁽¹⁾.

* الأمن المجتمعي (Social Security):

كرد فعل عن الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل (الأمنية) غير الدولة. ففي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة هي حاملي المواطنين بالمعنى الهوبزي، بل قد تكون، على عكس ذلك هي مصدر التهديد. فكما يقول واين جونز: "الدولة ذات السيادة... هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدلا من حلها". ونظرا للسياق التاريخي الذي ظهرت فيه المقاربة تزامنا مع اندلاع موجات العنف في العديد من المناطق، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا وتصادد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها. كل ذلك أدى بعلماء كوبنهاجن إلى وضع "المجتمع" كموضوع مرجعا للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت، حسب رأيهم المصدر الأساسي للتهديد⁽²⁾.

وفي هذا الصدد يعتقد النقاد أن الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وذلك بسبب تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة إضافة إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة أو الغنية، هذه التدفقات التي تؤدي حسب هذه المدرسة إلى خلق توترات اجتماعية جديدة ونمط إنتاجي غير متوازن، مما يؤدي إلى تنامي الصدمات داخل الدول

¹ - سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، العدد 169، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)، ص 25.

² - نفس المرجع، ص 26.

والمجتمعات لذا تتحول الدولة في نظر النقديين إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة⁽¹⁾.

فالأمن المجتمعي حسب بوزان مرتبط بأمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية، الأمم، الثقافات والإيديولوجيات⁽²⁾، وهو يعرفه بأنه: "الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"، بمعنى أنه بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية. وحسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة. وكما يقول بوزان "إن الجماعات مؤسسة حول الهوية". وعليه، فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية⁽³⁾. والذي تمثل الهجرة غير الشرعية أو غير المنظمة أو غير القانونية أحد أهم التهديدات لعنصر الهوية والتجانس المجتمعي في تصور الضفة الشمالية لحوض المتوسط.

ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني، والموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية، الحركية المتنامية للأفراد، الإرهاب البيولوجي، والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بجدّة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط.

¹ - ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية 1995-2010، مذكرة مقدمة

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الجزائر:

جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص48.

² - نفس المرجع، ص ص48-49.

³ - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص27.

"وبإسقاط هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة، فإن المؤشر الديمغرافي يعتبر من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا، وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركة الديمغرافية النشطة، فالتخوف الأوروبي ينبع من الاختلال في التوازن الديمغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في تلك الدول، بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل، أي زيادة نسب البطالة في الجنوب، وارتفاع الضغط الهجري في الشمال، فتصبح عوامل التهديد والصراع ذات الطبيعة "عبر-الوطنية" تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية.

كما تفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى للحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة، وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع الأوروبي، وتعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوروبية والمغاربية خاصة الأكثر حركية، وبالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني⁽¹⁾.

فظاهرة الهجرة غير المتحكم فيها "Incontrôlée" وغير الشرعية خاصة، ينظر إليها بأنها أم التهديدات الأخرى، بما أنها تنجب "Engendre" وتنشر "Propage" كل التهديدات الأخرى. وهي واحدة من ميزات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، صادرة من الجنوب وتحدد بصورة خاصة الدول الأوروبية التي تتخوف من الغزو المتزايد عبر ما أسمته بـ "Boat People" القادمين من الجنوب والناقلين لكتل المهاجرين غير الشرعيين، البؤساء، مهربي المخدرات، الملوئين - بالكسر - والإرهابيين، وهذا حسب البيان الذي يروج له في الشمال⁽²⁾.

¹ - ختوفايزة، مرجع سابق، ص 49-50.

² - Badis SAOUDI, "Les variétés sécuritaires et leurs impacts sur la souveraineté des Etats de la méditerranée", Intervention au Séminaire international sur L'Algérie et la sécurité dans la méditerranée: Réalité et perspectives, Constantine: L'université de Mentouri, 29-30/04/2008.

* نظرية الأمانة ونزع الأمانة:

تعتبر نظرية الأمانة (إضفاء الطابع الأمني) من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية، حيث ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال أولي ويفر (مؤسس النظرية) المبكرة، التي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطائية على تشكيل الفعل الأمني. والتي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي للدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل "باري بوزان، ياب دي وايلد" وآخرون غيرهم⁽¹⁾.

حيث يتمحور فحوى هذه النظرية حول سؤال: ماذا يجعل من مشكلة معينة توصف على أنها "مشكلة أمنية"؟

في الواقع، فإن المشاكل الأمنية هي التي تهدد سيادة واستقلال الدولة بطريقة سريعة ومأساوية، وبشكل لا تكون الإمكانيات العادية كافية لمواجهتها. مما يجعل الدولة مضطرة للجوء إلى حق خاص، يكون محددًا من طرف الدولة ذاتها ونخبها⁽²⁾.

تحديد المشكلة الأمنية إذن يتم من طرف الدولة وبالتحديد من طرف النخب أو أصحاب السلطة وهذا من خلال الخطاب، أي أن قضية ما أو مشكلة معينة تعتبر كموضوع للتهديد عند إضفاء الطابع الأمني عليها من طرف من هم موجودين في دائرة السلطة⁽³⁾.

ويقول ويفر أنه بالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة أو السلطة في تعريف المشكلة الأمنية وبالتالي حدوث الأمانة، إلا أن هذه الأخيرة لا تتم بدون تدخل "المجتمع"، هذا الدور المحوري الذي يعطيه أ. ويفر للمجتمع نابع من اعتبارين اثنين:

أولاً: تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).

¹ - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 27.

² - Barbara DELCOURT, **Théories de la sécurité**, (Bruxelles: Université libre de Bruxelles, 2006/2007), p59.

³ - Ibid, p59.

ثانياً: تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على البنية الخطابية للفعل. فهو يعتبر "الأمن" كفعل خطابي وبالتالي فالأمن هو "القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها"، (فهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية).

ويوضح أ. ويفر كيف أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا، فيقول أنه "بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمانة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمانة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية".

فالهدف الأساسي للأمانة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية أي أن القضية أو المشكلة المؤمنة تنتقل من مجال "السياسة العادية" إلى عالم "سياسة الطوارئ" أو الاستعجال، حيث يمكن أن يبرر تجاوز لوائح وتعليمات الوضع العادي (الديمقراطي) أن الاستخدام المفرط لمبررات باري بوزان في صنع السياسة⁽¹⁾. وفي هذا الصدد يقول الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية⁽²⁾.

وهو ما يلاحظ في قضية أمانة الهجرة في شمال المتوسط (دول شمال الأطلسي)، فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأطلسية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته، فربط بين الهجرة والأمن⁽³⁾، حيث أصبحت الهجرة التي كانت من حقوق الفرد ومن مقتضى الحريات الأساسية مصدر تهديد للأمن. فكما قال والتز: "إذا كانت الحرية مرغوبة، فيجب أن يكون اللاأمن مقبولا"، "If freedom is wanted, insecurity must be

¹ - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 27-28.

² - ختو فايزة، مرجع سابق، ص 52.

³ - نفس المرجع.

accepted"⁽¹⁾. وهنا أصبحت الهجرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية وقضية هامة، يحللها "ديدي بيغو" بطريقة جيدة لما يقول إن مقولة "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست فقط مجرد ملاحظة بل "قوة صيغة مضمون الكلام هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة" والتي تحولها "بقوة المفردات" إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة.

وهذا يؤدي إلى ردود أفعال ممكن أن تكون عنيفة داخل المجتمع في أشكال قد تؤدي إلى قيام معضلات أمنية واجتماعية، وعليه فأمننة قضية الهجرة هنا تترك المهاجرين في رحمة السياسة الاضطرارية التي تحكمها أحكام الطوارئ والأحكام الاستثنائية.

وهو ما أكدته مدرسة كوبنهاجن بقولها أن البنية الخطائية لأي فعل أمن يحتاج إلى بناء ثلاث لبنات ضرورية: (أ) التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع (تهديد الهجرة)، التي (ب) تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد (بالتفتح) (أمن الدول الأوروبية أعضاء حلف شمال الأطلسي) الذي (ج) يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية. فمن خلال أمننة قضية الهجرة، قامت الدول الأوروبية بنقلها إلى السياسة العليا معتبرة إياها تهديدا لأنها مستعملة في ذلك التدابير الاستثنائية والأمنية لمواجهةها (والتي تريد إدخالها في الحوار الأطلسي)⁽²⁾.

ويحدث ذلك بطبيعة الحال عن طريق جعل "تهديد الهجرة غير الشرعية" قضية دولية، وذلك من خلال جعل المشكلة الأمنية مشتركة أكثر وموزعة أكثر، بالانتقال من القضايا الأمنية الأكثر أقلمة (العسكرية مثلا) إلى القضايا الأقل أقلمة (الاقتصاد مثلا)⁽³⁾. بمعنى آخر؛ ضرورة جعل الهجرة الغير شرعية غرب المتوسط تهديدا مشتركا وموزعا على كافة الدول الأوروبية (أعضاء حلف الناتو)، ما يجعلها بالتالي مجبرة على الدخول في مسار التعاون لمكافحة أخطارها، وكذا إدخال

¹- Barry BUZAN, **People, states and fear: The national security problem in international relations**, (Great Britain: Wheatsheaf books LTD, 1983), p20.

²- ختو فايذة، مرجع سابق، ص53.

³- Barry BUZAN, Ole WAEVER, **Regions and powers: The structure of international security**, (Cambridge: Cambridge university press, 2003), p12.

الدول جنوب المتوسط بنفس الطريقة السابقة، وإقناعها بأن عدم التعاون سوف يجعلها متضررة بنفس درجة الضرر الذي سيصيب الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

إذن وحسب كتاب كوبنهاجن "الأمن ليس واقعا موضوعيا، وإنما هو بناء اجتماعي"، أي أن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي.

إن ميل الساسة إلى أمانة المزيد من القضايا ليس شيئا جيدا بالنسبة للمجتمع، كونه يهدد بتقليص الحريات ويشيع التمييز، كما يعرقل الديمقراطية وهذا بسبب رفع هذه القضايا من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا، كما لاحظنا من خلال قضية أمانة الهجرة إلى أوروبا. وهذا دفع أ. ويفر إلى انتقاد وبشدة صياغة القضايا من الناحية الأمنية أو التكلم عنها عبر تأطيرها أمنيا. فبالنسبة له "الأمانة يجب أن ينظر إليها على أنها شيء سلبي، كفضل في التعامل مع قضايا السياسة العادية".

ولهذا نجده يدعوا إلى إستراتيجية "نزع الأمانة" "Desecuritization" أو "تدمير الأمن" "Unmaking security"، حيث تخرج القضايا المؤمنة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية، وهذا ما أكده ويفر بقوله أن: "نزع الأمانة سيكون أكثر فعالية من أمانة المشاكل"، لذلك فهو يحدد ثلاثة خيارات ممكنة بخصوص كيفية نزع الأمانة نذكر منها:

الأول: هو ببساطة عدم الخوض في القضايا بطريقة أمنية. الثاني: هو أنه بمجرد أمانة القضية، فالأفضل إبقاء الردود في الأشكال التي لا تولد معضلات أمنية واللوالب الشرسة الأخرى. وأخيرا: تحريك القضايا الأمنية إلى الورا نحو السياسة العادية.

أما في سياق الأمن المجتمعي فنزع الأمانة يتطلب ضرورة الحفاظ على الهوية دائما وهذا باسم الجماعة (الجمعة)، وبالتالي الأمانة داخل القطاع المجتمعي معنية بتعريف "نحن" و/أو "هم" أي هويتنا مقابل هويتهم، فنزع الأمانة في هذا القطاع يتطلب لغة الحفاظ على الهوية الجماعية بشكل إصدار أفعال كلام خالية من الاستثنائية.

فهيسمانس يرى أن الهجرة كانت أمراً مركزياً بالنسبة إلى الهوية السياسية لشمال المتوسط من خلال التعامل معها من منظور أمني قائم على الخوف من الاختلاف⁽¹⁾.

بينما كانت منذ عقود تخضع لمنظار السياسة الاقتصادية، والحاجة إلى القوة العاملة، وترتب على ذلك أنه أظهر تعارضاً بين الصورة الليبرالية الكلية للإتحاد الأوروبي وبين السياسة القمعية تجاه الهجرة، وارتباطاً بهذا التصور قدم جيف هايسمانس ثلاث استراتيجيات لنزع الأمانة في قضية الهجرة إلى أوروبا وهي: الإستراتيجية الموضوعية، البنائية والتفكيكية.

* الإستراتيجية الموضوعية: وتحاول هذه الإستراتيجية بناء تصور ذاتي إيجابي للهجرة وهذا بإقناع الشعب بأن المهاجر ليس حقاً مشكلة أمنية، فمحصلتها هي تعليم المواطنين الأوروبيين أن المهاجرين لا يمثلون خطراً علينا، وفي هذا يقوم العلماء والممارسين بإنتاج المعلومات الإحصائية وغيرها من الحجج التي تهدف إلى إظهار أن المهاجرين لن يلتهموا وظائفهم بل يمكن أن يساهموا في ثروة المجتمع.

* أما الإستراتيجية البنائية: فإن الغرض لا يكمن في تحديد إذا كان الأمر حقاً تهديداً أم لا، فالهدف هو فهم كيف تعمل عملية الأمانة، فهو يرى بأن الأمانة تركز ديمومتها عبر طريقة تكلم وكتابة الأمن.

وفي هذا الشأن يعتقد هايسمانز أن التطرق لقضايا الهجرة كمسألة أمنية للمجتمع يشمل تعبئة مؤسسات معينة مثل الشرطة، والتوقعات المحددة المتعلقة بالتبادلات الاجتماعية بين مختلف الفئات في المجتمع، وهذا الفهم المقدم للأمن هو تذاثاني في جوهره بدلاً منه موضوعي، أي أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي (تذاثاني) أي غير موضوعي.

هذه الإستراتيجية تبنى على الفصل التام بين فهم القضية والتعامل معها، الأول أن نفهم العمليات السببية، وعندئذ يمكن للمرء أن يبدأ، بمساعدة المعرفة المكتسبة، في محاولة معالجة هذه القضية.

¹ - ختوفايزة، مرجع سابق، ص 53-54.

* أما الإستراتيجية التفكيكية: تبنى على مبدأ رواية قصة تتناول العالم، وبهذه الطريقة، نزع الطابع الأمني يتم بسرد قصة المهاجر بالطريقة التالية وهي ليست سردا لمسرحية الأمن: المهاجر ليس مجرد مهاجر، ولكن شخص ما بهويات متعددة، امرأة، معلم، ميكانيكي، الأب... الخ، المهاجر يعتبر كمجرد شخص مثلنا مثله، مثل أحد المواطنين، هنا هايسمانس يدعو إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة أمنية جديدة ايجابية، أي يدعوا لأمننة الأمنة. وهذه الإستراتيجية تعتبر المفضلة لديه⁽¹⁾.

ويرى هذا الأخير أنه بفعل جملة من الظواهر العابرة للحدود كتدفقات الهجرة بكل أشكالها، فإن المجتمع يصبح مهددا أكثر من الدولة. ذلك كون الخوف الكبير مرتبط بالسلوكيات التي قد تكون عنيفة للمهاجر، وهذا ما يشغل الأفراد أكثر، وهذا من أبرز تحولات مفهوم الأمن حيث توضح الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم بالأساس على بقاء الدول، إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والمجتمعات.

ولقد أدخلت مدرسة كوبنهاجن أفكارا جديدة؛ منها الأمنة والأمن المجتمعي أو الاجتماعي الذي يتضمن: الهوية، الهجرة، والقيم... فالهوية أصبحت من مواضيع الأمن وذلك بتأمين هوية الجماعة من المخاطر والتهديدات، بإدخالها ضمن مفهوم الأمن.

وهي النظرة التي تنظر بها الدول الأوروبية للعدد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين وكيف يشكل ذلك تهديدا على أمن الدول التي تستوعبهم مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، والمخدرات.

فمدرسة كوبنهاجن ترى في الهجرة تهديدا حقيقيا لأمن الدول التي ينتقل إليها الأفراد.

وهو ما أكدته تقرير الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (HRVP)، والمقدم إلى مجلس الاتحاد عام 2003، فيما يتعلق بالدفاع، والذي يشير إلى أن "التمييز بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي لم يعد له وجود"، ما يعني أن الهجرة غير الشرعية كانت تعتبر دائما

¹ - ختو فايذة، مرجع سابق، ص 54-56.

كتهديد للأمن بنفس الدرجة مع الجريمة المنظمة، وأن نفس وسائل المواجهة استعملت ضد الأولى⁽¹⁾.

وبالتالي فإن الهجرة حسب المنظور الأوروبي تهدد هوية المواطنين الأصليين، هذه النظرة قائمة أساسا على فرضية وجود انسجام ووحدة ثقافية داخل مجتمعات الدولة الواحدة. وفي هذه الحالة فإن المهاجر بصفة عامة وغير الشرعي على وجه التحديد يصطدم بثقافة المجتمع الذي هاجر إليه. فهذه المدرسة تبنت في البداية موضوع الهجرة الشرعية وأثرها على العلاقات المتوسطية-الأطلسية من خلال تبني النظرة الموسعة للأمن ومراعاة التحولات الدولية وصولا إلى أمانة هذا المفهوم استنادا إلى مفهوم الأمانة لـ: أ. ويفر الذي جعل القضية في حالة استثنائية، وهو السبب الذي جعل أو أدى بحلف شمال الأطلسي إلى تبني خطاب أمني لقضية الهجرة غير الشرعية حتى يتمكن من أخذ القرارات والتدابير اللازمة برفع حالة الطوارئ⁽²⁾.

ثانيا: مدرسة باريس ودور "شبكات مهنيي الأمن":

مع بداية التسعينيات، كان البناء السياسي للأمن هو الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، حيث اعتبر تشكيل حقل أمني داخلي وأمانة الهجرة في أوروبا من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية.

قدم هؤلاء الباحثين أجندة تركز على مهنيو الأمن، العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية⁽³⁾. وباستثناء هايسمانس، كان معظمهم يعمل في باريس مع

¹- Manuel MANRIQUE GIL, Judit BARNÀ et autres, **Flux méditerranéens vers l'Europe: la migration et la politique étrangère de l'Union**, Département thématique, Direction générale des politiques externes au parlement européen, (Bruxelles, Union Européen, Mars 2014), p9.

²- ختو فايزة، مرجع سابق، ص 56-57.

³- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 32.

"ديدي بيغو" و"سارجيو كاريرا" وينشرون في مجلة "ثقافات وصراعات"، ومن هنا مصدر دعوة أولي ويفر لها بـ "مدرسة باريس"⁽¹⁾.

تقوم مقارنة مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق:

أولاً: بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي، تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية (حسب مقارنة ميشال فوكو) للأمن، وهذا باعتباره "تقنية الحكومة" "Technique of Government".

ثانياً: بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات "ألعاب القوة" "Power Games".

ثالثاً: بدلا من التركيز على "أفعال الكلام" "Speech Acts"، تؤكد على الممارسات، والسياقات التي تشجع أو تعيق إنتاج أشكال محددة من الحوكمة.

ففي عالم يهدده الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والاضطهاد والشغب السياسي، فإن قدرة التقنيات والإستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام، تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عمليا لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة⁽²⁾. بالنسبة لمدرسة باريس، هذه القضايا والمشكلات الأمنية تتراءى للباحث بوصفها أسئلة عالقة تحتاج إلى إجابات في ضوء البرنامج البحثي الملائم⁽³⁾.

أدت الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهن المختلفة، والتي قد تؤدي دورا فعالا في المهام الأمنية. قد تشمل هذه المهن، من بين أخرى، الشرطة الحضرية (العاملة في المدن)، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مراقبة الهجرة، الاستخبارات، مكافحة التجسس، تكنولوجيا المعلومات، نظم مراقبة المسافات الطويلة، وكشف أنشطة حفظ النظام وإعادة إرسائه، والتهدة، والعمل النفسي.

¹ - ختو فايذة، مرجع سابق، ص 57.

² - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 32-33.

³ - ختو فايذة، مرجع سابق، ص 58.

كلها كما يؤكد د. بيغو "تتقاسم المنطق أو الخبرة والممارسة ذاتها وتتلاقى مع وظيفة واحدة تحت عنوان "الأمن"⁽¹⁾. أي أنها كلها تتعلق بالأمن أو تعتبر وظيفة أمنية. فبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام يذكر في الماضي كالدرع، الجمارك، حرس الحدود وموظفي الهجرة، أصبحوا الآن في قلب الحقل الأمني لأن قدراتهم الإنتاجية تبدو مناسبة لتخفيف التحديات والتهديدات المعاصرة.

ونجد ضمن هذه المدرسة كذلك موظفين آخرين هم مهنيو انعدام الأمن (شبكات مهنيو القلق)⁽²⁾ حيث وبالنسبة لأنصار مدرسة باريس، يعد مهنيو انعدام الأمن العامل الأساسي (أو التسهيلي في بعض الأحوال) في إنتاج المعرفة/الحقيقة الأمنية، حيث يؤدي بروز وتعزيز شبكات المهنيين للأجهزة الأمنية إلى محاولتهم احتكار "الحقيقة" حول الخطر عبر استعمال رابطة القوة-المعرفة. التهديد أو الخطر إذن، هو ما تعتبره هذه الأجهزة كذلك، أو بوجه آخر، ما ترصده تقنيات الحماية.

فالأمن في مدرسة باريس هو نمط من أنماط الحوكمة يختزل في ممارسة الشرطة عبر تقنيات المراقبة. تعمل الشرطة عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية. ففي عالم معولم، أصبحت أنشطة الشرطة أكثر اتساعا. هذه الأنشطة ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مساحة تتجاوز الحدود الوطنية، كما تتجاوز أيضا في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية وتصل إلى الأنشطة الخارجية⁽³⁾.

وكما يرى هيسمانس؛ فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، اجتماعيا وثقافيا. أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع، فإن تعريف الموقف وطريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية.

¹ - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 33-34.

² - ختو فايزة، مرجع سابق، ص 58.

³ - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 34-35.

ويعد تعريف أحداث أو تطورات معينة مثل الأخطار أو التهديدات أو المخاطر أمرا مهما بالنسبة إلى عملية وضع إطار عام لنطاق انعدام الأمن، علاوة على ذلك، أوجدت أحداث 11 سبتمبر تحولا في جدول أعمال الأمن العالمي، ليس بوضع الإرهاب على رأس قائمة الأولويات فحسب، بل من خلال جعل حركة الأفراد مسألة تحتل أولوية أمنية قصوى أيضا⁽¹⁾. فقد فرضت هذه الأحداث خطابا مختلفا وجديدا حول الأمن ينادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر عبر إستراتيجية "إستباقية" تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء. فلقد كانت المناقشات حول إدارة الحدود محورا يترتب عليه استقطاب مفاهيم أفضل لممارسات السيطرة، وتحديد ما هو على المحك الآن تحت مصطلح الأمن الذي أصبح يشير أساسا إلى ممارسات المراقبة.

ففكرة المراقبة أو العين الإلكترونية في تعبير "دايفيد ليون"، تعتبر تجسيدا معاصرا لفكرة البانوبتية عند "ميشال فوكو". الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة⁽²⁾. ما وصفه "دير ديريان": (الحلم الدائم للقوة أن تشق طريقها بدون الممارسة المرئية للإرادة التي تنتج المقاومة)⁽³⁾. هذه البانوبتية تتخذ أشكالا عديدة: استخبارات الاتصالات، الاستخبارات الإلكترونية، استخبارات الرادار، استخبارات الصور، كلها تعمل تحت علامة الاستخبارات "التقنية" التي تشكل نظام جديد للقوة في العلاقات الدولية.

في الواقع هذه المراقبة التقنية تمتلك ميزة إضافية على المراقبة الإنسانية، تتمثل في قدرتها الظاهرة على توفير المعلومات المفصلة الخالية من القيمة حول موضوع المراقبة: "الصورة لا تكذب".

¹ - ختو فايضة، مرجع سابق، ص 59-60.

² - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 35.

³ - ختو فايضة، مرجع سابق، ص 60.

بشكل عام فالأمن في هذه المدرسة هو عبارة عن (أ) تقنية حكومية تقوم على فعالية (ب) ممارسات الشرطية التي تستخدم (ج) تقنيات المراقبة و(د) احتكار المعرفة (سلطة الإحصاءات) لتحديد (هـ) طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية⁽¹⁾.

وعند إسقاط هذه الدراسة على العمل الذي أنجزه والمتعلق بقضية الهجرة نلاحظ أن المسؤولين بين ضفتي المتوسط اتفقوا على الاعتماد على متخصصين لمراقبة التدفقات المهاجرة من الجنوب نحو الشمال سواء في الدول المصدرة أو المستقبلية، وهذا وفق تقنيات متطورة متزامنة مع تطور وسائل الاتصال والمعلومات وكذا تطور التكنولوجيا نتيجة العولمة.

فأوروبا وحفاظا على هويتها ومجتمعها واستقرارها ضد مخاطر التدفقات المهاجرة قامت باجتماعات متعددة مع الحلف الأطلسي، فأصبح بإمكانها -بموجب اجتماع برلين- استخدام إمكانيات الحلف. هذا الأخير الذي اعتبر حوض المتوسط منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيته الخاصة، فالهجرة الدولية (الشرعية وغير الشرعية) ومختلف التهديدات الصادرة عن تلك المنطقة تعتبر هواجس أمنية كبرى بالنسبة لأوروبا وللحلف.

ولهذا قامت الدول الأوروبية في سنة 1995 بإنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما "الأوروفور والأورومافور"، تقومان بالمراقبة الشاملة بتقنيات متطورة وهذا ما ساعد نوعا ما على التحكم في تدفقات الهجرة الآتية نحو الشمال.

كذلك وحسب وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية للأمن" (التي اقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية "خافيير سولانا" وتبناها المجلس الأوروبي في اجتماعه في ديسمبر 2003) فإن التهديدات الجديدة من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية، مما يحتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلطة كالعمل المخبراتي، واستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر⁽²⁾.

¹ - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 35-36.

² - ختو فايزة، مرجع سابق، ص 60-61.

وفيما يلي جدول يمثل مقارنة لمفهوم الأمن بين المقاربتين السابقتين، وبالتالي موقع الهجرة غير الشرعية من ذلك:

جدول رقم (1): مقارنة بين مفهوم الأمن لدى مدرستي كوبنهاجن وباريس:

مدرسة كوبنهاجن	مدرسة باريس	
الأمن كفعل كلام	الأمن كتقنية حكومية	مرجعية مفهمة الأمن
المجتمع	الجماعة السياسية	موضوع التهديد
الهوية المجتمعية	النظم المجتمعية	القيم المهددة
النخبة السياسية	شبكات مهنيي الأمن	من يقوم بالأمن؟
نزع الأمنة	تكثيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر	كيف يتحقق الأمن؟

المصدر: سيد أحمد فوجيلي، المرجع السابق ذكره، ص 36.

ثالثاً: مدرسة التبعية والهجرة الآتية من المحيط نحو المركز:

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة ومتطورة ودول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز. هذه النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز.

ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

وقد استطاع أ. بورتس عام 1981 وس. ساسن عام 1988 تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة

تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر⁽¹⁾، هذا الاختراق بدأ مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، ولزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط، كما تقوم باستغلال يدها العاملة. هذا الاختراق يحدث أيضا نتيجة مسار تحديث اقتصاديات دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية، فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عاملة تقبل العمل بأجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة.

هذه الرؤية خصت الهجرة في بعدها الاقتصادي أما عن البعد الاجتماعي فيرى "باري بوزان"⁽²⁾ أنه ("من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة... ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها"، ويعتبر الهجرة وما يسميه بـ "التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة" أهم قضيتين في هذا المجال. وهكذا فالهجرة من الجنوب إلى الشمال، وبكيفية خاصة من جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى شماله، تشكل خطرا على أمن دول المركز، إذ تهدد هويتها الحضارية فضلا عن كونها تخلق طابورا خامسا داخلها)⁽³⁾.

ويرجع أصحاب النظرية البنيوية هذه الظاهرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، حيث يرى يوهان غالتونغ أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط. وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط، وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات إمبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها. وهذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وإنما هي موجودة داخل الأمم أيضا.

¹ - عياد محمد سمير، مرجع سابق.

² - ختوفايزة، مرجع سابق، ص 62-63.

³ - محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح - الديمقراطية ونظام القيم - الفلسفة والمدينة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 90.

وفي هذا الصدد أشار يوهان غالتونغ إلى مفهوم العنف البنيوي *Violence Structurelle*، حيث يشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين، بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم، ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات، وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو الطبقية القومية. وعلى المستوى الدولي: فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط؛ فاللاتماثل بينهما يجسد من خلال أربعة مظاهر:

- (1) تحديد إنتاجية دول المحيط كما وكيفما بما يخدم مصالح دور المركز.
- (2) بناء مؤسسات سياسية حسب مطالب المركز الدولي حيث الشروط التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معينة وطبيعة حكم معين (الحكم الراشد)، مما يخلق تناقض بين البنية السياسية والبنية المجتمعية لدول المحيط.
- (3) زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط.
- (4) تصدير المعايير والقيم من المركز إلى المحيط؛ فالتقدم الصحيح يكمن في تعزيز الارتباط مع أوروبا من خلال الرابطة الحقيقية التي تثبت وتترسخ ولا تتزعزع وهي رابطة الحضارة والثقافة. فالدول الأوروبية تنطوي على قيم واتجاهات تحكم سلوك الأفراد والجماعات، وليس هناك أدنى شك في مدى النجاح الذي حققته تلك الدول في مد الجسور بينها وبين دول المغرب العربي التابعة لها، والقابلة لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدءاً بطرق إعداد الطعام والملبس وانتهاء بمفهوم العلم ومنهجه وتطبيقاته، وأكبر مثال على ذلك ما نعيشه اليوم من خلال النظام التربوي والإعلامي الذي استطاعت الدول الغربية من خلاله دمج دول العالم الثالث، بما في ذلك دول المغرب العربي، وهو ما نراه متجسد في نظام L.M.D المفروض من الغرب.

غير أن الثقافات الأوروبية الهجينة والمتعددة التي تعيشها الشعوب المغاربية وخاصة الشباب منهم تجعلهم يشعرون بالاغتراب وسط مجتمعاتهم، حيث يجدون أنفسهم عاجزين عن الاندماج والتأقلم

مع هذه التطورات التكنولوجية والثقافات المختلفة، مما يولد لديهم تدمير وعتاب على دولهم وهذا ما يؤدي بهم إلى التفكير في سبل أخرى وهي ثلاثة:

* إما التعايش مع هذه التغيرات دون مقاومة.

* إما الهروب نهائيا من مجتمعاتهم ودولهم إلى دول أخرى.

* وإما محاولة تغيير هذه الأوضاع، وبالتالي التمرد على الأنظمة والسياسات الدولية المتبعة.

وفي الوقت الحالي يفضل الشباب الحل الثاني وهو الهروب وإغفال مجتمعاتهم، وهي مجسدة فيما يحدث الآن من هجرات سواء شرعية أو غير شرعية، وهذا ما خلفته هذه التبعية الثقافية، الاجتماعية والسياسية الخاصة بدول المغرب العربي للدول الأوروبية.

فالتطورات التي عرفها المركز ستعكس بدون شك على الأمن في الأطراف⁽¹⁾.

أما التصادم الحضاري فهو في نظر بوزان "أوضح ما يكون بين الغرب والإسلام"، نظرا للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية، ونظرا كذلك للتنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام، ولغيرة المسلمين من قوة الغرب، إضافة إلى الجوار الجغرافي... وهكذا، ويقول: (إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل، ولا سيما بين الغرب والإسلام)⁽²⁾. وفيما يلي جدول يمثل كذلك مقارنة لمفهوم الأمن بين المقارنتين السابقتين، وبالتالي موقع الهجرة غير الشرعية من ذلك:

¹ - ختو فايزة، مرجع سابق، ص 63-65.

² - محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 90.

جدول رقم (2): أهم مرتكزات الأمن عند مدرسة التبعية:

مرجعية مفهمة الأمن	الأمن كعامل تبعية دول المحيط للمركز
موضوع التهديد	قيم ومكتسبات دول المركز.
القيم المهددة	قيم دول المركز (الديمقراطية، حقوق الإنسان، الليبرالية الاقتصادية، القيم المسيحية...)، والتي تهددها هجرة دول المحيط نحوها.
من يقوم بالأمن؟	دول المركز التي تسعى للحفاظ على قيمها وذلك باعتمادها على جل ميكانيزماتها الأمنية.
كيف يتحقق الأمن؟	عن طريق فرض قيم دول المركز على دول المحيط، أو إقناعها بالأخذ بها.

المصدر: تصميم شخصي.

المبحث الثالث: أسباب تنامي الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط وتأثيرها على الأمن القومي لضفتيه:

أولاً: دوافع الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط وأهم مساراتها:

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، والتي أصبحت تقلق بال الدول والحكومات المستقبلية لابد من تقصي أسبابها. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك "عوامل جذب" و "عوامل طرد" تدفع بالهجرة غير الشرعية غرب المتوسط لأخذ مسارات محددة وتلعب دوراً هاماً في تحديد دول المصدر ودول الاستقبال.

وبناء على ذلك؛ فإن عوامل الطرد تتركز في البلدان المرسلّة للمهاجرين (والتي هي في هذه الحالة دول الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي)، وهي تشمل أساساً البطالة والتشغيل المنقوص، الفقر، والنمو السكاني وما يرافقه من نمو القوة العاملة.

وبطبيعة الحال، فإن عوامل الجذب تتوافر في البلدان المستقطبة للهجرة (والتي هي في هذه الحالة الدول الأوروبية أعضاء حلف شمال الأطلسي)، وهي تشمل: زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن، والشيخوخة والارتفاع المطرد في الأعمار مما يؤدي لانكماش قدرة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل، وصغر حجم قوة اليد العاملة مما يضطر بعض البلدان لاستقبال عمالة أجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة ضآلة حجم السكان بالمقارنة بالموارد المتاحة، وأخيراً عدم رغبة المواطنين في العمل في مهن معينة وهي مهن إما قذرة أو خطيرة، فيتم استقبال عمال من الخارج يقبلون العمل فيها.

وإضافة إلى عاملي الطرد والجذب توجد عوامل أخرى مساندة لاتساع نطاق ظاهرة الهجرة، لاسيما غير الشرعية منها، وهي تشمل تطور الاتصالات والمواصلات التي يستطيع من خلالها المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة⁽¹⁾.

¹ - بيار فرنسيس، "الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية"، بيروت، 5/4 جويلية 2011، ص3.

أما عن دوافع الهجرة غير الشرعية التي أنتجت هذه العوامل، فهي كالتالي:

❖ الدوافع الاقتصادية:

حيث يعتبر الكثير من الباحثين أن السبب الرئيسي للهجرة السرية يكمن في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة أو التي تسمى سائرة في طريق النمو. وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابا هامة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور⁽¹⁾.

ويتجلى هذا التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة. هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد (دول جنوب المتوسط الغربي). فحسب الأستاذ تابينو، فإن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك، وخلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل. وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية.

وتقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12%، وتبلغ 21% في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15% في تونس. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

¹ - محمد معمر، "أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية: دراسة ميدانية"، الجزائر: الأمة العربية، 2009/10/19.

² - سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأوروبية-مغربية: من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2013/03/06، ص108.

ومن أجل الحد من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث: (المغرب 400 ألف فرصة عمل)، (الجزائر 500 ألف فرصة عمل) و(تونس 100 ألف فرصة عمل).

يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" إشكالية الهجرة بقوله: (إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات).

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر. ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل.

ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر.

هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية ونفسية⁽¹⁾.

وقد تبنت الدول الأوروبية هذه المقاربة وعلى رأسها فرنسا، التي لطالما سعت إلى إقناع الدول الأوروبية على زيادة المساعدات المالية التي تقدم لدول جنوب المتوسط، لاقتناعها بأن زيادة وتيرة التنمية في هذه الدول سيخفف من تدفقات الهجرة نحو الشمال، والتي تعتبر فرنسا أكبر المتضررين منها، غير أن ذلك لم يكن كافيا، ما يؤكد على أن دوافع الهجرة ليست اقتصادية فحسب، مما يعني ضرورة تبني مقاربة شاملة تقوم بحصر كل الأسباب والدوافع، ما سيسمح بالتالي بتقديم حلول كافية وبالتالي وضع حد لحركات الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط الغربي على وجه الخصوص.

¹ - محمد الخشاني، "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، 2005/03/11، نقلا عن موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208>، بتاريخ: 2014/11/20، 10:52.

❖ الدوافع الاجتماعية:

تلعب الحالة الاجتماعية لمواطني دول الضفة الجنوبية للمتوسط (لاسيما غرب المتوسط) دورا أساسيا لتصدير أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين نحو دول الضفة الشمالية للحوض (الدول الأوروبية). حيث أنه ومع تطور وسائل الاتصال والإعلام، أصبح هؤلاء الشعوب على علم بالرفاهية الاجتماعية التي يعيشها نظراؤهم في الشمال، ما يدفعهم بالتالي إلى الهجرة طلبا لحياة كريمة وعيش أفضل.

إن شرح الهجرة غير الشرعية يبدأ في بلد يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويصل إلى بلد يعرف انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيصبحون حوالي 500 مليون نسمة في 2025.

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول غرب الضفة الجنوبية للمتوسط.

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وأن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. وكذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار... الخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية⁽¹⁾.

¹ - بيار فرنسيس، مرجع سابق، ص4.

❖ الدوافع السياسية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتتها عديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعدّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.

وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المتوسط الغربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية مثلا تعد نقطة عبور رئيسية نحو إسبانيا. حيث أن هناك حوالي 100 شاحنة سنويا تعبر مضيق جبل طارق، وقد سجل بين سنتي 1997 و2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق. والجزائر، تونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء. حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة⁽¹⁾.

وتعتبر المنطقة المغاربية (جنوب المتوسط الغربي) منطقة مهمة، سواء على صعيد الاستقبال أو التصدير للاجئين، وهذا بسبب عدم الاستقرار الذي تواجهه المنطقة ككل، حيث تؤكد الإحصاءات أن بلدان المغرب العربي استقبلت بين 65000 و80000 مهاجرا سنويا، حيث حوالي 80% منهم يمرون عبر ليبيا كمرحلة أولية، ينتقلون بعدها مباشرة إما إلى سواحل إيطاليا أو إلى المغرب عبر تونس والجزائر للدخول إلى إسبانيا، كما أن هذه المنطقة تعاني أزمة سياسية خانقة لا مثيل لها منذ استقلال دولها، وهو سبب إخفاق هذه الدول المستمر وانتشار اللاعدالة واللامساواة في المنطقة المغاربية ككل. إن الدول المغاربية تعتبر مصدرا مهما للدول الأوروبية وهذا

¹ - عياد محمد سمير، مرجع سابق.

نظرا للظروف السياسية التي تعرفها المنطقة، فالمعارضة السياسية بصفة عامة والإسلامية تحديدا في بلدان المغرب العربي دائما ما تجد أوروبا كملجأ آمن لها¹.

❖ العامل البيئي أو الجغرافي:

يضاف إلى العوامل السابقة، عامل قرب الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، الذي يشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا. هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة والمغاربة إلى الضفة الشمالية للمتوسط، كما تساهم شساعة الحدود الشمالية للقارة الإفريقية في تفاقم الظاهرة.

إضافة إلى هذه العوامل، هناك عوامل أخرى مصدرها دول الاستقبال:

عوامل النداء:

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال، والتي كانت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة.

وهكذا أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... الخ. هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا، لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، هذا الطلب يستجيب وفقا لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل. وغالبا ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا. هذا الطلب يصدر أساسا عن قطاعات كالزراعة والبناء والخدمات.

ويوفر المهاجرون كذلك ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من يد عاملة، حيث يمثل هذا القطاع ما بين 20 و25% من الناتج المحلي الإجمالي في دول القوس اللاتيني.

¹ - محمد محمود السيد، مرجع سابق.

وتحصل هذه القطاعات على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه اليد العاملة التي تتميز بكونها طيبة وغير مكلفة. و"يظل الجزاء القانوني حتى الآن، ورغم القوانين الصادرة للحد من الهجرة غير الشرعية، دون حد رادع لأصحاب العمل عن استغلال اليد العاملة غير الشرعية". وقد أدت جدلية الرفض القانوني والطلب الاقتصادي إلى إنعاش ما يمكن تسميته بـ"تجارة الأوهام". وقد تكونت شبكات منظمة في مختلف مناطق مرور المهاجرين السريين لتقدم خدماتها إلى هؤلاء. ويؤدي المرشح للهجرة السرية ما بين 600 إلى 5500 دولار في مضيق جبل طارق. وتنفوق هذه الكلفة بكثير هذه القيمة بالنسبة للشبكات العاملة بين آسيا وأوروبا أو الولايات المتحدة، ويقدر رقم معاملات هذه الشبكات على المستوى الدولي بحوالي 7 ملايين دولار في السنة.

كل هذه العوامل تغذي الرغبة في الهجرة، وهذا النزوح هو أقوى عند الشباب كما تدل على ذلك مختلف المسوح التي أجريت في هذا الشأن في دول المغرب العربي، والتي تبرز بعضها أن الرغبة في الهجرة في المغرب مثلاً موجودة عند 19% من السكان النشيطين وهي أعلى عند عن الطلبة حيث تبلغ 54%.

والخلاصة أن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة وأن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقارنة شاملة. ويلخص العالم الديمغرافي الفرنسي⁽¹⁾.

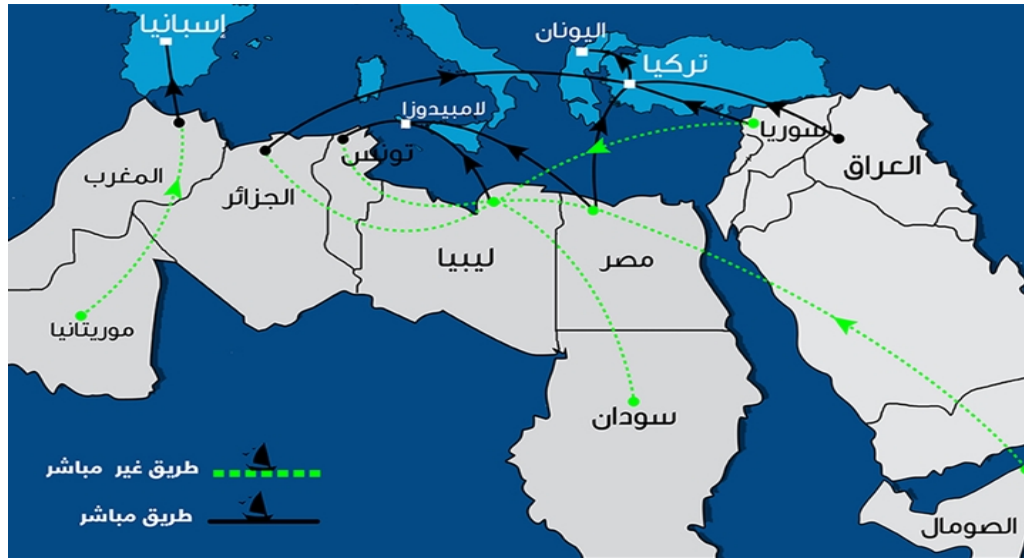
يضاف إلى كل العوامل السابقة "عصر العولمة"، فكيف يكون مستغرباً أن تتزايد الأسفار في كل الاتجاهات؟ وكيف يكون طبعياً أن تنتقل البضائع ورؤوس الأموال ويمنع البشر من حق التنقل؟ وكيف يمكن أن ينتشر التعليم وتفتح الفضاءات الثقافية على بعضها البعض من دون أن يتجه

¹ - محمد محمود السيد، مرجع سابق.

الناس إلى الالتقاء والتعارف؟ وكيف تحتاز القنوات التلفزية الحدود ولا ينمو في الناس حب الاطلاع؟⁽¹⁾

وعن أهم مسارات الهجرة غير الشرعية في المتوسط، - خاصة المتوسط الغربي -، فهي كما توضحها الخرائط التالية:

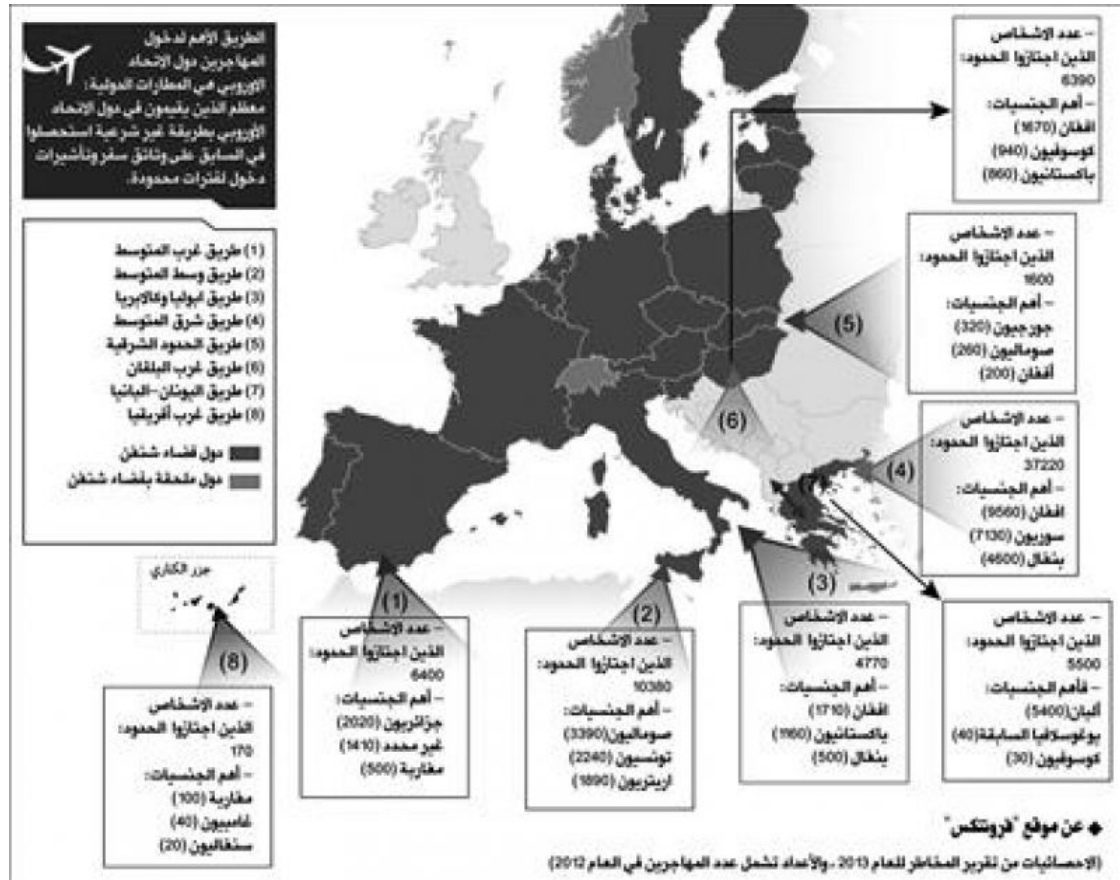
خريطة رقم (1): بعض المسارات المباشرة والغير مباشرة للهجرة غير الشرعية في المتوسط:



المصدر: <https://www.google.dz/search?q/www.jammoul.net/>، 2014/11/19.

¹ - عبد الله تركماني، "إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية" ورقة قدمت لندوة "العلاقات الأورو-مغاربية بين الشراكة والحوار"، بدعوة من "الجمعية التونسية للعلاقات الدولية" ودعم من مؤسسة "فريدريك إيبيرت" الألمانية، تونس: 22-23 ماي 2006.

خريطة رقم (2): أهم طرق الهجرة غير الشرعية في المتوسط:



المصدر: الموقع الرسمي لفروتكتس.

تظهر هذه الخرائط وغيرها بشكل واضح أن طرق الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط تتعدد حسب البلد أو عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، "فقد تكون عبر ليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو موريتانيا باتجاه شمال المتوسط، إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل المغرب العربي عموماً، وتتصف مسالك جنوب البحر المتوسط بأنها تضم مهاجرين من مصر والسودان وكافة أقطار المغرب العربي ومعظم أقطار القارة الإفريقية جنوب الصحراء. ينتقل المهاجرون من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب للسفريات غير قانونية منتشرون في كل أرجاء القارة الإفريقية. فالمهاجرون من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا، عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر، في ظروف صعبة وقاسية، في انتظار لحظة العبور، حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الإيطالية وكثيراً ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب. وهناك مسالك في ليبيا في

غرب البلاد تمتد من الخمس إلى منطقة زوارة، وهنا ينقل المهاجرون إلى سواحل صقلية أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين القادمين من تونس أيضا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا يستغرق قطعها يوما أو أقل، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتنطلق القوارب من ميناء المهدية التونسي أو من ميناء حلق الوادي. أما رحلات الجزائر فتنتقل من وهران لمدة 12 ساعة إلى مالاقا، أما مهاجرو المغرب فوجهتم إما إلى سبتة أو مليلية برا، أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الإسبانية، أو إلى جزر الكناري. وكذلك الحال في مهاجري موريتانيا الذين يتوجهون في الغالب إلى هذه الجزر. وفي حال فشل المحاولة ينتهي الأمر إما بالغرق في مياه البحر المتوسط أو بالسجن والاحتجاز لبضع سنين، ثم العودة خالي الوفاض⁽¹⁾.

ثانيا: علاقة الهجرة غير الشرعية بغيرها من التهديدات الأمنية في المتوسط:

❖ علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة في حوض المتوسط:

إن المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لأنه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، فلقد تجذرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها، فهي بذلك لا تتوانى في استخدام وسائل التخويف والاختطاف والترهيب والابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى، توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.

¹ - محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص ص 179-180.

ولقد عرفت الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة بأنها: "كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عملا غير مشروع ومتواصل، وهدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية"⁽¹⁾.

وتعرف الجريمة المنظمة كذلك بأنها: "الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يضم عددا كبيرا من الأفراد المحترفين، يعملون في إطاره وفق نظام لتقسيم العمل وتولي مراكز القيادة بالغة الدقة والتعقيد والسرية، ويحكمه قاموس شديد القسوة يصل إلى حد القتل أو الإيذاء الجسدي على من يخالف أحكامه، ويأخذ التنظيم بالتخطيط الدقيق في ممارسة أنشطته الإجرامية التي قد تمتد عبر الدول، وغالبا ما تتسم بالعنف وتعتمد على إفساد بعض الموظفين وكبار شخصيات الدولة، وتهدف إلى تحقيق أرباح طائلة، ويتربع على قمة التنظيم رئيس واحد يدين له الجميع بالولاء المطلق والطاعة العمياء، وكثيرا ما يستمر التنظيم قرونا عدة بعد أن يتعاضد معه المجتمع خوفا من بطشه وطلباً لحمايته".

وعليه فالجريمة المنظمة تعتبر أيضا ظاهرة عابرة للحدود لا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم، ومن بين أنشطتها نجد جريمة غسيل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية، وتهريب البشر وتجارة الرقيق، وتهريب المواد النووية والهجرة السرية⁽²⁾.

فالهجرة السرية وفي إطار علاقتها بالجريمة المنظمة تشكل خطرا على استقرار ونمو الدول الأوروبية، وهذا نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية، إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها خصوصا تهريب المخدرات والمتاجرة فيها، حيث شكل النشاط غير المشروع سنة 1998 حوالي 2% من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، كما أن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين 300 إلى 500 مليار دولار

¹ - غربي محمد، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30/04/2008.

² - ختوفايزة، مرجع سابق، ص 43-44.

سنويا، وهو ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء إلى الاستفادة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية⁽¹⁾.

وترتبط الهجرة غير الشرعية كذلك في علاقات وثيقة مع عدة أنواع من الجريمة المنظمة، ولعل أهمها في هذا المجال جريمة "تهريب البشر".

حيث نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة. ويعني "تهريب المهاجرين": (تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى).

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين وراغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتسبت أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، حيث انتهزت مافيا "التسفير" الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر. فحسب تقارير الأمم المتحدة، تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنوياً بإجمالي أرباح نحو 4 مليارات دولار سنوياً.

وللتهريب البشري "نشاط فردي" وآخر "مهني منظم"، فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ. أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية، والتي يعمل فيها من لهم خبرات

¹ - غربي محمد، مرجع سابق.

في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري⁽¹⁾.

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرون أحيانا للغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية.

فالتهريب البشري حسب المدير العام لمنظمة الهجرة العالمية "برونسون ماكينلي" هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب⁽²⁾.

لقد شددت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الرابعة على تورط الجريمة المنظمة في الاتجار بالبشر (النساء والأطفال القاصرين) وطالبت الدول بسن تشريعات لمكافحة هذا النوع من تجار البشر.

وكذلك، أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (102/48) في شأن منع تهريب المهاجرين، على ضرورة تعزيز تعاون دولي من أجل منع الهجرة غير الشرعية.

وعلى مائدة 10 وزراء خارجية دول غرب المتوسط طرح موضوع مشكلة المهاجرين غير الشرعيين. حيث أوصت المجموعة بضرورة قيام الدول الأوروبية الكبرى بإنشاء مشروعات لهؤلاء المهاجرين في أوطانهم لكي يتم تثبيتهم، خاصة في دول إفريقيا باعتبارها نقطة عبور إلى أوروبا⁽³⁾.

والخريطة التالية توضح أهم موانئ ومراكز تهريب المهاجرين جنوب المتوسط:

¹ - ختو فايذة، مرجع سابق، ص 38-39.

² - نفس المرجع، ص 40.

³ - طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سابق، ص 61.

خريطة رقم (3): أهم موانئ ومراكز تهريب المهاجرين جنوب المتوسط:



المصدر: <https://www.google.dz/search?q=biw=www.aljazeera.net, 19/11/2014>,

17:19.

وعن "الاتجار بالبشر" أحد الأنواع الأخرى للجريمة المنظمة، فإنه يعد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والاتجار بالمخدرات. حيث تقدر عوائد هذا النشاط الإجرامي ببلايين الدولارات سنويا.

وقد اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة والتي يتم بمقتضاها نقل الملايين من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدول بغرض الاتجار بهم، وتقوم فكرة الاتجار بالأفراد على مفهوم أساسي هو استغلال حاجة أو ضعف فئات معينة من الأفراد للاتجار بهم، مع استمرار استغلالهم لما بعد النقل من مكان لآخر. هذه الأخيرة التي تميز نشاط عصابات الاتجار بالأفراد عن نشاطات عصابات الهجرة غير الشرعية، والتي ينتهي دورها الإجرامي بانتهاء عملية تهريب الأفراد من دولة إلى أخرى⁽¹⁾.

¹ - فايذة بركان، مرجع سابق، ص 20.

علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب:

إن أحداث 11 سبتمبر قد نقلت المتوسط وخاصة ضفته الجنوبية إلى أولويات الاهتمام الأوروبي والأمريكي (ما دفع بالحوار الأطلسي المنعقد مع حلف شمال الأطلسي للاهتمام بالهجرة غير الشرعية غرب المتوسط بعد سبتمبر 2001) حيث أصبح الإرهاب والهجرة من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي⁽¹⁾.

ولقد اتفقت مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية؛ كالأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربته. فهو يعتمد على العنف واستعمال القوة وتفويض سلطة الدولة وتهديد الأشخاص والممتلكات⁽²⁾.

وفي هذا الشأن يذهب الباحث "جيرارد شالياند" إلى اعتبار الإرهاب على أنه: "عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها"، وعليه فالإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية، وإنما يكون غير ذا أهداف واضحة باستثناء الاستيلاء على الأموال والمنافع الاقتصادية.

فالدول الأوروبية متخوفة من تراجع قوتها البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات، والنخب الأوروبية ودعمته وسائل الإعلام.

فالأوروبيون يرون أن المغاربة غير أوروبيون وبالتالي غير قابلين للاندماج، وغير قابلين للمراقبة بحيث يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية، وهم يدينون بالإسلام نقيض

¹ - ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-2008/04/30.

² - ختوفايزة، مرجع سابق، ص 39-40.

الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطر على المجتمعات الغربية (كما ورد في نظرية صراع الحضارات لصامويل هنتنغتون).

كما ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي لدول جنوب المتوسط نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية.

فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة و مشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتيارات الدينية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بهذه الحركات الإسلامية⁽¹⁾.

ثالثاً: موقع الهجرة غير الشرعية في التصورات والإدراكات الأمنية شمال وجنوب

المتوسط الغربي:

❖ الهجرة غير الشرعية في التصور الأمني لدول غرب الضفة الجنوبية لحوض المتوسط

(دول المغرب العربي):

إن الهجرة غير الشرعية وحسب ما تؤكد عليه الدول المغاربية (الأعضاء في الحوار الأطلسي مع حلف شمال الأطلسي)، تشكل تهديدا حقيقيا على الوضع الأمني داخل هذه الدول، وكذا في علاقاتها مع جيرانها الأفارقة والأوروبيين على حد سواء. كما أن هذه التهديدات الأمنية الناجمة عن الحركات الهجرية التي تشهدها هذه الدول تأتيها من ناحيتين: فمن جهة هناك الهجرة التي تتخذ من الدول المغاربية كدول عبور نحو أوروبا، ومن تجلبه من تهديدات أمنية، والتي سوف نفصل فيها. كما يمكن أن تستقر في بعض الأحيان في هذه الدول -المغاربية- عند تعذر مواصلة طريقها نحو الشمال (أوروبا)، وما يشكله ذلك من تهديدات أخرى أكثر تعقيدا. ومن الناحية الأخرى، نجد الحركات الهجرية التي تنطلق من الدول المغاربية بحد ذاتها من طرفها مواطنيها نحو

¹ - مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، مرجع سابق.

أوروبا متخذة من المتوسط المعبر الأساسي لها، وبالتالي ما يترافق كذلك من تهديدات أمنية أخرى على الدول المغاربية والتي تعتبر في هذه الحالة كدول مصدر للهجرة غير الشرعية.

■ إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تشهد تزايداً مستمراً خاصة من دول الجوار في أقصى جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، قد أثرت سلباً على الدول المتوسطية جنوب الضفة الغربية للمتوسط، في مختلف الميادين، والتي يمكن استخلاصها في ما يلي:

- في الميدان الأمني:

تشهد مناطق جنوب دول الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي تواطؤاً بين الإرهابيين والمهربين. ويتمثل ذلك في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين. حيث أن هناك علاقة مصلحة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين.

إضافة إلى ذلك، فقد ظهرت هناك شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات، وهذا لما تدره من ربح سريع وتدعيم للجماعات الإرهابية بالأسلحة. حيث أن مصدر الأسلحة من الخارج يكون خاصة من الحدود الجنوبية لهذه الدول (الدول المغاربية). فالحدود الشاسعة لها تشكل منفذا سهلاً لإدخال الأسلحة لدعم الجماعات الإرهابية.

وللمهاجرين غير الشرعيين علاقة وطيدة بالجريمة المنظمة باختلاف أنواعها. إذ أن المهربين سواء للمخدرات أو المواشي وبما فيها سرقة السيارات استعملوا في العديد من المرات مهاجرين غير شرعيين، والهدف من ذلك هو أن لا يتورط المهربون الأصليون بشكل مباشر مع العدالة لدى الدول المغاربية التي تتم فيها عمليات التهريب هذه.

- في الميدان الاقتصادي:

إن العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدول المغاربية (دول غرب الضفة الجنوبية للمتوسط) من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الأفارقة، زاد في نسب البطالة فيها. لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي. وبالتالي أثر عامل النمو المتزايد في السكان

على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات لدى هذه الدول. مما أدى إلى توسع أنواع الجرائم الاقتصادية، وبالتالي زيادة تهريب الثروات من طرف الأفارقة إلى دولهم الأصلية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاديات الوطنية للدول المغاربية. ومن أمثلة ذلك: إضعاف العملات الوطنية للدول المغاربية وتدهور القدرة الشرائية لمواطنيها⁽¹⁾.

- في الميدان الاجتماعي:

وتتلخص التهديدات التي تشكلها الهجرة غير الشرعية نحو الدول المغاربية (سواء كدول عبور أو مقصد) في الآفات التالية:

- * تفشي ظاهرة الرشوة، وهي الطريقة التي يحاول بهذا المهاجرون غير الشرعيين الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الدول المغاربية في حال عجزهم عن المواصلة نحو أوروبا.
- * رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها.
- * ظهور أقليات ذات نزعة دينية "مسيحية" جنوب دول كليبيا، المغرب والجزائر.

- في الميدان الصحي:

ويتمثل انعكاس ظاهرة انتشار المهاجرين غير الشرعيين في هذا الميدان خاصة؛ في انتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية منها. كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا). حيث أصبح هذا المرض منتشرا في المناطق الحدودية للدول المغاربية مع الدول جنوب الصحراء. بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف المزرية للإقامة في البيوت القصديرية، ساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها؛ كداء السل وانتشار الأوبئة كالتيفوئيد والأمراض الجلدية وغيرها.

¹ - ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2012/2011، ص ص 85-88.

فضلا عن ذلك، فإن العديد من الدول قد تستغل الفرصة في زرع عملاء بين المهاجرين غير الشرعيين من أجل خلق أزمات مختلفة بهدف زعزعة استقرار الدول المغاربية، التي هي أصلا تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وما حدث في ليبيا وتونس هو خير دليل على ذلك⁽¹⁾.

■ من الناحية الأخرى، وعند الحديث عن الهجرة المغاربية المتجهة نحو أوروبا، من الدول المغاربية (الضفة الجنوبية لغرب المتوسط).

فإنه وفي العديد من الأحيان، تفقد هذه الدول أبناءها في عرض البحر الأبيض المتوسط. وفي حالات كثيرة يكونون من "الأدمغة" التي عملت هذه الدول على تكوينها، مما يجعلها تعاني من نزيفا حادا في الكوادر والإطارات العلمية -رغم أنه لا يمكننا إنكار أن عدم إيجاد هذه الأدمغة لفرص عمل مثلى في دولها الأصلية هو ما يدفع بها للمغادرة- ما يدفع الدول المغاربية لجلب الإطارات من الخارج بتكاليف باهضة، مع احتكار هذه الأخيرة للتكنولوجيا التي يتم جلبها، لتعود إلى دولها بعد انتهاء مهامها.

أضف إلى ذلك عشرات وأحيانا المئات من مواطني هذه الدول الذين يغرقون سنويا في عرض البحر، منهم قصر ونساء في بعض الحالات.

هذا إذن، بطريقة أو بأخرى يعتبر بمثابة كوارث إنسانية تتحملها هذه الدول في كل مرة، وربما لا تقل خسائرها عن خسائر بعض الحروب الأهلية البسيطة، فهي إذن خسائر فادحة على مستوى الأمن الإنساني، والتي تبحث الدول المغاربية باستمرار عن إيجاد حلول نهائية لها.

¹ - ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 88.

❖ الهجرة غير الشرعية في التصور الأمني لدول الضفة الشمالية لحوض المتوسط (الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والحوار الأطلسي):

تتفق معظم دول القارة الأوروبية تقريبا على معارضة الهجرة غير الشرعية بشدة من أفريقيا وغيرها. وفي المقابل لا تمنع بعض هذه الدول في السماح بقدر انتقائي من الهجرة للكفاءات والأدمغة المتميزة، ولو كان في ذلك استنزافا لهذه الكفاءات والأدمغة من مواطنها الأصلية. إلا أن هذا الأخير يتم في إطار الهجرة الشرعية.

نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الضفة الشمالية لحوض المتوسط، أصبحت هذه الأخيرة مسألة تقلق أوروبا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة، بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من أفريقيا.

مما سبق نرى أن الدول الأوروبية ترى في الهجرة غير الشرعية خطرا من عدة نواحي ولعدة اعتبارات منها:

1- الإخلال بالبناء الديموغرافي: حيث أن سيل المهاجرين المتدفق -إذا ما سمح له بالاستمرار- يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل⁽¹⁾.

2- الإخلال بالنواحي الأمنية: فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم. كما أن شريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها.

3- الإخلال بالوضع الاقتصادي: فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيد عاملة رخيصة، إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللا في سوق العمل. فهذه العمالة

¹ - ناجي عبد النور، مرجع سابق.

الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافسا للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيرها⁽¹⁾.

لقد تأكد أن الهجرة السرية تشكل خطرا - لكن دون مبالغة - على استقرار ونمو الدول الأوروبية نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية، إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات، مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها. ومن هذا المنطلق، يمكن فعلا أن تشكل هذه الظاهرة تهديدا مباشرا لأمن تلك الدول، ومن حقها انتهاج السبل المتاحة قانونا لمحاربتها، لكن في إطار التفاهم والبحث المعمق في أسبابها ومساعدة دول المصدر على تهيئة الجو الملائم للقضاء على دوافعها. خاصة إذا علمنا أن الهوة السحيقة بين دول الشمال ودول الجنوب مازالت مستمرة في التجذر والتعمق، ذلك أن 20% من سكان المعمورة يستحوذون على 80% من الناتج العالمي. كما انخفضت حصة باقي الدول التي تشكل 80% من السكان إلى أدنى المستويات. إضافة إلى ذلك، فإن 5/1 من سكان العالم يتحصلون على أربعة أخماس العائدات العالمية، ونسجل أيضا أن مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ناهيك عن تدهور الخدمات الصحية في دول الجنوب.

كل هذه المؤشرات تنم عن الأسباب العميقة التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة واستمرارها لتشكل خطرا حقيقيا على الأمن، ليس على دول الشمال فحسب لكن حتى على الدول التي تنطلق منها هذه الظاهرة⁽²⁾.

¹ - ناجي عبد النور، مرجع سابق.

² - غربي محمد، مرجع سابق.

الخلاصة:

بناء على ما سبق إذن، يظهر لنا بوضوح أن الهجرة كان ومنذ القديم ظاهرة عادية لا بد منها في إطار علاقات الشعوب فيما بينها، تتم وفق المقتضيات الاقتصادية للأفراد وأسلوب العيش الذي يختارونه، وقد ازدادت هذه الظاهرة خلال سنوات الستينات والسبعينات حين كانت أوروبا بحاجة إلى اليد العاملة من مستعمراتها وخصوصا الدول المغاربية، والمعروفة بكونها رخيصة وتقبل بأي عمل يمنح لها مهما كان، لتصبح بعد ذلك غير شرعية تسن لها القوانين التي تجرمها والآليات التي تعمل على إيقافها والحد منها.

ثم إنه ومن الناحية النظرية، فإنه ورغم المخاطر التي لا يمكن إنكاره والتي تنطوي عليها هذه الظاهرة، فإن للخطاب الأمني الأوروبي دور كبير في إضفاء طابع التهديد عليها -الهجرة غير الشرعية-، كما أن العولمة بما أفرزته من "مركز" و"محيط"، جعلت من المنطقي أن تظهر هناك تدفقات هائلة من "المحيط" إلى "المركز"، على اعتبار أن هذا الأخير قد استأثر بالثروة العالمية، وأصبح من التقدم والتنمية ما يجعله "حلم" كل فرد أو مواطن أن يعيش فيه، بمعنى آخر أن هذه الهجرة المتجهة نحو الدول الكبرى في العالم ليس فقط شمال المتوسط -أوروبا- هي نتاج طبيعي لسياسات النهب والاستعمار التي انتهجتها هذه الأخيرة تجاه ما يسمى "دول العالم الثالث"، في شكله القديم -الاستعمار التقليدي- والحديث -العولمة-.

هذا بالإضافة إلى عديد الأسباب والدوافع التي ساهمت في تفجير حركات الهجرة غير الشرعية على غرار التفاوت الاقتصادي وكذا الاضطهاد السياسي الذي تعرفه دول جنوب المتوسط، إضافة إلى البطالة وغيرها.

هذه الأسباب جعلت من هذه الظاهرة ترتبط بتهديدات أمنية أخرى على غرار الجريمة المنظمة، التي تعمل على تهريب البشر والأعضاء البشرية مثلا، أو تهريب المخدرات بين صفوف المهاجرين، وغير ذلك من النشاطات التي تقوم بها. إضافة إلى ارتباطها بالإرهاب الدولي، كإمكانية نقل عناصر إرهابية بين المهاجرين غير الشرعيين للقيام بأعمال إرهابية في العواصم الأوروبية. مما أفضى

لجعل هذه الظاهرة أولوية في الاهتمامات الأمنية لكلا من الدول الأوروبية، ونظيراتها في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الثاني:
الحوار الأطلسي-
المتوسطي لحلف الناتو.

تمهيد:

إن الحوار الأطلسي (أو الحوار المتوسطي، أو الحوار الأطلسي-المتوسطي)، كان نتاج التطورات الإقليمية والدولية الحاصلة في حوض المتوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحول اهتمام الناتو من الخطر الأحمر إلى الخطر الأخضر من جهة، وتحول الصراع من شرق-غرب إلى شمال-جنوب من ناحية أخرى. ما يطرح بالتالي إشكالية ما إذا كان هذا الحوار قد وجد من أجل التعاون الفعلي والحقيقي مع دول جنوب المتوسط، أم أنه مجرد وسيلة احتواء للتهديدات الآتية من هذه المنطقة والتي تشكل خطراً على الدول الأوروبية ومصالحها، وكذا المصالح الأمريكية في المتوسط، لاسيما المتوسط الغربي، البوابة والمعبر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية نحو مصالحها في الشرق الأوسط (حماية إسرائيل ومراقبة إيران) والخليج العربي (ضمان تدفق النفط الخليجي بشكل مستمر ومنظم).

وفي ذلك "يذهب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (زيغينيو برجنسكي) في هذه المسألة إلى أن الولايات المتحدة تمثل إلى جانب الاتحاد الأوروبي لب الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي، وإذا ما عملا معا تصبح أمريكا وأوروبا قادرتين على فعل أي شيء على الصعيد العالمي. وقد كانت أمريكا تجهر بالشكوى دائما من أن أوروبا لا تفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي، وكانت الشكوى التي غالبا ما يرددها الأوروبيون أن أمريكا تبالغ في التصرف بمفردها. لذا فإن نقطة البداية لتقييم العلاقة الأطلسية هي طرح السؤال الآتي: ماذا لو فعل الأوروبيون ما يكفي؟ وماذا لو قلل الأمريكيون من التصرف بمفردهم"⁽¹⁾.

وفي ذلك يعتبر "الحوار الأطلسي" أحد ثمرات عودة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للعمل معا على الساحة الأمنية الدولية، وذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية مجبرة على ذلك، نظرا للتكاليف التي تقتضيها الهيمنة العالمية.

¹ - محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 497.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

حيث يعتقد البعض بأن الولايات المتحدة بحاجة إلى منظور جديد كأساس فكري للسياسة الخارجية بين وجهات النظر الانعزالية والتدخلية في الشؤون العالمية، فليس من السهل أن تختار الولايات المتحدة بين الهيمنة والعزلة الدولية، لأن الهيمنة العالمية أمر باهظ الثمن اقتصادياً، بينما العزلة باهظة الثمن سياسياً.

إن مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية تندد دوماً بالتكاليف الباهظة لصيانة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وبسبب غياب قوة عسكرية مناهضة فإن الولايات المتحدة ترغب بترتيب الأوضاع العالمية بواسطة ترتيبات تنظيمية تقوم برسمها مع حلفائها، وليس هناك أفضل من حلف الناتو للمشاركة في هذه المهمة ذات الأبعاد العالمية⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك إذن، وعملاً على تقاسم الأعباء أكثر، يعمل حلف شمال الأطلسي على التعاون مع أقاليم ومناطق يعتبرها تهديدات أمنية لمصالح واستقرار الدول المنضوية فيه (لاسيما دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية)، ما كان نتاجه "الحوار الأطلسي"، الذي عمل على نقل الدول جنوب المتوسط -خاصة الغربي- من "تهديد" إلى "شريك" في مواجهة تهديدات مشتركة، من الناحية الشكلية على الأقل.

حيث أن الحوار قد أصبح بعد الحرب الباردة حسب Alberto Bin "أداة أساسية في دعم إستراتيجية الحلف ككل للشراكة، الحوار والتعاون"⁽²⁾.

كما يستند حوار الناتو على مبدأ اتخاذ خطوات محددة لتدعيم وإكمال جهود دولية مشتركة مثل عملية برشلونة (الشراكة الأوروبية-المتوسطية) والمبادرة المتوسطية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية⁽¹⁾.

¹ - طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، بغداد: مجلة دراسات دولية، العدد 46، د.س.ن، ص 142.

² - Yannis A. STIVACHTIS, Benjamin JONES, "NATO's MEDITERRANEAN DIALOGUE: AN ASSESSMENT", RESEARCH INSTITUTE FOR EUROPEAN AND AMERICAN STUDIES (RIEAS), No 137, NOVEMBER 2009, p7.

المبحث الأول: انعقاد الحوار الأطلسي وبداية حقبة جديدة في العلاقات المتوسطية-الأطلسية:

أولاً: المنافسة الأورو-أمريكية على المتوسط وميلاد الحوار الأطلسي:

يمكن اعتبار حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة مجالا تتقاطع وتتصادم فيه المصالح الأوربية والأمريكية لأسباب جيواقتصادية. إذ جاءت نهاية الثنائية القطبية لتؤكد هيمنة العامل الاقتصادي في المنافسة بين الكيانات القومية والإقليمية، وتكشف عن أزمة الهيمنة الأمريكية التي بدأت تضمحل.

في هذه الظروف يبرز تساؤل حول إمكانية تشكيل أوربا لقوة مستقلة الحركة عن الولايات المتحدة. فليست المصالح الأوربية بالضرورة هي ما تعتبره الولايات المتحدة مصالحها. ولا شك أن أوربا قد تقاسمت مع الولايات المتحدة الخوف من الاتحاد السوفييتي فيما سبق، ومع ذلك لم تكن تلك المرحلة خالية من الخلافات، لكن وجود عدو مشترك كان بمثابة مظلة تختفي تحتها كل التناقضات، وكان الخطر الشيوعي ورقة ابتزاز في يد الولايات المتحدة لممارسة الهيمنة والزعامة. لذا يبدو أن نقاش الخيارات السياسية والإستراتيجية لكل الشركاء في المتوسط، يجب أن يبدأ بالضرورة من نقاش إستراتيجية الولايات المتحدة رغم أنها ليست بلدا مشاطئا للمتوسط. فهيمنة الولايات المتحدة على منطقة جنوب المتوسط كما يشير إلى ذلك "سمير أمين" تشكل في المدى المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوربا، وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة للتحكم في قطاع المحروقات، لتجعل من أوربا مجرد تابع للقوة الأمريكية.

¹ - حلف شمال الأطلسي، "نظرة على حوار ناتو ودول المتوسط"، نقلا عن الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي: http://www.nato.int/cps/ar/natohq/topics_60021.htm، بتاريخ: 2014/11/15، 14:08.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

إذن يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من أي وقت مضى، أصبحت سيد المنطقة والمهيمن على التوازنات الجيوسياسية في المتوسط، في حين أن أوروبا بحكم علاقة الحوار الجغرافي هي الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية للاستقرار الذي تعيشه المنطقة⁽¹⁾.

من هنا جاء ضغط الدول الأوروبية (خاصة تلك المشاطئة للمتوسط) على الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي بصفة عامة لإطلاق "حوار أطلسي" مع دول جنوب المتوسط، بهدف وضع حد لحالة الاستقرار التي تعرفها تلك المنطقة بما يضمن أمن واستقرار أوروبا. فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي وحتى سنة 1994، لم تحض دول الضفة الجنوبية للمتوسط بأي اهتمام من جانب الحلف، وكانت دول وسط وشرق أوروبا محور تركيز سياساته.

وقد ساد انقسام أطلسي حول النظرة إلى البحر المتوسط، حيث نجد:

أ - الرؤية الأمريكية:

وهي تنظر إلى البحر المتوسط على أنه الحد الفاصل بين الدول الأوروبية شمالا ودول جنوب الضفة المتوسطية، وتقدم سياسة الاحتواء والمواجهة كتفضيلات إستراتيجية للتعامل مع هذا الإقليم، وهذه هي النظرة البيزنطية التاريخية⁽²⁾.

وهو التوجه الذي تلتزم الولايات المتحدة به عبر حلف الأطلسي، حيث يعبر عن ذلك أحد القادة العسكريين لحلف الأطلسي بقوله: (إن خط الجبهة الذي تلتزم به الولايات المتحدة من أجل الأمن الأوروبي يمتد إلى البحر المتوسط وما بعده)⁽³⁾.

¹ - مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 64-65.

² - خميسي شبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة - (1991-2008)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القاهرة: جامعة الدول العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009، ص 218.

³ - أحمد حلواني، "أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30/4/2008.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

حيث يمكن شرح السلوك الأمريكي في المنطقة بالرجوع إلى التقسيم الإستراتيجي للعالم الذي رسمته الولايات المتحدة، وتحديد مكان المتوسط فيه، فالمتوسط ينتمي إلى الدائرة الأولى في هذا التقسيم باعتباره خطا حيويا للمواصلات والدخول إلى الشرق الأوسط (الصراع العربي-الإسرائيلي)، والخليج (الثروة النفطية).

إن السياسة الأمريكية في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة تدور حول ثلاثة محاور أساسية:

- 1- مراقبة الموارد الطاقوية (البتروال والغاز)، وحمايتها من أجل ضمان التموين بها.
- 2- الربط الاقتصادي للمنطقة بواسطة المؤسسات المالية الدولية، ودمج إسرائيل في محيطها الإقليمي (وهو ما سنراه بدخولها في الحوار الأطلسي).
- 3- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (أحد أهم أهداف الحوار)⁽¹⁾.

ب - الرؤية الأوروبية:

وهي تأكد على أن البحر المتوسط جبهة مفتوحة أو جسر يوصل بين الغرب وشعوب المتوسط الأخرى، وتقدم مفهوما موسعا للأمن، يشمل بالإضافة إلى الجانب العسكري، مجالات سياسية واقتصادية وثقافية، وهذه هي النظرة الرومانية التاريخية. وهنا قدمت دول الحلف المتوسطية العديد من المبادرات الأمنية والسياسية والاقتصادية لدول الضفة الجنوبية.

وبعد انتهاء الجدل الأطلسي حول توسيع الحلف، وبضغط من دوله المتوسطية، قدم الحلف مبادرة الحوار الأطلسي في أواخر 1994، في إطار المادة الرابعة من ميثاق واشنطن 1949 والخاصة بالتعاون غير العسكري وغير المرتبط بالأمن الجماعي للدول الأعضاء.

وكان الهدف منها إنشاء منتدى لبناء الثقة وتعزيز الشفافية التي يستطيع الحلفاء من خلالها معرفة المزيد حول المشاكل الأمنية في بلدان الحوار وتبديد سوء الفهم حول أهداف وسياسات الحلف.

¹ - مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، مرجع سابق، ص65.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

وقد اتسمت مواقف دول الحلف تجاه مبادرة الحوار بالانقسام حول محتوى الحوار والهدف منه، حيث نجد:

- خلافات بين الدول الأوروبية الأعضاء بالحلف: حيث طالبت دوله المتوسطة بتكثيف الحوار وتخصيص موارد كافية للوصول إلى وضع أكثر أمنا.
 - انقسام بين دول الحلف المتوسطة والولايات المتحدة: التي آثرت التركيز على عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي.
- وأمام هذا الوضع بادرت الدول الأوروبية التوسطية إلى إنشاء وحدات عسكرية للتدخل في المناطق التي تمثل مصدر تهديد لأمنها، وتمثلت هذه القوات في:

1- قوة الانتشار السريع الأوروبية European Rapid Operation Force.

2- القوة البحرية الأوروبية European Maritime Force.

وقد تم تحديد مهامها في إعلان "بيترسبورغ". ونطاق مهام هذه القوات قد يمتد ليشمل عمليات محددة على أراض دول عربية⁽¹⁾.

إن التوافق -النظري- للتصورات الأمنية المتعلقة بالمتوسط داخل المنظومة الأورو-أطلسية، لم ينف وجود اختلافات قد تصل إلى درجة الخلاف بين الطرفين الأوروبي والأمريكي حول طبيعة التهديدات. ففي حين يحرصها الطرف الأوروبي في مجموعة المخاطر الموجودة والممكنة، يتصورها الطرف الأمريكي وفقا لعقيدته وإستراتيجيته الأمنية الاستباقية والوقائية، كمجموعة تحديات يصعب التنبؤ بها بما يستوجب احتواءها (من خلال سياسة الاحتواء التي تنتهجها الولايات المتحدة) تفاديا لاحتمال تأثيرها على الأمن والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي، انطلاقا

¹ - خميسي شبي، مرجع سابق، ص ص 218-219.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

من ارتباط هذه التصورات بالمصالح الأمنية. الأمر الذي عمق الخلافات حتى داخل الجماعة الأوروبية⁽¹⁾.

غير أن ذلك لم يمنع شروع الحلف في 08 فيفري 1995 في نقاشات أولية مع مصر، إسرائيل، المغرب وتونس، ثم انضمت إليها الأردن في نوفمبر 1995، وفيما بعد موريتانيا، وهي الدول المنخرطة في الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي، وتم تغييب الجزائر عن الحوار بسبب الأزمة الداخلية التي كانت تعاني منها آنذاك. ما أثار نقاشا داخليا بين دول الحلف حول مسألة العضوية في هذا الحوار، حيث دافعت إسبانيا عن عضوية موريتانيا فيما ضغطت أمريكا من أجل إشراك إسرائيل، ثم فيما بعد الأردن رغم أنها دولة غير متوسطة بسبب عملية التطبيع. وكان في المقابل إجماع على إقصاء كل من سوريا وليبيا تحت ذريعة دعمهما للإرهاب، بالإضافة إلى أزمة لوكيربي بالنسبة لليبيا. وباستثناء إسبانيا وإيطاليا أجمع الحلفاء أيضا على إقصاء الجزائر من الحوار، رغم أنها انضمت فيما بعد إليه (مارس 2000) نتيجة التقارب بينها وبين الحلف الأطلسي، فيما يبقى انضمام كل من سوريا ولبنان رهين التسوية والتقدم في العملية السلمية في الشرق الأوسط⁽²⁾.

وفي قمة مدريد عام 1997، تم إنشاء "المجموعة المتوسطية للتعاون"، تحت إشراف مجلس شمال الأطلسي. إلى أن انتقلت المسؤولية عن الحوار الأطلسي إلى "لجنة سياسات الشراكة" عام 2011⁽³⁾.

¹ - زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ - دراسة حالة الحوار المتوسطي - الأطلسي -، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية ومتوسطة في التعاون والأمن، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010/2011، ص92.

² - جويدة حمزوي، التصور الأمني الأوربي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011، ص98-99.

³ - Matthew Mark Horn, "NATO, the Mediterranean dialogue, and the Middle-East: it is time for NATO to get serious", **TURKISH POLICY QUARTERLY**, VOLUME 10, D.N.M, p98.

ثم جاء البيان الختامي لقمة الحلف بمديريد في 7 و 8 جويلية 1997، الذي أكد على تعزيز الحوار مع دول الجنوب، وأكد أيضا على البعد الإستراتيجي للحوار والذي تمثل في:

- 1- توسيع نطاق عمليات الحلف ليشمل جنوب المتوسط وجنوب شرقه وأقاليم واسعة بأفريقيا.
 - 2- التدخل في الأزمات من خلال قوة الرد السريع في إطار عمليات حفظ السلام بالمنطقة.
 - 3- توسيع برنامج عمل سنوي ليتضمن مزيدا من العناصر والأنشطة المنبثقة عن برنامج الشراكة من أجل السلام⁽¹⁾، ومنها التعاون العسكري وتخطيط الطوارئ المدنية والتعاون العلمي والبيئي.
- أما في قمة براغ 2002، فقد تم توسيع الأبعاد السياسية والعملية للحوار من خلال إجراء مشاورات شبه دورية وأكثر فعالية ونشاطات أكبر دقة، بالإضافة إلى نهج ملائم للتعاون.
- وفي قمة إسطنبول 2004، وبعد التشاور مع بلدان الحوار ودول مجلس التعاون الخليجي، تم اتخاذ قرار بوضع إطار عمل تعاوني أكثر طموحا وتوسعا، والارتقاء بالحوار إلى مستوى الشراكة الفعلية.
- وعقب قمة إسطنبول تم تعزيز الحوار السياسي عبر تنظيم اجتماعات استثنائية على مستوى الوزراء، بالإضافة إلى المباحثات الجارية على مستوى مجموعات العمل وعلى مستوى السفراء، ولقد عقد أول لقاء على المستوى الوزاري في ديسمبر 2004، حيث التقى وزراء خارجية بلدان الحلف مع نظرائهم من دول الحوار ببروكسل.

وعلى الصعيد العسكري كان أول لقاء بين رؤساء أركان الحلف ونظرائهم أو ممثليهم من دول الحوار السبعة في مقر الحلف ببروكسل في نوفمبر 2004، وتم التأكيد على الرغبة المشتركة في تحويل علاقات الحوار إلى شراكة فعلية. وتعضيدا لهذه الديناميكية الجديدة داخل الحوار،

¹ - في عام 1994 أقدم الناتو على مبادرة معروفة بـ "الشراكة من أجل السلام" وهي عبارة عن برنامج معد لدعم دول الشراكة في إعادة هيكلة قواتها المسلحة لتأهيلها للعب دورها والمشاركة في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها حلف الناتو. وتقدم الشراكة التي تم تكييفها للتجاوب والاحتياجات الخاصة بكل دولة إمكانيات تعاون عملي في عدد من الميادين وتتيح للمشاركين متابعة برنامج بقدر متطلباتها الأمنية. وتتراوح الأنشطة بين المناورات العسكرية وورش عمل إلى ندوات وحلقات علمية، ويتم التركيز بشكل خاص على جعل القوات المسلحة أكثر شفافية وخاضعة للإشراف والمراقبة الديمقراطية المناسبة.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

أجرى Jaap DE HOOP SCHEFFER سلسلة من الزيارات الهامة إلى دول الحوار في نهاية سنة 2004 وبداية 2005⁽¹⁾.

كما "كانت قمة الناتو لعام 2004 مهمة جدا لتعزيز تطور المنظمة. وقد تضمنت عدة مبادرات وتطورات، والتي كانت من بينها:

زيادة عدد اجتماعات الناتو - أعضاء الحوار الأطلسي:

ففي أواخر عام 2004 عقد أول اجتماع لوزراء الخارجية في بروكسل، ثم تلاه اجتماعين آخرين في نفس العاصمة في 2007 و 2008. كما نتج عن اجتماع 2004 اجتماعين وزاريين آخرين في 2006 (تاورمين) و 2007 (سفيل). إضافة إلى اجتماع 10 وزراء دفاع، والذي لم يسبق له مثيل تحت شاذلة مجلس شمال الأطلسي +7 (NAC+7) والذي تم في المغرب عام 2006. وفي 2011 يشهد الحوار أول مجموعة للسياسة الاستشارية للحوار الأطلسي، والتي يتم عقدها بحضور كل الأعضاء السبعة في الحوار الأطلسي في إيطاليا.

ازدياد عدد الزيارات لدول الحوار الأطلسي:

حيث تمثلت أساسا في زيارات الأمين العام، نائب الأمين العام، مساعدو الأمين العام وموظفون آخرون في الحوار الأطلسي. ويمكن تسجيل حدثين مهمين عام 2008؛ تمثل الأول في اجتماع الأمين العام مع ممثلين سامين لدول الحوار الأطلسي على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. والثاني بعده بثلاثة أشهر، والمتمثل في اجتماع وزراء الخارجية، والذي تضمن نقاشات حول المستوى السياسي والعملي للحوار.

مفاهيم جديدة:

ومن بينها ما أسفرت عنه قمة لشبونة والممثل في ما يسمى "بالمفهوم الإستراتيجي الجديد"⁽²⁾.

¹ - لخميسي شبي، مرجع سابق، ص ص 219-220.

² - Thessismun, **NATO Partnerships**, Greece: Thessaloniki, University of Macedonia, 2014, pp8-9.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

ومنذ قمة إسطنبول المنعقدة في جوان 2004 توسع الحوار الأطلسي تدريجيا ليشمل أكثر من 30 مجالا للتعاون (الانتقال من حوالي 100 نشاط عام 2004 إلى 700 نشاط وحدث عام 2010)⁽¹⁾.

وتتضمن عملية الحوار بين دول الحلف والدول السبعة المتوسطية غير الأعضاء بالحلف، التي دخلت في عملية الحوار كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (3): دول الحوار الأطلسي الجنوبية:

السنة	الدولة
1994	بداية عملية الحوار الأطلسي - المتوسطي الذي ضم بالإضافة إلى دول الحلف كل من إسرائيل، تونس، مصر، المغرب وموريتانيا.
1995	التحاق الأردن بعملية الحوار.
2000	التحاق الجزائر بعملية الحوار.

ثانيا: أهم بنود الحوار ودوره في تعميق التعاون الأمني الأطلسي - المتوسطي:

عقد مؤتمر للأمن المتوسطي بحضور رؤساء حكومات وأكاديميين من دول الحلف ومنظمات دولية ودول متوسطية غير أعضاء بالحلف وهي إسرائيل، مصر، تونس، المغرب وموريتانيا وممثلين عن اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي، وذلك بين 15-17 أكتوبر 1995. حيث تم فيه تحديد "برنامج عمل الحوار الأطلسي" في:

1- المجالات السياسية والاقتصادية.

2- التحول الاقتصادي هو ضرورة أساسية لإثبات الإرادة السياسية والاقتصادية.

¹- Caroline Demoulin, **Les flux migratoires en Méditerranée**, Mémoire en vue d'obtention de Master 2 en option Droit Public, spécialité sécurité et défense transméditerranéenne, Toulon-Var : Université du Sud, 2010-2011, p58.

3- التمييز بين الإسلام السياسي والمتشددين الإسلاميين الذين يشكلون تهديدا لاستقرار المتوسط.

4- استكمال جهود الحلف التي يبذلها في شرق أوروبا بنظيرتها في الجنوب.

5- ضرورة عمل الحلف مع دول المتوسط غير الأعضاء فيه، وتحديد مفهوم للعدو الجديد. أما عن "مبادئ الحوار"، فقد كانت كالآتي:

1- الملكية المشتركة: وذلك بمعنى أن الحوار هو عملية جماعية وغير قائمة على فرض قوالب وأفكار مسبقة، بل هي عملية تأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية، الثقافية والسياسية لجميع الشركاء، من أجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.

2- عدم التمييز والمفاضلة: حيث يتساوى جميع الشركاء في نفس أسس النقاش وتنفيذ الأنشطة المشتركة. غير أن المشاركة تختلف من دولة لأخرى، وهذا حسب مصالح كل منها.

3- التكامل: حيث تكون عملية الحوار تتماشى مع المبادرات الدولية الأخرى مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الدول الثمانية الكبرى، وكذا تنسيق السياسات والتعاون الأمني بين دول الحلف وشركائه.

4- التقدم: عملية الحوار الأطلسي-المتوسطي هي عملية تراكمية تساهم في توسيع نطاق التعاون، وكذا زيادة البلدان المشاركة فيه.

كما تسعى عملية الحوار إلى تحقيق "الأهداف" الآتية:

1- المساهمة في الأمن والاستقرار الدوليين.

2- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل⁽¹⁾.

3- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

4- تعزيز علاقات الحلف مع جميع الشركاء في الحوار المتوسطي من خلال تعزيز الحوار السياسي القائم.

¹⁻ لخميسي شبي، مرجع سابق، ص ص 223-224.

- 5- تحقيق قابلية تبادل التشغيل.
 - 6- التعاون في مجال أمن الحدود (بما في ذلك وضع حد لتدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا موضوع دراستنا).
 - 7- تطوير الإصلاح الدفاعي.
 - 8- المساهمة في مكافحة الإرهاب.
- وبالنظر إلى ما جاء في محتوى الحوار، يبدو أن هذا الأخير ذا أهمية كبيرة للتعاون الأمني في الفضاء المتوسطي، من أجل جعله فضاء للسلام والازدهار.
- وبناء على ذلك، تتجلى "أهميته" في النقاط الآتية:
- 1- هذه العملية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنفعة المتبادلة من خلال:
 - الحاجة للمضي قدما في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان الحوار المتوسطي.
 - الاستجابة لمصالح بلدان الحوار المتوسطي واحتياجاته.
 - إمكانية التمايز الذاتي مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي وخاصيته غير التمييزية.
 - ضرورة التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم فيها الحلف قيمة مضافة (خاصة التعاون الأمني لوقف الهجرة غير الشرعية في المتوسط، والإرهاب الدولي).
 - الحاجة إلى ضمان تكامل هذا المسعى مع مبادرة إسطنبول للتعاون⁽¹⁾، بالإضافة إلى الجهود الدولية الأخرى.
 - إمكانية توسيع الحوار المتوسطي إلى البلدان المعنية الأخرى في منطقة البحر المتوسط على أساس كل حالة على حدة.

¹ - مبادرة إسطنبول للتعاون هي: مبادرة سعى حلف شمال الأطلسي من خلالها إلى تقوية الحوار الأطلسي-المتوسطي وتوسيعه ليشمل دولا أخرى. فبالتالي وفي قمة الحلف بإسطنبول يومي 28 و 29 جوان 2004، انضمت إلى هذه المبادرة دول الخليج العربي، والتي كانت: البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ومن هنا ارتقت العلاقات الأطلسية-المتوسطية من مفهوم "الحوار" إلى "التعاون".

2- إن مبادرة الحلف لرفع الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية هدفها العام هو المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين، وهي تستند على المبادئ السابقة الذكر⁽¹⁾.

أما فيما يخص "مجالات التعاون"، فقد ارتكزت جهود الحلف على توسيع وتعميق التعاون عبر النشاطات التي يتم تطويرها ضمن برنامج العمل السنوي، والذي يضم ورش عمل وندوات وتطبيقات عملية أخرى، في واحد وعشرين مجالا، منها:

1- تخطيط الطوارئ المدنية.

2- إدارة الأزمات.

3- إستراتيجية وسياسة الدفاع.

4- أمن الحدود (والمقصود به مواجهة الهجرة غير الشرعية المتجهة نحو الدول الأوروبية).

5- مراقبة الأسلحة.

6- الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

7- النشاط في مجال التخلص من الألغام المضادة للأفراد.

8- الإصلاح الدفاعي والاقتصاد الدفاعي.

9- التعاون العلمي والبيئي.

10- النشاطات الإعلامية.

11- مكافحة الإرهاب.

12- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويشمل "البعد العسكري لبرنامج العمل السنوي" توجيه دعوات لبلدان الحوار لمراقبة المناورات العسكرية أو المشاركة فيها، وحضور الندوات وورشات العمل التي تنظمها القيادة الإستراتيجية للحلف، بالإضافة إلى دورات في "مدرسة أوبرامرجاو" التابعة للحلف بألمانيا، و"كلية حلف شمال

¹ - خميسي شيب، مرجع سابق، ص ص 224-225.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

الأطلسي للدفاع" بروما. ويشمل ذلك أيضا زيارات القوات البحرية التابعة للحلف إلى موانئ دول الحوار وإجراء تدريبات ميدانية للمدربين من قبل فريق تدريب متجول، وزيارات للخبراء قصد تقدير الإمكانيات المتوفرة لمزيد من التعاون العسكري⁽¹⁾.

غير أن الحلف سيأخذ مراحل قبل الارتقاء بالحوار الأطلسي إلى إطار تعاوني فعلي، مرفوقا بجهود معتبرة لتطوير حوار أعمق وشراكة عملية مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾.

ومن محاولات تعميق وتطوير الحوار، نجد ما تم في قمة إسطنبول، بإطلاق "الحوار الأطلسي الموسع"، وذلك بغية تحويل هذا الحوار لنوع من "الشراكة المتوسطية من أجل السلام"، وضمان مستوى أعلى من التعاون مما كان عليه. كما أنه ومنذ 2006، قام حلف شمال الأطلسي بوضع برامج للشراكة الفردية مع كل دولة متوسطة على حدا حسب الاهتمامات الأمنية لكل دولة⁽³⁾.

ومن أمثلة ذلك، ما يظهر جليا في القمة التي تم عقدها مع إسرائيل عام 2007، والتي أعلن فيها الأمين العام للحلف Anders FOGH RASMUSSEN، بأنه يجب أن يجتمع على حدا مع كل عضو من أعضاء الحوار الأطلسي في أقرب الفرص. ويخص بالذكر تلك الدول المعنية بمواضيع الاجتماعات التي تم عقدها مع الحلف في فترات سابقة. كما وأعرب كذلك عن رغبته في أن يكون الحوار المتعدد الأطراف الذي تم مع الشركاء السبعة رسالة قوية، فاعلة وموحدة لإيران وكل الدول الممولة للإرهاب⁽⁴⁾. ما يبين بأن الحلف يسعى لاستمالة كل عضو على حدا بإظهار اهتمامه بالقضايا التي تشكل الهاجس الأمني -خاصة- لدى الدولة العضو، ما سيعني تعاونها المؤكد على تحقيق أهداف الحلف مقابل ذلك.

¹ - محمد الحسيني، "التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، الكويت: جريدة الأنباء، د.ع، 2008/11/16، ص 27.

² - Rebecca R. MOORE, "Lisbon and the Evolution of NATO's New Partnership Policy", **PERCEPTIONS**, Volume XVII, Number 1, Spring 2012, p59.

³ - Igor Novaković, "Multilateral Operations: NATO", **WESTERN BALKANS SECURITY OBSERVER**, No 16, JANUARY-MARCH 2010, p32.

⁴ - Matthew Mark Horn, **op.cit**, p99.

وبناء على ما سبق، فإن "الحوار الأطلسي-المتوسطي ينطوي على العديد من "الأبعاد" منها:

1- البعد السياسي: ينطوي الحوار الأطلسي المتوسطي على أهمية بالغة حيث تحقق عملية الحوار

الأهداف السياسية الآتية:

- تغيير الخريطة الإدراكية لدى الشعوب والدول المتوسطية غير الأطلسية حول دور ومهام الحلف، باعتباره تجمعا عسكريا تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ أهدافها التوسعية، وذلك من خلال مشاركتها في إطار (1+28) كدولة أطلسية تشارك اهتمامات الحلف، بعيدا عن مصالحها الضيقة.

حيث تولت "اللجنة السياسية للحلف" ومن بعدها "مجموعة التعاون الأطلسي" مسؤولية الإشراف على عملية الحوار لمواجهة التهديدات العسكرية بإجراءات سياسية، والعمل على إدارة الأزمات بشكل أكثر فعالية، وذلك من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المتوسط.

- إن الحوار في إطار مجموعة التعاون المتوسطي يمنح فرصة تغليب الجانب السياسي على الجانب العسكري، الذي يثير مخاوف دول الجنوب. كما أن دول الحلف الأوروبية تركز على الأبعاد غير العسكرية للأمن، وهذا ما يضيف على العملية طابعا شموليا، يضم جميع أبعاد الأمن التعاوني.

- يتيح الحوار السياسي عقد لقاءات بين الحلف والجانب الرسمي (الحكومي) وغير الرسمي (أكاديميين، صحفيين، ممثلين عن منظمات المجتمع المدني...) من دول جنوب المتوسط، يتم خلالها تبادل المعلومات والتشاور، وإطلاع الطرف الآخر على سياسات الحلف، وإقامة قنوات اتصال على مستويات مختلفة والاستعانة بها للسيطرة على الأزمات.

- السعي إلى إنشاء ثقافة ومدرجات جديدة في ميدان الأمن والتعاون في الفضاء المتوسطي باعتباره أسيرا للصراع العربي-الإسرائيلي إقليميّا، وإزالة التخوف من انعكاسات الانحياز الأطلسي إلى جانب إسرائيل في الصراع العربي-الإسرائيلي.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

- التغلب على صعوبة حشد الدول العربية وتجنيدھا عسكريا في ميدان الأمن المتوسطي والشرق أوسطي دون غطاء سياسي، وهو ما يسمح باحتواء عواقب تحمل أعباء العمليات العسكرية المحتملة⁽¹⁾.

- إدراك حلف الأطلسي أن حاجته للأمن والدفاع تقتضي عدم الفصل بين الأمن المتوسطي والأمن الأوروبي، رغم اختلافهما في أبعاد الأمن السياسية والاجتماعية والاقتصادية...

- تخوف الحلف وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية من أن يناقش الحوار الأوروبي-المتوسطي قضايا ذات طبيعة غير عسكرية، وهنا سيظهر الحلف على أنه الآلة العسكرية لتحقيق الأمن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

- التحولات التي حدثت على مستوى مهام الحلف بعد صياغة "المفهوم الإستراتيجي" وإنشاء "قوات المهام المجمعة المشتركة" و"المفهوم الإستراتيجي الجديد". وخاصة ما يتعلق بالاستجابة المرنة وإدارة الأزمات بعمليات عسكرية لغرض حفظ السلام وتثبيته. وهذا ما أثار معارضة دول الجنوب، ونجاح مهام الحلف الجديدة مرتبطة بالأوضاع السياسية داخل مناطق العمليات.

- من أهم أهداف نشاطات الحلف السياسية هو تأهيل بيئة الأمن المتوسطي وجعلها أكثر استعدادا للتعامل مع عمليات عسكرية داخل المنطقة مباشرة أو في محيطها الإقليمي أو الأطلسي.

2- البعد العسكري: يتم عقد اجتماعين سنويا يأخذان طابع (7+28) للتشاور بشأن البرنامج العسكري. حيث يجتمع ممثلون عسكريون من كل دول الحلف والدول السبعة المشاركة في الحوار المتوسطي. كما تم عقد اجتماع للمرة الأولى على مستوى مسؤولي دفاع دول الحوار، وذلك في نوفمبر 2004. ومنذ ذلك الحين، يتم عقد اجتماعات على هذا المستوى وبشكل منتظم، وهذا تنفيذا لمقررات قمة الحلف بإسطنبول التي دعت دول الحوار الأطلسي-المتوسطي للتركيز أكثر على البعد العملي.

¹ - لخميسي شبي، مرجع سابق، ص ص 225-226.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

ويتم وضع معايير التعاون العملي بين الحلف والدول المشاركة في الحوار الأطلسي-المتوسطي في إطار برنامج عمل سنوي، يتضمن عقد منتديات للبحث وحلقات دراسية ونشاطات عملية أخرى في مجالات الدبلوماسية العامة، التعاون العلمي والبيئي، التخطيط لحالات الطوارئ المدنية، إدارة الأزمات، أمن الحدود، الأسلحة الصغيرة والخفيفة، الإصلاحات في مجال الدفاع، اقتصاديات الدفاع، دراسة التهديدات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبالتالي، فإن برنامج العمل السنوي، يتضمن الأبعاد العسكرية الآتية:

1- قيام عناصر بحرية تابعة للحلف بزيارات إلى موانئ دول الحوار⁽¹⁾.

2- إرسال الحلف فرق التدريب لتنظيم برامج تدريب موقعي لتطوير مهارات المدربين في دول الحوار الجنوبية.

3- قيام خبراء من الحلف بزيارات لدول الحوار الجنوبية لتقييم إمكاناتها في تحقيق المزيد من التعاون في المجال العسكري.

4- إلحاق عناصر وضباط من دول الحوار الجنوبية ببرامج دراسية ونشاطات أكاديمية أخرى في كل من كلية الحلف التي تشرف عليها القيادة العليا لقوات الحلف بأوروبا (SHAPE) التي توجد بمدينة "أوبراميرجاو Oberammergau" الألمانية، و"كلية الناتو الدفاعية" بروما.

5- قيام دول الحوار الجنوبية بزيارات لمنشآت الحلف العسكرية.

6- توجيه الحلف دعوات لدول الحوار لحضور التمرينات والمناورات العسكرية التي تتم في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام، أو حتى المشاركة فيها.

أما عن "الهياكل السياسية والعسكرية" للحوار الأطلسي، فتتمثل أساسا في:

مجموعة التعاون المتوسطي: وتشكلت هذه المجموعة في قمة مدريد (1997) تحت وصاية وسلطة مجلس حلف الناتو. وهي أعلى هيئة، تجتمع بشكل منتظم على مستوى المستشارين السياسيين، ووظيفتها البث في كل القضايا ذات العلاقة باتفاقية الحوار المتوسطي.

¹ - لخميسي شبي، مرجع سابق، ص ص 227-228.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

(الناتو+1): تشغل هذه الهيئة على مستوى السفراء، وتجتمع بشكل منتظم. وظيفتها البث في المسائل العملية ذات العلاقة بالأمن في المنطقة وبالأبعاد السياسية للتعاون بين الحلف والبلد الشريك.

(الناتو+7): تتشكل هذه الهيئة من الدول الأعضاء في حلف الناتو أو مجلس الحلف والدول السبعة الأعضاء في اتفاقية الشراكة المتوسطية، تعقد اجتماعاتها بشكل منتظم خاصة بعد اجتماع وزراء دول حلف الناتو أو قمم الحلف وباقي لقاءاته الكبرى. خلال اجتماعات هذه الهيئة يقدم السكرتير العام لحلف الناتو برنامج وأجندة منظمته العسكرية إلى سفراء الدول الشريكة. الاجتماعات الوزارية: تتشكل هذه الهيئة من وزراء الخارجية (أول اجتماع انعقد في فيفري 2004) أو وزراء الدفاع (أول اجتماع انعقد في ديسمبر 2006).

اجتماعات هيئات الأركان: تتشكل من ممثلين عسكريين عن دول الحلف والدول الشريكة، تجتمع مرتين في السنة (أول اجتماع انعقد في نوفمبر 2004) وظيفتها استشارية حول البرنامج العسكري.

لقاءات السكرتير العام: تشكل زيارات السكرتير العام لحلف الناتو وكبار مسؤوليه "هيئة" في حد ذاتها، يجتمع من خلالها بالسلطات المسؤولة لتبادل وجهات النظر حول سبل التعاون وتطويره والاستماع إلى الأولويات والأهداف الخاصة لكل شريك⁽¹⁾.

¹ - الحوار المتمدن، "اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1865، 2007/03/25.

المبحث الثاني: الحوار الأطلسي بين الإدراكات الأطلسية والمتوسطية:

أولاً: تصور وأهداف حلف شمال الأطلسي من الحوار:

لم تقتصر المهام الجديدة لحلف الناتو على التوسع شرقاً، بل انطلق جنوباً نحو منطقة البحر المتوسط وإفريقيا، لاسيما أن الولايات المتحدة تهتم كثيراً بضمان أمن خطوط مواصلاتها عبر المضائق الخانقة في الدردنيل والسويس وجبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز.

إن المبدأ الذي يستند إليه تحول الناتو الحديث هو الطموح إلى العمل على مستوى عالمي في مهمات متنوعة. وقد بدأت عملية الإصلاح بمجموعة قرارات اتخذت في مؤتمر الناتو في براغ (2002)، وعلى امتداد عملية التوسيع، واصل الناتو إعادة هيكلة قيادته الإستراتيجية وتحسين قدراته وبناء علاقات جديدة بغية نشر الاستقرار والأمن على نحو أفضل (حسب الخطاب الرسمي للحلف)، مفضلاً عن ذلك الاهتمام بالشرق الأوسط الكبير بما فيه جنوب البحر المتوسط والمحيط الجنوبي لفضاء ما بعد العهد السوفييتي، حيث قال القائد الأعلى للحلف في أوروبا الجنرال جيمس جونز، أن في إمكان الناتو توجيه نشاطه نحو أفريقيا.

إن توجه حلف الناتو جنوباً، يقود للحديث عن الرؤية الأوروبية للبعد الأمني جنوب غرب المتوسط، فمع انتهاء الحرب الباردة، تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة. ففي وسط وشمال القارة، ينظر إلى الفوضى الناشئة عن تفكك الاتحاد السوفييتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في جنوب القارة أن التهديد يأتي أساساً من جنوب المتوسط. إن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة. إذ إن التصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة، تركز على أن الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة، ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشتمل

على مكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية. إذ لا يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم عن التنمية الاقتصادية والتطور السياسي، لأن الأمن لا يعني الهيمنة والردع فقط⁽¹⁾.

و"حسب دراسة أعدتها مؤسسة 'راند Rand' - بتكليف من وزارة الدفاع الإيطالية - حول إمكانية إقامة حوار أطلسي-متوسطي، فإن من بين مصادر تحديد الأمن الأوروبي هناك "القوس الجنوبي"، والذي يشمل شمال إفريقيا، البحر المتوسط، فالشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا. فأصبح الحلف بناء على ذلك يدرك أن عليه التعامل مع تحديات جديدة في القوس الجنوبي.

وحسب الدوائر الأطلسية، فقد تم ضبط التحديات التي تفرضها الضفة الجنوبية في:

1- صعوبة الفصل بين أولويات التحديات الأمنية الإستراتيجية في المتوسط (أولوية البعد العسكري أو أولوية الأبعاد الأخرى: اقتصادية، سياسية، ثقافية).

2- اعتبار الإسلام تحدياً جديداً في المتوسط، ويمكن إيضاح ذلك في النقاط الآتية:

- رغم تراجع دور الأيديولوجية في السياسة الدولية، إلا أن الغرب لم يسقطها من رؤيته الإستراتيجية. ومن ناحية أخرى تعتبر القومية والإسلام سمة مميزة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

- إن فكرة الصراع توجد مبرراً لبقاء وتماسك الحلف، وهو ما حدث أثناء الحرب الباردة. لكن مع سقوط الاتحاد السوفييتي (العدو الأحمر)، كان هناك تحد آخر لاستمرار الحلف وبقائه. ولتحقيق هذا الهدف، لم يكن هناك أفضل من الإسلام (العدو الأخضر) باعتباره عدواً جديداً للغرب. فقد

صرح الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي "ويلي كلاس" بأن: (الإسلام عدو للغرب).

بالإضافة إلى أن هذا التفكير يجد تأصيله النظري في أطروحة "صراع الحضارات". كما أن مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "زبيغنيو بريجنسكي" قد أعلن "الجهاد" ضد الهلال الإسلامي الذي يمكن أن يشكل كتلة اقتصادية بامتداد غير محدد المعالم من شمال أفريقيا والشرق الأوسط (باستثناء إسرائيل) وجنوب غرب آسيا وإيران وباكستان ودول آسيا الوسطى وتركيا (إذا ما رفضتها

¹ - طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص 144-145.

أوروبا)، ويصل إلى حدود الصين حيث القواسم المشتركة، مثل الإحساس الموحد بالاقتصاص من الغرب.

- وقوع العالم الإسلامي على طول منطقة الحواف (Rim Land)، وهي مؤثرة جدا على الأمن الجيوبوليتيكي للأطلسي⁽¹⁾.

- "العودة القوية للإسلام السياسي لدى غالبية الهلال الإسلامي، وهو ما يعتبره الحلف تهديدا لأمنه ومصالحه بالمنطقة.

- النظر إلى الإسلام كعامل تغيير في الدول العربية، حيث يكون بصورة جدل حول فلسفة الحكم تارة، وبصورة صراعات مسلحة للوصول إلى السلطة في أحيان أخرى. فهذه الصراعات الداخلية قد تدفع إلى تدفق موجات بشرية من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية (خاصة الهجرة غير الشرعية)، وانتقال هذه الصراعات إلى داخل أوروبا وبخاصة دولها الجنوبية، من خلال المهاجرين والمواطنين من أصول عربية.

3- الانفجار الديموغرافي في دول الضفة الجنوبية، حيث يتوقع في غضون الربع الأول من القرن الحادي والعشرين أن يتجاوز سكان تركيا ومصر والجزائر والمغرب عدد سكان غرب أوروبا، وهذا النمو السكاني لا يوازيه تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أنها لم تحقق تحولات ليبرالية جوهرية في الديمقراطية والحكم والحياة الاقتصادية.

4- اعتماد أوروبا المتزايد على موارد الطاقة المستوردة من الضفة الجنوبية، وتخوفها من انقطاع إمدادات النفط والغاز بسبب حدوث اضطرابات بها، أو في حال اندلاع حرب عربية-إسرائيلية، كما أن 65% من إمدادات الغاز والنفط تمر عبر المتوسط.

5- هناك تهديدات من القوس الجنوبي للأمن الأطلسي في حال امتلاك دوله أو أحدها لتقنية عسكرية متطورة وأسلحة دمار شامل وصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، قادرة على الوصول إلى جنوب أوروبا على الأقل. كما أن هناك قناعة أطلسية بأن امتلاك أية دولة عربية لأسلحة دمار

¹ - لخميسي شبي، مرجع سابق، ص ص 220-221.

شامل أو صواريخ متوسطة أو بعيدة المدى سيؤثر مباشرة على توازن القوى بين العرب وإسرائيل، وهو ما ينعكس مباشرة على عملية التسوية التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد للسلام، كما يتوافق مع الالتزام الأمريكي بحرمان أي قوة إقليمية من إمكانية تحقيق سبق عسكري على إسرائيل لأنه سيفضي إلى هيمنة إقليمية تتعارض مع المصالح الأمريكية.

6- تنطوي العلاقات العربية-العربية أو العلاقة العربية-المتوسطية والشرق أوسطية على عوامل صراع لا يستبعد أن تنفجر، مثل العلاقة بين تركيا وسوريا، تركيا والعراق، سوريا وإسرائيل... بسبب خلافات متعددة منها الخلافات حول الحدود والمشاكل الديموغرافية والأقليات والطوائف والصراع على الموارد وبخاصة النفط، الغاز والمياه⁽¹⁾.

7- "حاجة الحلف إلى توفير متطلبات قوة التدخل السريع، في مناطق الأزمات التي ستكون الدول العربية أحد ميادينها، لذا يرى الحلف ضرورة إشراك الدول العربية في تحمل نفقات هذه القوة، والحصول على التسهيلات المطلوبة، وكذا مراقبة الدول العربية للحيلولة دون امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ قصيرة أو متوسطة المدى قادرة على تهديد الأمن الأوروبي-أطلسي"⁽²⁾.

ومن هنا، "فإن الحوار الأطلسي-المتوسطي، يضمن للحلف تحقيق الأهداف الآتية:

1- إن إدارة العمليات في الحرب على العراق سنة 1991، كشفت عن مخاطر جسيمة أثرت على تنفيذها، وكانت قضية التنسيق بين دول حلف الأطلسي والدول المشاركة غير الأطلسية من حوض المتوسط والشرق الأوسط من أعقد القضايا، وذلك بسبب اختلاف العقائد العسكرية، فن القتال ومنظومة الأسلحة... ولهذا أصبح من الضروري إقامة الحلف لحوار أمني ذي أبعاد عسكرية مع دول المتوسط غير الأطلسية، من أجل التدريب على التعاون العسكري، خصوصا في حال

¹ - خميسي شبي، مرجع سابق، ص ص 221-222.

² - نفس المرجع، ص 223.

وجود عمليات يقوم بها الحلف أو مجموعة من أعضائه أو الولايات المتحدة داخل الفضاء المتوسطي.

2- من وجهة النظر الأطلسية والأمريكية تحديداً، فإن الحوار الأطلسي-المتوسطي سيكون اندفاع أوروبا في تبني سياسة ذات بعد عسكري وأمني في الفضاء المتوسطي، خصوصاً أن الولايات المتحدة لا يرحح لديها خيار تعدد المؤسسات ومراكز القرار في قضايا الأمن الأطلسي-الأوروبي.

3- إن مبادرة إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال سنة 1995، لإنشاء قوات أوروبية، قادرة على التدخل في مناطق الأزمات لتحقيق الأمن والاستقرار بالمتوسط، تتوافق مع المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف، الذي أصبح المرجعية الإستراتيجية للمبادرة الأوروبية⁽¹⁾.

كما أن "هذه المبادرة تتكامل مع جهود بناء معماري للدفاع والأمن الأوروبي، وهي أكثر ارتباطاً مع الحلف. حيث أن إقراره لتكوين قوات المهمات الجمعية المشتركة أدى إلى أن تكون الخطوات الأوروبية المستقلة غير منفصلة عن أهداف الحلف العامة، كما تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تكون كل مبادرة أمنية أوروبية في إطار الحلف، الذي هو المرجعية والضمان الأول لأمن المنطقة الأوروبي-أطلسية.

وهنا يكون الحواران "الأورو-متوسطي" و"الأطلسي-المتوسطي" متكاملين وغير متباينان في الحوار والتعامل مع الأمن المتوسطي، الذي هو مكمل للأمن "الأورو-أطلسي". وتجدر الإشارة إلى أن كل من الأردن، مصر والمملكة المغربية كانت قد تعاونت عسكرياً في عمليات يقودها الحلف بالبوسنة والهرسك في إطار القوة الدولية (IFOR)، قوة تحقيق الاستقرار (SFOR) وفي إطار قوة كوسوفو (KFOR)، كما قدمت إسرائيل مستشفى ميدانياً بكامل طاقمه وتجهيزاته لمساعدة لاجئي كوسوفو. أما من خارج دول الحوار المتوسطي، فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بإرسال

¹ - خميسي شيب، مرجع سابق، ص ص 228-229.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

فرقة عسكرية كبيرة إلى كوسوفو، كما ساهمت أيضا في إصلاح مطار كوكس الألباني وإعادة تشغيله، الذي كان قد دمرته القوات اليوغوسلافية"⁽¹⁾.

ثانيا: تصور الشركاء المتوسطيين للحوار (جنوب المتوسط الغربي) وأهدافهم المنتظرة منه:

قبل تحديد تصور الشركاء المتوسطيين لما يجب أن يكون عليه الحوار الأطلسي، يبدو من الأولى تحديد التصور الأمني لهذه الدول وكذا رؤيتها وإدراكاتها الأمنية للتهديدات والمخاطر الأمنية المختلفة، والتي تسعى في إطار الحوار لمواجهتها والعمل على الحد منها.

غير أنه "من الصعب تحديد إدراك مشترك للتهديد لكل دول الحوار الأطلسي السبعة. وهذا لغياب أي مفاهيم متفق عليها للتهديد أو الأمن المشترك بين هذه الدول، والذي يعود إلى الآتي:

غياب هيكل مؤسسي: فحتى بين الدول العربية الستة لم يحدث هناك أي اجتماعات حول تحديد مفهوم موحد للتهديد، لا في إطار الجامعة العربية ولا خارج إطارها.

عدم وجود مصالح مشتركة: حيث يعتبر الصراع الدموي الطويل بين الدول العربية وإسرائيل، إضافة إلى نزاعات عربية بينية، عوامل جعلت من الصعوبة بمكان صياغة مصالح أمنية مشتركة لدول الحوار الأطلسي المتوسطة.

غياب الديمقراطية: حيث أن العلاقة بين الديمقراطية والأمن وثيقة جدا —حسب الرؤية الغربية للأمن—. فالدول غير الديمقراطية مشغولة أكثر بالبحث عن سياسات تسمح لها بالبقاء في السلطة أكثر من البحث عن إصلاح وإعادة صياغة السياسات الوطنية للدفاع بما يلزم لمواجهة أخطار أمنية معينة، إضافة إلى تهديدات وتحديات أمنية محتملة. وهو ما يفسر الفرق بين الإدراك

¹ - خميسي شيب، مرجع سابق، ص 229.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

للتحديات المصرح به من طرف قادة الدول من جهة وبين الرأي العام من جهة أخرى في كل دولة عربية-متوسطية على حدى⁽¹⁾.

غير أنه "يمكن القول أن ثقافة الأمن السائدة في البلاد العربية تؤسس على وجهتي نظر؛ وجهة النظر القومية التي تؤكد أهمية الوحدة العربية لتحقيق الأمن والسلام والرخاء، وللدفاع ضد أي عدوان خارجي، ووجهة النظر الأخرى التي لا تتحمس كثيرا لهدف الوحدة العربية، ولكنها تركز في نفس الوقت على أهمية إقامة علاقات عربية-عربية وثيقة في مجالات الاقتصاد والثقافة أساسا، لأن السياسة قد يكون لها منطلقات مختلفة بالنسبة لكل دولة"⁽²⁾.

وعن نظرة هذه الدول للحلف كمنظمة نابعة من الحرب الباردة؛ "فإنه وبعد أن كان مثار ريبة في مطلع التسعينيات، أصبح حلف شمال الأطلسي يتمتع بصورة إيجابية لدى الأنظمة الحاكمة في الدول جنوب المتوسط (لاسيما المغاربية منها). بل إن إقامة علاقة معه أصبحت بحد ذاتها مطلبا ومكسبا بغض النظر عن مضمونها.

وهناك اعتبارات رئيسية تفسر التعاون بين دول جنوب المتوسط الغربي (المغاربية) والحلف: أولا: وجود قناعة بأن الإرهاب ظاهرة عابرة للأوطان يمكن أن تمس أي بلد مما يحتم تعاونا دوليا للتصدي لها. ثانيا: حاجة الأنظمة المغاربية للظهور بمظهر المتعاون حتى تتجنب وصف دولها بالمارقة.

ثالثا: الاصطفاف مع السياسة الأمريكية، يخدم أيضا مصالح داخلية محددة (تحييد الضغوطات الخارجية المحفزة للديمقراطية، خاصة وأن القوى الغربية تفضل الاستقرار على الديمقراطية، ما يسمح بقمع المعارضة الداخلية وحرمانها من أي دعم غربي).

¹- Alaa A.H. ABD ALAZIZ, "Balance of Threat perception And the prospects of NATO Mediterranean Dialogue", **Final Report For the institutional research fellowship programme 2001-2003**, NATO Academic Affairs, June 2003, p29.

²- السيد يسين، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية"، محاضرة ألقيت بمركز بحوث البحر الأبيض المتوسط بمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 2006/12/17، ص15.

رابعاً: الحصول على شرعية خارجية لتغطية العجز في الشرعية الداخلية.

خامساً: الوقوف إلى جانب القوى والمنظمات الغربية هو خير سبيل بالنسبة للأنظمة لشرعة سياستها المحلية لمحاربة الإرهاب.

سادساً: محاولة كل طرف ربح نقاط على حساب الجار المنافس. وقد تسبب هذا في منافسة معكوسة: تنافس مغاربي بيني في الإقبال على تقديم تنازلات لأطراف غربية، بدلا من التنافس من أجل افتكاك مكاسب إستراتيجية منها. والملاحظ أنه بالنسبة لكل الدول المغاربية المنخرطة في الحوار الأطلسي، فإن العلاقة مع هذه الأخيرة امتداد طبيعي للعلاقة مع أمريكا⁽¹⁾.

كما أن بلدان الحوار ترى نفسها موضوعا للتوجس الأمني لقوى الحلف الأطلسي أكثر منها طرفا في حوار تشاور أمني مشترك. ومع ذلك يسود اتجاه الاستعداد إلى الحوار مع الحلف الأطلسي. وبينما تدعو كل من إسرائيل، الجزائر والأردن إلى تطوير العلاقات بمنظمة الحلف، تقف كل من مصر، المغرب، موريتانيا وتونس بالأحرى موقفا متحفظا. وتظل إحدى العقبات الأساسية في هذا المضمار، والتي تتمثل في الفهم المختلف للمسألة الأمنية المطروحة للتدارس في هذا الحوار. فبينما يتناول أعضاء منظمة الحلف الأطلسي المسألة من جهة المواضيع غير الشائكة مثل الإصلاحات العسكرية ومسائل الخلافات الحدودية، تطرح بلدان الحوار 'مسائل أمنية سياسية حادة' وفي مقدمتها النزاع العربي-الإسرائيلي، وتعتبر وجهة نظر بلدان الحوار أن منظمة الحلف الأطلسي مطالبة بتدخل أكثر صرامة من أجل إيجاد حل لهذا النزاع⁽²⁾.

ومن حيث طبيعة العلاقة مع الأطلسي، فقد انتهجت الدول المغاربية سياسات مختلفة. فالمغرب وتونس تبنتا مبكرا توجهها "أطلسيا"، أما موريتانيا فتبنت توجهها مماثلا نسبيا لكن متأخرة، فيما تميزت السياسة الجزائرية بالتردد ثم بالتطوير السريع للعلاقة مع الأطلسي تحت عنوان "محاربة

¹ - عبد النور بن عنتز، "الحلف الأطلسي والدول المغاربية... توازنات جديدة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011/11/09، ص ص 2-3.

² - توماس بابنوت، الحوار الأطلسي-المتوسطي، تر: علي مصباح، (برلين: المعهد الألماني للسياسة والأمن الدوليين (SWP)، مؤسسة العلوم والسياسة، 2004).

الإرهاب". أما ليبيا القذافي فبقيت خارج كل المبادرات الإقليمية. وإذا كانت العلاقة مع الأطلسي قد تساهم في أمن تونس وموريتانيا، فإن إسهامها في أمن المغرب والجزائر غير وارد، لأن الأول - المغرب - يعتمد على تحالفه مع أميركا، فيما تحتفظ الثانية - الجزائر - بعقيدة عسكرية مستقلة عن المظلات الأجنبية. من هنا يبدو أن المغرب وتونس من أكثر الدول المغاربية "أطلسية"⁽¹⁾.

فقد دأب المغرب دوماً على تقديم نفسه كشريك مميز للقوى الغربية. وكان اجتماع الرباط في عام 2006 بين الحلف والدول المتوسطية، الذي اعتبر الأول من نوعه في بلد متوسطي، تأكيداً على هذا التوجه⁽²⁾. أما تونس، فنظراً لانكشافها البنيوي، اعتمدت باكراً على علاقات مميزة مع القوى الغربية. فقد حدد بورقيبة التوجهات الإستراتيجية لبلاده مصرحاً في عام 1956، بأنه لو كان القرار قراره فإن تونس ستختار الحلف الأطلسي على الجامعة العربية. كما عرض تحويل قاعدة بنزرت، أين كانت ترابط قوات فرنسية، إلى قاعدة للأطلسي. وقد ترك هذا التوجه الأطلسي - الغربي لتونس في عهد بورقيبة بصماته على سياسة البلاد. وعليه فإن انضمامها للحوار المتوسطي ليس إلا تأكيداً على هذا التوجه المبكر، وعلى علاقات أمنية وثيقة مع القوى والمنظمات الغربية⁽³⁾.

غير أن العديد من المشاكل المحلية تؤثر سلباً على تصور دول جنوب المتوسط للأمن فيه، وإمكانية بناء نظام للسلام والاستقرار في المنطقة، والمتمثلة في إشكالية النظام، التماسك الاجتماعي والأداء الاقتصادي، والتي تمتد آثارها إلى المستويين الإقليمي والدولي، بسبب غياب الوحدة الإقليمية

¹ - عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "الناتو في ليبيا... الاختبار عربياً والاقتراب خليجياً"، الرياض: جريدة الرياض، د.ع، 15 جويلية 2011، ص 51.

² - نفس المرجع، ص 52.

³ - أثير ناظم عبد الواحد، الوطن العربي في إستراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008، ص 29-30.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

وعدم استقرار السياسات المحلية في ظل الطبيعة الغير قابلة للتغيير للأنظمة العربية والإسلامية المركزة في شخص الملك أو الرئيس.

هكذا تتلخص المخاوف الأمنية -وفقا لتصور جنوب المتوسط - في:

- **التحديات التقليدية/غير التقليدية؛** والتي تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية للأمن والدفاع وتصنف ضمن فئتين:

مشاكل الأمن الصلب: كالإرهاب ومشاكل الانتشار (سواء التقليدي أو أسلحة الدمار الشامل)، النزاعات عبر الدولة (الحدودية)، وحتى النزاعات الداخلية (التي تؤدي غالبا بالأنظمة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية).

مشاكل الأمن اللين: الخلاف داخل الدولة حول إدارة الموارد، الضغوط الديمغرافية (ما ينتج عنها حركات الهجرة غير الشرعية نحو شمال المتوسط)، التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، المشاكل البيئية... (والتي غالبا ما تهمشها هذه الأنظمة مقابل القضايا التي تهدد بقاءها).

- **أما على المستوى الإقليمي؛** فيعتبر الصراع العربي-الإسرائيلي أكبر العقبات أمام الاستقرار العربي، إضافة إلى الخلافات العربية-العربية التي تجسد الانقسام العربي-الإسلامي⁽¹⁾.

¹ - زهيرة حواس، مرجع سابق، ص ص 94-95.

المبحث الثالث: تأثير الحوار الأطلسي على المسائل الأمنية غرب المتوسط:

شهدت قمة حلف الناتو في واشنطن لعام 1999، اتخاذ قرارات غيرت الرؤية الأمنية التي قام حلف شمال الأطلسي بتبنيها خلال حقبة الحرب الباردة. حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي. وقد حددت الوثيقة التي اعتمدها القمة، المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف، وتشمل من بين ستة مخاطر، ما يلي:

1- وقوع أعمال إرهابية انطلاقاً من بلد خارج بلدان الحلف.

2- نشوء حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما.

3- استفحال الجريمة المنظمة، مثل تجارة المخدرات⁽¹⁾.

وقد جاء في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسون لعام 2001 حول وجوب مواجهة التحديات المشتركة في المتوسط ما يلي: "ينبغي أن تقوم الشراكة السياسية والأمنية على الإرادة السياسية المشتركة للدول الواقعة على ساحلي البحر الأبيض المتوسط بالتصدي للتحديات المشتركة بروح من التضامن من خلال احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، وبخاصة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام السيادة. ومن شأن هذا أن يساعد في تعزيز الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون والقضاء على الأخطار الجديدة التي تهدد السلام والأمن، وفي طليعتها آفة الإرهاب والجريمة الدوليين المنظمين"⁽²⁾.

¹ طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص 145.

² منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، قرار رقم A/56/153، نيويورك: الجمعية العامة، 3 جويلية 2001، ص 3.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

وانطلاقاً من ذلك، عمل حلف شمال الأطلسي على توطيد علاقاته مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط سعياً منه على مواجهة هذه التحديات، والتي كان من بين نتائجه تعزيز الحوار الأطلسي مع هذه الدول والذي سبق الإعلان عنه عام 1994.

وقد لخص الباحث "أولريك بيك" Ulrich BECK المقصود بالتهديدات الجديدة بالانتقال من فلسفة التهديدات إلى فلسفة المخاطر، بحكم أن المخاطر هي حركة داخلية، اجتماعية مشكلة وغير مستقلة الشكل ولا المحتوى ولا آليات التعبير... إلا أنها تتحول إلى تهديدات عبر وطنية تمس أمن الدول والمجتمعات، (مثال ذلك: الحديث اليوم عن الهجرة السرية، الإرهاب، الجريمة المنظمة...) (1).

أولاً: الحوار الأطلسي ومسائل الإرهاب الدولي في المتوسط:

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد نقلت المتوسط وخاصة ضفته الجنوبية إلى أولويات الاهتمام الأمريكي والأوروبي، حيث أصبح الإرهاب، من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي (2).

ولقد أفضى الإرهاب على مستوى عالمي إلى أول تفعيل للمادة الخامسة لاتفاقية واشنطن المنشأة لحلف شمال الأطلسي، وذلك بعد هجوم الحادي عشر من سبتمبر 2001، تلاه ذلك عملية مشتركة لكل الدول الأعضاء في الحلف (3).

حيث أنه و"مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر عقد حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 2002 قمة له بمدينة براغ بجمهورية التشيك. وتمحور جدول أعمال هذه القمة حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية، وإعادة انتشار قواتها. حيث يمكن اعتبار هذه القمة بمثابة مؤتمر تأسيسي لحلف ناتو جديد أشبه بمجلس أمن عسكري عالمي. فالانتقال من وظيفة دفاعية إلى

¹ - زهيرة حواس، مرجع سابق، ص 83.

² - ناجي عبد النور، مرجع سابق.

³ - Igor Novaković, op.cit, p27.

وظيفة هجومية تخلق كل القرارات الصادرة عن هذه القمة. وبذلك يتحول حلف الناتو من منظمة عسكرية للدفاع المشترك بين أعضائه ضد عدوان خارجي إلى منظمة عسكرية للتدخل الخارجي (الوقائي) من خلال اتفاقيات شراكة عسكرية جعلت من حفظ الأمن والاستقرار في مختلف مناطق العالم مسؤولية مشتركة بين الحلف ودول هذه المناطق. ومن بين اتفاقيات الشراكة العسكرية التي صادقت عليها قمة براغ توجد اتفاقية الحوار المتوسطي مع ست دول عربية+إسرائيل. فقد خلص رؤساء دول وحكومات "حلف الناتو" إلى ضرورة الانتقال من علاقة حوار سياسي وتعاون أمني إلى شراكة عسكرية مع هذه الدول، قائمة على المسؤولية المشتركة في حفظ الأمن والاستقرار في حوض المتوسط والساحل الإفريقي⁽¹⁾.

من هنا وفي بداية عام 2004، أعلن الأمين العام الجديد لحلف الناتو Jaap de Hoop Scheffer، في واحدة من أولى تصريحاته العلنية، على أنه ينوي تعزيز ما يسمى "الحوار المتوسطي" في حملة دعم للحرب على الإرهاب. وذلك في إدراك منه أن ازدياد التهديد الإرهابي يعني أن شركاء حلف شمال الأطلسي المتوسطيين السبعة: إسرائيل، المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، الأردن ومصر، لديهم مصالح مشتركة في التعاون مع الناتو، قائلا: "نحن نواجه تهديدات مشتركة. إن الإرهاب ليس تهديدا موجها فقط إلى دول حلف شمال الأطلسي؛ إنه تهديد لهذه الدول كما هو تهديد لحلف شمال الأطلسي"، ويضيف قائلا: "من الواضح أن الحوار المتوسطي يؤخذ على محمل الجد من طرف حلف شمال الأطلسي، ومن طرفي كذلك". كما يلتزم في مهمته الجديدة بإعادة إحياء الحوار، قائلا: "سوف أقوم بالتأكيد على الاستثمار شخصيا في الحوار...". حيث كانت تصريحاته هذه إشارة مبكرة بأن حلف شمال الأطلسي، في العام الذي سوف يتم فيه الاحتفال بالذكرى العاشرة للحوار، كان يفكر بوضوح كيف سيعطي شكلا لعلاقاته مع شركائه بشكل يجعلها أبعد من مجرد "حوار". ومن جهته أكد القائد العسكري الأعلى لحلف شمال الأطلسي لأوروبا، الجنرال James Jones، بأن مركز حلف شمال الأطلسي للعمليات، الذي كان

¹ - الحوار المتمدن، مرجع سابق.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

يركز على مدى خمسين عاما على الاتحاد السوفيتي سابقا ووسط وشرق أوروبا، قد تحول نحو الشرق الأوسط وإفريقيا⁽¹⁾.

بناء على ذلك، وتفعيلا لقرارات قمة براغ، قرر الحلف الأطلسي في قمة اسطنبول (2004) رفع "حواره المتوسطي" الذي بدأ منذ 1994 إلى مستوى اتفاقية عسكرية بين الحلف وسبعة من دول جنوب المتوسط الأعضاء في منتدى الحوار المتوسطي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن وإسرائيل). وتترجم هذه الاتفاقية رؤية دول حلف الناتو للأمن والاستقرار في أوروبا (أمن أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي والعسكري في دول جنوب المتوسط). كما يترجم كذلك منظور الولايات المتحدة الأمريكية لمناطق نفوذها الإستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (الشرق الأوسط الكبير والساحل الإفريقي). ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من إعادة انتشار قوات حلف الناتو في هذه المنطقة، ودمج جيوش دولها في إستراتيجيته العسكرية من خلال اتفاقية شراكة على المدى البعيد⁽²⁾.

ثم إن مسألة الإرهاب الدولي تشكل محور اهتمام رئيسي لحلف شمال الأطلسي، ومما يدل على ذلك أن التحول في حلف شمال الأطلسي لما بعد الحرب الباردة تسارع بعد الهجوم الإرهابي لـ 11 سبتمبر، ما كان نتيجته تعزيز تقارب حلف شمال الأطلسي نحو المحيط الأمني لجنوب أوروبا والمتوسط.

"كما يمكن أن نظيف هنا أن أحداث 11 سبتمبر أبرزت رسالة ودور الحلف الأطلسي بصورة أوضح. فأكبر تهديد اليوم بالنسبة للحلف وللعالم مصدره مجموعات وشبكات إرهابية دولية، تترافق مع احتمال حصول هذه المجموعات واستخدامها لأسلحة الدمار الشامل. فالتهديد بالنسبة

¹- Dick A.LEURDIJK, "NATO's Mediterranean Dialog: The Emergence of a Front Line in the War on Terrorism", A presentation given at a symposium: Examination of the Regions of Crisis from the Perspectives of Turkey: NATO and the European Union, and their Impacts on the Security of Turkey, Istanbul: Turkish General Staff, May 27-28 2004, p1.

²- الحوار المتمدن، مرجع سابق.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

للحلف الأطلسي لا يأتي اليوم من القوى العظمى، بل من البلدان الفاشلة. فالإرهاب يجد الملاذ الآمن في البلدان الفاشلة، وفي حالات النزاعات الإقليمية المستمرة دون حل، وفي تعاसे الفقر المزمن واليأس. والتكيف مع هذه البيئة الإستراتيجية الجديدة لن يأتي بسهولة، وسيطلب عقيدة إستراتيجية جديدة للحلف. ومع مرور الوقت، سوف يتخذ حوض المتوسط أهمية إستراتيجية أكبر بالنسبة للحلف، ويجب اعتباره منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة، فالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والتهديدات الأخرى الصادرة عن تلك المنطقة هواجس أمنية كبرى بالنسبة لأوروبا والحلف الأطلسي⁽¹⁾.

فمنطقة المتوسط مهمة لأمن واستقرار العديد من أعضاء حلف شمال الأطلسي. حيث أن حوالي عشرين دولة تشترك في واجهة بحرية مطلة على شواطئ المتوسط، حتى أنها تعتمد على أهميته الإستراتيجية والاقتصادية⁽²⁾.

وحسب Roberto ALIBONI، فإنه: "بسبب صلته الوثيقة بالعالم الإسلامي ثقافيا وسياسيا والحوار الأوروبي، فإن المجال المتوسطي قد أصبح بشكل خاص مهما للإرهاب العالمي". إذ أن المتوسط قد أصبح أكثر أهمية من ذي قبل، ما يجعل "ضرورة وضع ميكانيزم جديد للوقاية من النزاعات قد أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، خاصة بعد هجوم 11/9"، من هنا، وخلال الأعوام التي تلت هذه الأحداث، ركز الناتو على الحوار الأطلسي كميكانيزم للوقاية من النزاعات Conflict Prevention Mechanism⁽³⁾.

إن الحوار الأطلسي إذن ليس فقط مكونا حيويا للمقاربة التعاونية لمنظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بمسائل الأمن، ولكن هي أيضا إستراتيجية مستوحاة من معرفة عميقة للعلاقة الترابطية

¹ - مصطفى بخوش، مرجع سابق.

² - Yannis A.STIVACHTIS, Benjamin JONES, **op.cit**, p6.

³ - **Ibid**, p12.

للأمن كالتأثير بين بيئتين مستقرتين في كل من أوروبا والمتوسط. حيث أن هذا البعد المتوسطي قد أصبح الآن عنصراً مكملاً للبنية الأمنية الأوروبية⁽¹⁾.

ويعمل حلف شمال الأطلسي حالياً على مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط ضمن البرنامج الجديد الذي تم استحدثه والمسمى بـ "مبادرة المسعى النشط Active Endeavour"⁽²⁾.

ثانياً: التصور الأمني للحوار لمسائل الجريمة المنظمة في المنطقة:

يستخدم الباحثون في تحديد الأفعال والأنماط التي تنطوي تحت مصطلح الجريمة المنظمة "سياسة الباب المفتوح"، بمعنى أن التنظيمات الإجرامية ترتكب عدة أنواع من الجرائم سعياً وراء الربح، وهي الخاصة الأساسية لنشاط التنظيمات الإجرامية، وبالتالي فإنه ومن بين أفعالها، نحدد: تهريب الأسلحة، القرصنة البحرية والنصب البحري، تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة⁽³⁾.

ومن هنا، وبناء على ذلك، "فإن القارة الأوروبية تعاني الكثير بسبب الجرائم والمشكلات المرتبطة بالمهجرة وخاصة بالمهجرة غير المشروعة، فقد كشفت الوكالة الأوروبية للشرطة EUROPOL عن وجود أربعة تكتلات للمافيا تمارس الجريمة المنظمة في أنحاء القارة الأوروبية. وقالت الوكالة في تقرير أعدته عن أوضاع الجريمة في أوروبا خلال العام 2008، أن هناك تكتلات لأربع عصابات موزعة

¹- MASA'DEH Ahmad, "NATO's Mediterranean Dialogue", presentation given at a symposium entitled: **VII seminario internacional sobre seguridad y defensa en el Mediterráneo: Conflictos regionales y estrategias de seguridad**, Barcelona: CIDOB, Ministerio de Defensa, 2008, p39.

²- هي مبادرة أطلقها حلف شمال الأطلسي مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك في أكتوبر 2001، ذلك بطلب من الولايات المتحدة. وتهدف إلى مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط. والتي تطورت ضمن منتدى استشاري لتحسين التعارف مع بلدان المنطقة من خلال أمان الشحن التجاري، منع تهريب المخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتتمثل في دوريات بحرية يقودها حلف الأطلسي للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر المتوسط وردعها وإجهاضها. وقد تم وضعها كأحد الإجراءات الثمانية التي وضعها الحلف، والتي كانت من بينها قيادة مشتركة للعمليات بين أعضاء "الحوار" والحلف لاحتواء الإرهاب. وقد وسعت هذه المبادرة سنة 2003 لتغطي المنطقة ككل. للمزيد من التفصيل، أنظر الفصل الثالث.

³- محمد إبراهيم زيد، "الجريمة المنظمة: تعريفها، أنماطها وجوانبها"، في: أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص 35-36.

وفق جنسيات محددة ومناطق جغرافية معينة تنشط فيها تلك العصابات، حيث أظهر التقرير أن من بين هذه التكتلات يوجد تكتل من مجموعات 'مغربية ونيجيرية' منتشرة في فرنسا، بلجيكا وشبه الجزيرة الإيبيرية المكونة من إسبانيا والبرتغال. وشدد التقرير على أن التعاون بين أجهزة شرطة دول الاتحاد الأوروبي يعد أمراً حتمياً في مواجهة تنامي معدلات الجريمة العابرة للحدود. ووصف التقرير تهريب المخدرات بالنشاط الأكثر ربحية وفتكا. كما أشار إلى أن الاتجار في الهيروين قد تراجع داخل القارة عكس تجارة الحشيش والكوكايين اللذان يشهدان ارتفاعاً كبيراً. كما أشار إلى أن تجارة البشر والمهجرة غير المشروعة تديرها عصابات ألبانية ومغربية وصينية تستخدم الطرق المعتادة لتهريب المخدرات لكي تدخل إلى دول القارة، كما يتم تهريب النساء والأطفال والمهاجرين غير الشرعيين. وتطرق التقرير إلى عمليات الاحتيال باستخدام البطاقات المصرفية والتحايل على الضرائب⁽¹⁾.

وبالتالي، ومن هنا يمكننا بوضوح أن نفهم الأسباب الكامنة وراء اهتمام حلف شمال الأطلسي بظاهرة الجريمة المنظمة في حوض المتوسط الغربي، وبالتالي إدراجها كأحد الموضوعات الأساسية في إطار 'حواره' مع دول جنوب المتوسط، حيث تظهر بوضوح تلك العلاقة الوطيدة بين الجريمة المنظمة ونقل المخدرات بكميات هائلة وبأنواع مختلفة نحو كل دول القارة، إضافة إلى العديد من الجرائم 'ضد الإنسانية' التي ترتكب سواء ضد المهاجرين غير الشرعيين خلال عمليات نقلهم أو ضد المواطنين الأوروبيين. وأبعد من ذلك تبرز إمكانية نقل الأسلحة (بمختلف أنواعها وتهديدها) من دول جنوب المتوسط -خاصة مع تداعيات الأزمة الليبية على انتشار السلاح في الساحل- نحو أوروبا قصد تنفيذ أعمال إرهابية على الأراضي الأوروبية من تفجيرات وسطو مسلح... وغيرها. كما يبرز كذلك دور الجريمة المنظمة في نقل أعداد كبيرة من المهاجرين من جنوب المتوسط نحو الاتحاد الأوروبي، وما يعنيه ذلك من تهديدات للأمن الأوروبي فضلاً عن تهديد تركيبته

¹ - عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، صص 72-74.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

الاجتماعية والدينية والثقافية والصحية (حسب المنظور الأوربي لظاهرة الهجرة غير المشروعة). أما عن علاقة الجريمة المنظمة بالقرصنة البحرية في المتوسط، فيبدو أن دول حلف شمال الأطلسي متخوفة من التهديد الذي تمثله هذه الظاهرة لسفن الشحن التجاري الأوروبية والأمريكية في المتوسط، خاصة تلك التي تحمل إمدادات الطاقة نحو أوروبا وأمريكا، وما يمثل ذلك بالتالي للأمن الطاقوي الأوروبي والأمريكي. كما لا يخفى على الباحثين في المجال المتوسطي التخوف الكبير لدول حلف شمال الأطلسي من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المتوسط، وتداعيات ذلك على أمن المنطقة والعالم، ويتمثل المهدد الحقيقي في هذه الحالة في تشكيلات الجريمة المنظمة التي بإمكانها السعي للحصول على مواد نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، ليزداد الأمر خطورة في حال بيع هذا النوع من الأسلحة لجماعات إرهابية ستعمل على نقلها نحو أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية لاستعمالها هناك. ومن هنا، وحسب هذه الرؤية الأوروبية لمسألة الجريمة المنظمة في المتوسط، يبدو من الملح ومن الأهمية بمكان أخذ كافة الاحتياطات اللازمة لوضع حد لنشاطات الجريمة المنظمة في المنطقة، حيث أنه ومن الواضح أن السيطرة على هذه التنظيمات الإجرامية، سيساهم في شل حركة الجماعات الإرهابية التي تعتبر الجريمة المنظمة أحد أهم مصادر تمويلها سواء كان ذلك بالأسلحة، الأموال... وغيرها. كما تعتبر السيطرة عليها كذلك بمثابة نوع من الحماية للأمن الطاقوي الأوروبي والأمريكي، كذلك بمثابة تقليل لتدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا. هذا ما جعل إذن حلف شمال الأطلسي يولي أهمية كبيرة لهذه الظاهرة في الحوض المتوسطي، ويعمل على تجنيد قدرات كبيرة لمواجهتها، والعمل على وضع حد لها.

"ففي لقاء عقد بروما عام 1996 - بعد إطلاق الحوار الأطلسي -، أكد نائب الأمين العام للحلف آنذاك بالازينو Balazino أن الحلف ليست لديه نية للانخراط في القرارات الحالية للصراعات المتوسطية، أو لمناطق حظر السلام، ولا لتقديم أي مساعدات اقتصادية كذلك. إذ سينحصر نشاطه في مسائل تتعلق بالأمن، مثل تبادل المعلومات، والحرب على 'الإرهاب'،

والجريمة المنظمة⁽¹⁾". وهذا ما يبين بوضوح أن الإرهاب والجريمة المنظمة كانا الهدفين الأولين لعقد الحوار، قبل ظهور مسائل -أمنية في مجملها- أخرى إلى السطح.

"وقد كانت الجريمة المنظمة أحد أهم اهتمامات قمة واشنطن لعام 1999 لحلف الناتو، حيث اتخذت قرارات غيرت الرؤية الأمنية التي تم تبنيها خلال حقبة الحرب الباردة، حين أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي. ومن هنا حددت الوثيقة التي اعتمدها القمة، المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف، وتشمل من بين ستة أهداف: استئصال الجريمة المنظمة"⁽²⁾، مثل تجارة المخدرات. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عظم خطورة هذه الظاهرة (حسب رؤية الناتو) والتي أجاز حلف شمال الأطلسي لنفسه بموجبها التدخل خارج نطاقه التقليدي، وعقد اتفاقيات مع الدول المعنية بالمناطق المعروفة بكثافة مثل هذه النشاطات، على غرار جنوب المتوسط.

أما "خلال الاحتفال بالذكر العشرين لإطلاق الحوار الأطلسي بمقر وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بعنوان 'الحوار الأطلسي: إنجازات وآفاق'، وبحضور نائب الأمين العام للشؤون السياسية والسياسة الأمنية لحلف شمال الأطلسي السفير Thrasyvoulos TERRY STAMATOPOULOS، أكد رمطان لعمامرة وزير الخارجية الجزائري على أن منطقة المتوسط تواجه تهديدات متنوعة، لكن تلك المتعلقة بالإرهاب الدولي وعلاقاته مع الجريمة المنظمة العابرة للأوطان تحتل الأولوية من بين الأخطر منها"⁽³⁾.

وفي هذا يرى Pierre RAZOUX، مسؤول الأبحاث في كلية الدفاع لحلف شمال الأطلسي في روما: "أن حلف شمال الأطلسي ودول المغرب العربي يواجهان تحديات مشتركة، تتمثل أساسا في:

¹ - محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 353.

² - طالب حسين حافظ، مرجع سابق، ص 145.

³ - Mourad TERMOUL, "20e anniversaire du dialogue méditerranéen de l'Otan", EL MOUDJAHID, N.N.C, 22/10/2014.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

تأمين استقرار البيئة الإقليمية، مواجهة الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى تعزيز الأمن في القوس الساحلي، والذي يفرض نفسه باستمرار كم منطقة موسعة لغياب القانون، حيث يزدهر الإرهاب والجريمة من كل الأنواع. فأهمية هذه الرهانات يجب أن تقنع في نفس الوقت رؤساء الدول الأعضاء في الحلف ونظرائهم المغاربة بضرورة منح نفس جديد للحوار المتوسطي⁽¹⁾.

لقد وردت الجريمة المنظمة (بالإضافة إلى قضية الإرهاب التي أشرنا إليها في هذه الدراسة) بشكل مفصل في اجتماع لشبونة، حيث جاء فيه: "يمكن لحالات عدم الاستقرار وصراعات ما وراء الحدود الجغرافية لشمال الأطلسي أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن الحلف، بما في ذلك تعزيز التطرف والإرهاب والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود كالاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر"⁽²⁾.

ثم إن خطورة الجريمة المنظمة تكمن في ارتباطها الوثيق بالتهديدات الأمنية الآخرين والمتمثلين في الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي، حيث أن هذا الترابط بينها يجعل من إمكانية حل مشكل على حدى شبه مستحيلة. كما أن إيجاد حل لتهديدات معا بشكل مترابط كتهديد واحد تعتبر مهمة معقدة وغاية في الصعوبة. وهذا ما يدفع بالحاح وبشكل مستعجل إلى ضرورة تكاتف الجهود في حوض المتوسط بين دوله وعلى اختلاف توجهاتها وإدراكاتها الأمنية للعمل معا وفي إطار إستراتيجيات متعاونة ومتكاملة على الحد من هذه التهديدات الأمنية ومواجهتها، وكذا العمل على إيجاد حلول نهائية لها. وهي الرسالة التي يسعى حلف شمال الأطلسي لإيصالها إلى شركائه المتوسطيين في الحوار -بما يخدم مصالحه بطبيعة الحال- ومحاولة التأكيد على أن التعاون

¹- Pierre RAZOUX, "Comment redynamiser le Dialogue méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb?", **Research Paper**, No 64, Rome: Collège de Défense de l'OTAN (NDC), Décembre 2010, p2

²- منظمة حلف شمال الأطلسي، "قمة لشبونة: المفهوم الإستراتيجي للدفاع والأمن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي"، لشبونة: حلف شمال الأطلسي، نوفمبر 2010.

لمواجهات التحديات الأمنية الراهنة لم يعد محل اختيار في هذه الدول، بل ضرورة لا تحتل التأجيل كون الجريمة المنظمة تسعى لربط علاقاتها مع مختلف أشكال التهديدات الأمنية في العالم، فنشهد في المتوسط حاليا علاقات بين عصابات تهريب المهاجرين وجماعات مسلحة مختلفة التوجهات، إضافة إلى علاقات بين هذه العصابات مع عصابات أخرى لتهريب المخدرات، وأخرى لتهريب الأسلحة وغير ذلك. هذه القابلية للتعامل بين أي عناصر إجرامية على اختلاف أهدافها وتخصصاتها يجعل من هذا النوع من الجرائم من أخطرهما، ويجعل من القضاء عليها، أحد أولى الخطوات لإضعاف العديد من أشكال التهديدات الأمنية في المتوسط (على سبيل المثال؛ يعتبر القضاء على عصابة تهريب أسلحة، خطوة أولية لإيقاف مصدر تمويل لجماعة إرهابية بالأسلحة، وبالتالي إضعافها. وبنفس الطريقة، فإن القضاء على عصابة تهريب مخدرات يعتبر أولى الحركات للقضاء على مصدر تمويل مالي لجماعة إرهابية).

ثالثا: الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط: الاهتمام الجديد لحلف الناتو في المنطقة:

قبل الخوض في الهجرة غير الشرعية كأحد القضايا الأساسية التي يركز حلف شمال الأطلسي على إيجاد حلول لها وذلك بالتعاون مع الدول الشريكة في 'الحوار الأطلسي'، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الظاهرة تهم بدرجة أكبر الدول جنوب أوروبا والمشاطئة للبحر المتوسط أكثر من أي دولة أخرى من دول حلف شمال الأطلسي نظرا لقربها الجغرافي من دول جنوب المتوسط، ما يجعلها المتضررة الأولى من النتائج السلبية لحركات الهجرة السرية نحو أوروبا، بدليل أن هذه الدول (جنوب أوروبا) هي التي ألحت وأجبرت الناتو على الاهتمام بهذه الظاهرة التي تعتبر إحدى التحديات الأمنية الجديدة -اللاتمائية- التي يواجهها الحلف في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

لقد صنفت الهجرة كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أعضاء حلف الأطلسي في القرن الواحد والعشرين، فالهجرة قضية سياسية حاسمة في أوروبا. حيث أولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

الهجرة، وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساتها في المنطقة المتوسطية وربطها بمسائل الأمن والاستقرار في المنطقة.

فالدول الأوروبية المتوسطية تسعى إلى إشراك باقي الدول الأعضاء في الحلف وشركائها المتوسطيين في هاجسها الأمني المتمثل في الهجرة غير الشرعية، والاستفادة أكثر من خبرة الحلف لإدارة ومكافحة هذا التهديد، وربطها بالمخاطر التي يركز عليها الحلف كثيرا في المفهوم الإستراتيجي. وبناء على ذلك اتخذ الحلف بالتعاون مع شركائه في الحوار الأطلسي إستراتيجية جديدة لاحتواء الهجرة غير الشرعية، في مؤتمر بروكسل (ديسمبر 2004) تنص على مواجهة موجات الهجرة للقارة الأوروبية - كأولوية - باعتبارها تهديدا لأمن الدول الأوروبية الأعضاء يعادل تهديد الإرهاب ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾.

وتتمثل الإشكالية بالنسبة للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بعدم وجود مقارنة أوروبية موحدة للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الأوروبية. وتنقسم هذه الإشكالية إلى نقطتين: تتعلق النقطة الأولى بوجود صراع قانوني وسياسي بين معسكرين؛ وهما معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط، الدول التي على خط المواجهة المباشر مع الهجرة غير الشرعية والأكثر استقبالا للمهاجرين غير الشرعيين، (إسبانيا، إيطاليا، اليونان، قبرص، ومالطا)، في مقابل معسكر الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وغيرها من الدول) حول تحمل أعباء وتكلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين وطلبات اللجوء السياسي. ويطالب معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط باقي دول الاتحاد الأوروبي أن تتحمل جزءا أكبر من العبء في طلبات اللجوء السياسي وفي استقبال مزيد من المهاجرين غير الشرعيين. أما النقطة الثانية فتتعلق بواقع أنه

¹ - تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2014/06/08، ص ص 148-149.

وفي حين أن اتجاه معظم الدول الأوروبية ظل لوضع قيود أكبر على الهجرة وعلى حرية الحركة، فإن دولاً أوروبية أخرى (السويد نموذجاً) تشجع الهجرة إليها⁽¹⁾.

غير أن معظم دول القارة الأوروبية تتفق تقريباً داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على معارضة الهجرة غير الشرعية بشدة من أفريقيا وغيرها. وفي المقابل لا تمنع بعض هذه الدول في السماح بقدر انتقائي من الهجرة للكفاءات والأدمغة المتميزة، ولو كان في ذلك استنزافاً لهذه الكفاءات والأدمغة من مواطنها الأصلية، إلا أن هذا الأخير يتم في إطار الهجرة الشرعية. ونظراً لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الأخيرة قد أوجدت مسألة تقلق أوروبا، وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين. حيث أصبح من الاحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من أفريقيا⁽²⁾.

وفي مؤتمر بعنوان "حوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: تدفقات الهجرة والاتجاهات في المتوسط، تحديات لأنظمة إدارة الهجرة" تم انعقاده في مدينة Brdo بسلوفينيا من طرف المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة، شاركت فيه 14 دولة من حلف شمال الأطلسي وثلاث دول من الشركاء في الحوار الأطلسي، أكد المشاركون على أن تقديم مساعدات تنمية للدول المصدرة للهجرة غير الشرعية هي عامل حاسم في التقليل من تدفقات الهجرة غير الشرعية منها، حيث عبروا عن رغبتهم في تحويل هذه التصريحات إلى نشاطات فعلية⁽³⁾.

إن اهتمام حلف شمال الأطلسي بالهجرة غير الشرعية في المتوسط نابع من وجود توتر بين المصالح الاقتصادية الخاصة لدول جنوب أوروبا ومطالب هذه الأخيرة للتحكم في الهجرة غير القانونية. غير

¹ - محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، بيروت: مجلة المستقبل العربي، د.ع، د.س.ن، ص ص 23-24.

² - ناجي عبد النور، مرجع سابق.

³ - International Center for Migration Policy Development, "Migration Flows and Trends in the Mediterranean- Challenges for Migration Management Systems", ICMPD, EUROPOL and MTM, Brdo, 7-9 June 2006, p2.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

أن جل التعاون الثنائي والإقليمي يركز على إيقاف تدفقات الهجرة أو إعادة المهاجرين غير الشرعيين لا أكثر⁽¹⁾.

وفي شرح لـ Lord ROBERTSON لأسباب اهتمام حلف شمال الأطلسي بالمنطقة، "يذكر عدم الاستقرار من بين الأسباب قائلا: 'إن منطقة المتوسط بناء على ذلك هي جزء تقليدي من مجال المصلحة الأمنية لحلف شمال الأطلسي'، مضيفا إلى عدم الاستقرار تهديدي الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وهو ما جعل مجلس شمال الأطلسي يقرر في ماي 2002 في Reykjavik: 'الارتقاء بالبعدين السياسي والعملياتي لحوارنا الأطلسي، بما في ذلك التشاور مع الشركاء المتوسطيين في الشؤون الأمنية ذات الاهتمام المشترك، والمتضمن كذلك القضايا المرتبطة بالإرهاب'، ويقصد بالقضايا المرتبطة بالإرهاب على وجه الخصوص الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة"⁽²⁾.

إن للدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط مصلحة مشتركة في أن يضمنا ألا تكون الحدود الخارجية الجديدة عائقا يحول دون تحقيق التبادل التجاري والاجتماعي والثقافي بين الدول، أو يحول دون التعاون الإقليمي. ويشكل حوض المتوسط في ذلك الحيز الأمني الذي تخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والأمني. وباعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط، فهي تشكل رهانا في الشمال والجنوب على حد سواء. من هنا بلورت الوحدات السياسية في الحوض سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط.

إن المتداول لدى الرأي العام الأوروبي والمدعوم إعلاميا، هو التخوف من الهجرة لاسيما السرية لربطها بالعديد من المخاطر الأمنية، وبالإسلام خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا، فقد ركزت برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار

¹ - Martin BALDWIN-EDWARDS, **op.cit**, p118.

² - Dick A.LEURDIJK, **op.cit**, p2.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء من دول البحر المتوسط، خاصة دول شمال إفريقيا، وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة⁽¹⁾. إن ما يجعل التحكم في الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط مهمة صعبة، يكمن في أن الدول الأوروبية حريصة على أمنها الخاص من خلال التعاون الأمني أكثر من نيتها في المساهمة في التنمية البشرية في دول الجنوب (اعتبار استقرار دول الجنوب وقاية لأوروبا لا أكثر)، إضافة إلى صعوبة إدماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات الأوروبية لاصطدام ذلك بمسألة الهوية والاختلافات الثقافية. وإتباع أوروبا السياسة الانتقائية تجاه المهاجرين: بالتركيز على ذوي الكفاءات العالية وحسب الحاجة⁽²⁾.

ومن أجل وضع "منهج واضح ينظم حركة المهاجرين أصدرت بعض الأقطار الأوروبية سياسة خاصة بذلك، بغرض تشديد قوانين الهجرة ووضع عوائق أمام الذين يريدون الهجرة بصورة شرعية، ولعل مضمون السياسة الأوربية للهجرة هو أبرز مثال لتبيان هذه العوائق. حيث تهدف السياسة الأوربية للهجرة إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

- تنظيم حركات دخول وخروج وإقامة المهاجرين حسب الحاجة للهجرة.
- تنظيم عملية استقبال اللاجئين والعمل على إقامة نظام أوروبي موحد للجوء.
- التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية والإقامة غير الشرعية لرعايا الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

ومن بين الأساليب التي يعمل من خلالها الحلف على "مكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، نجد:

¹ - سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، بسكرة: مجلة المفكر، العدد الخامس، د.س.ن، ص 347-348.

² - نفس المرجع، ص 350.

³ - محمد معمر، مرجع سابق.

- قيام عناصر بحرية تابعة للحلف بزيارات إلى موانئ دول الحوار.
- إرسال الحلف فرق التدريب لتنظيم برامج تدريب موقعي لتطوير مهارات المدربين في دول الحوار الجنوبية... وغيرها.

والدليل على أن الهجرة غير الشرعية تشكل اهتماما رئيسيا للحلف بعد 11/9، هو أن مبادرة إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال سنة 1995، لإنشاء قوات أوروبية، قادرة على التدخل في مناطق الأزمات لتحقيق الأمن والاستقرار بالمتوسط، تتوافق مع المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف، الذي أصبح المرجعية الإستراتيجية للمبادرة الأوروبية⁽¹⁾.

ثم إن خطورة الهجرة غير الشرعية تكمن في كونها من التهديدات المجتمعية -حسب تصنيف باري بوزان- والتي تعتبر الأكثر غموضا، حيث يصعب فصلها عن القطاع السياسي كونها تنطوي على الهوية، ولأن الدول الضعيفة غير مجهزة للتعامل مع اختلافات الهويات والثقافات. كذلك يصعب على الدول القوية التعامل مع ذلك في بعض الحالات، وبانتشار هذه التهديدات إلى دول الجوار، يرتبط الأمن المجتمعي بكل من الأمن السياسي والأمن العسكري (وهذا ما يحاول الاتحاد الأوروبي الوصول إلى تحقيقه في قضية الهجرة بتصنيفها كتهديد وتجرئها كذلك، ويعبر عنه بوزان بارتباط الأمن المجتمعي بسياق بناء ذاتي يمكن أن يؤدي بسهولة إلى سياسة التمييز والتمييز)⁽²⁾.

كما أن مسألة الهجرة بالنسبة لأوروبا هي من القضايا المتعلقة بمستقبل علاقاتها مع المنطقة المغاربية. وقد تم تحديد ثلاث موضوعات ذات أولوية في تحليل وضعية الهجرة هي: سوق العمل، ومنزلة المهاجر باعتباره عامل تنمية، واندماجه في الدول التي انتقل إليها. وقد تم التأكيد على ضرورة عقد اتفاقيات مع الدول المعنية، والتي ستفضي إلى تحديد حصص المهاجرين الجدد إلى أوروبا⁽³⁾.

¹ - لخميسي شبي، مرجع سابق، ص ص 227-229.

² - زهير حواس، مرجع سابق، ص 86.

³ - سمير صارم، أوروبا والعرب... من الحوار إلى الشراكة، (لبنان: دار الفكر المعاصر، د.س.ن)، ص 157.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

وكل ذلك مرتبط بطبيعة الحال بالعامل الديمغرافي بين ضفتي المتوسط. بمعنى محاولة الدول الأوروبية الاستفادة من كفاءات دول الجنوب، دون أن يؤدي ذلك إلى طغيان المواطنين ذوي أصول مغربية على المواطنين الأصليين لهذه الدول.

"فإذا كان الانفجار الديمغرافي في الدول المغاربة قد أصبح معطى جيوسياسيا في المتوسط، فذلك لأنه يتطور في ظل أزمة اقتصادية وسياسية شاملة، ويبحث على انتفاضات داخلية"⁽¹⁾. إذ أن "الفجوة بين عدد السكان والموارد المتاحة -في دول الجنوب- قد زاد من ضغوط الهجرة نحو أوروبا. هذه الضغوط التي تعتبر في بعض الأحيان كـ'تهديد' للدول الأوروبية. وفي نفس الوقت، فإن هذه الهجرة أيضا قد ساهمت في تعزيز الترابط بين المشاكل الأمنية الداخلية لدول الجنوب ومضاعفاتها على الدول الأوروبية"⁽²⁾.

"فمن الطبيعي أن نتساءل لماذا ينظر إلى الهجرة على أنها مشكل بهذه الضخامة. ففي قارة تتجه نحو الشيخوخة، لن يعتبر هذا مشكلا. فقد أثبتت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة أنه خلال 25 سنة، ستخسر أوروبا 35 مليون نسمة، وستحتاج إلى 159 مليون عامل للحفاظ على البنية العمالية الحالية. وفي نفس الوقت، فإن الأوروبيين أدركوا أن بعض الأعمال لم تعد تنجز إلا من طرف مهاجرين، وبدؤوا يدركون أنه من الضروري تركهم يهاجرون إليهم بأعداد كبيرة كعمال مؤقتين على الأقل"⁽³⁾.

هذا إذن هو الوجه الآخر للهجرة المغاربة نحو أوروبا، إذا ما تم التحكم فيها، والعمل معا بين الدول جنوب المتوسط والدول الأوروبية المستقبلية على ضمان حقوق هؤلاء المهاجرين، وتنظيم حركتهم نحو الشمال. لكن السؤال يبقى مطروحا: من ستخدم هذه الهجرة نحو شمال المتوسط؟

¹- Rocío MENDEZ ALEMAN, **La Sécurité Méditerranéenne: L'OTAN est-elle la solution?**, Bruxelles: Bourse de Recherche individuelle de l'OTAN et du Conseil du Partenariat Euro-Atlantique, 1998-2000, p27.

²- Antonio ARMADA VÁZQUEZ, **NATO Mediterranean Dialogue: Does it have a future?**, (Spain: Ministerio de Defensa, 2012), p25.

³- Rocío MENDEZ ALEMAN, **op.cit**, p28.

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

هذا ما على الدول المغاربية التفكير فيه، وبالتالي العمل على دفع عجلة التنمية السياسية والاقتصادية على نطاق واسع، ضمانا لتقدمها وازدهارها، ما سيمكنها من الاستفادة من الكفاءات التي عملت على تكوينها وتوفير فرص العمل والرفاهية لمواطنيها، بما يغنيهم عن البحث عن هذه المتطلبات في دول أخرى غيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن "اتجاهات الهجرة في منطقة المتوسط الموسعة ليست نفسها التي كانت عليه قبل سنوات، بل تحولت من الجنوب نحو شرق الحوض: فالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عبر غرب أفريقيا قد تراجعت بشكل ملحوظ عندما عرفت هذه الظاهرة ازديادا غير متوقع شرق المتوسط، وهو ما تم تسجيله على وجه الخصوص عند الحدود اليونانية-التركية. ففي عام 2010، أصبحت اليونان الدولة الأوروبية المنتمة للاتحاد التي تستقبل أكبر حجم من المهاجرين غير الشرعيين والباحثين عن اللجوء، وأصبحت تركيا دولة العبور الرئيسية. فبين عامي 2009 و2010، كانت حالات العبور غير الشرعية للحدود من طرف مهاجرين ينوون المرور عبر اليونان للاستقرار في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي تم الكشف عنها، قد ارتفعت بنسبة 45%.

ففي 2010، وفي بيان للسلطات اليونانية، سجلت اليونان وحدها 47706 احتجازا في الأراضي المحاذية لتركيا. ومقارنة بجزر الكناري، فقد كان أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق 30000 حالة احتجاز عام 2006، وكان أعلى رقم في لامبيدوسا في إيطاليا 31000 تم تسجيله عام 2008"⁽¹⁾.

إن هذه المعايير والإحصائيات التي احتوت عليها، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن عصابات الهجرة غير الشرعية قد تكيفت مع الوسائل والسياسات التي عمدت إليها الدول جنوب المتوسط ونظيراتها من الدول الأوروبية -سواء في إطار تعاوني أو بشكل فردي- من أجل التعامل مع هذه الظاهرة، ومن ثم وضع حد لها. فهذه المنظمات السرية التي تعمل على تهريب المهاجرين نحو

¹- Kostas IFANTIS, **Addressing Irregular Migration in the Mediterranean**, (Brussels: Centre for European Studies (CES), 2012, p13.

أوروبا، قد غيرت ولو جزئياً من طرق الهجرة نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك نظراً للنجاح النسبي الذي حققته جل الإجراءات التي قامت ولا زالت تقوم الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية في المتوسط -سواء كدول مصدر لهذه الظاهرة أو دول عبور أو دول استقبال-، ما وضع عصابات تهريب المهاجرين تحت ضغوط كبيرة وإجراءات أمنية صارمة ومشددة، ما دفعهم بالتالي إلى البحث عن وجهات أخرى يتم عبرها إدخال المهاجرين غير الشرعيين نحو الشمال، ما كانت نتيجته إيجاد الحدود التركية اليونانية، والتي اعتبرت أحد أكثر الحدود هشاشة في الاتحاد.

وهو ما يضع حلف شمال الأطلسي في إطار حوار مع دول جنوب المتوسط -والذي تعتبر الهجرة أحد أهم القضايا الأساسية التي يتناولها- أمام تحد جديد ومن نوع آخر، يجعل من الحسابات الأمنية لكلا الطرفين (الناتو ودول جنوب المتوسط) تأخذ منحى آخر للتكيف مع المستجدات التي تعرفها هذه "القضية الأمنية" حسب التعبير الأوروبي.

كما "أصبحت الهجرة تشكل تهديدا للأمن الإنساني في دول غرب المتوسط لما يرفقها أو ينجم عنها من جرائم عابرة للحدود، فحسب إحصائيات قسم السكان لمنظمة الأمم المتحدة لعام 2002، فإن 44% من الدول المتقدمة قد بلورت سياسات متشددة بشأن الهجرة، وقد اتبعتها الدول النامية بنسبة 39%. هذه السياسات قد ساهمت في تفشي ظاهرة المتاجرة بالأشخاص، الأسلحة والمخدرات. ولأن هذه التجارات غير المشروعة لا تلقى دخلاً وفيراً في الدول الإفريقية الفقيرة، توجب نشرها في دول الضفة الشمالية للمتوسط الغنية. وعليه أصبحت الهجرة السرية متلازمة مع بعض الجرائم الأخرى مثل التهريب، تجارة المخدرات..."⁽¹⁾.

فأكثر ما يتخوف منه الأوروبيون هي الجماعات غير الظاهرة والتي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين، أولئك غير المندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في

¹ - يحياوي سهام، أمننة الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2014/12/02، ص121.

دول الإقامة يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية والعمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة. مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها ووحدةها واستقرارها.

وإذا حاولنا تطبيق نظرية (باري بوزان B.BUZAN) وفق الرؤية الأوروبية نجد أن الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية تمان القطاعات الخمسة للأمن:

- فهما تهديد سياسي فيما يخص الفساد والرشوة وتزوير وثائق المهاجرين غير الشرعيين.
- هما تهديد اقتصادي؛ فالجريمة المنظمة تعتبر عنصرا طفيلا على النشاطات الشرعية للتجارة والأموال، بالإضافة إلى أن الأوروبيين يرون أن الهجرة غير الشرعية تساهم في تفعيل الاقتصاد غير الظاهر وغير الشرعي (L'économie Souterraine). كما أن الجريمة المنظمة تمثل تهديدا إيكولوجيا-بيئيا، حيث أنها تستغل ثغرات التشريعات البيئية وتتوجه للتجارة في البقايا النووية والكيميائية. أما الهجرة غير الشرعية فهي تمثل تهديدا بيئيا من حيث انتقال الأمراض المعدية.
- وبذلك فإن الأوروبيين يرون أن الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة يتقاسمان عدة خصائص:
- هما ظواهر مائعة وحركيات تتجاهل الحدود وكلاهما مدفوع بشكل واسع بالمصاعب التي يحملها عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والدول، هذا ما يؤدي إلى النظر إليهما كتهديدات قادمة من خارج الجماعة المستقرة والمتطورة وكلاهما يغذي الآخر.
- فهي ظواهر دخلت المجتمعات الغربية، ينظر إليها كعنصر دخيلة تتطلب قدرة دائمة من التبادل، الوقاية والمعالجة.

إن المدافعين عن الطرح القائم على ربط الهجرة غير الشرعية بالجرائم التي تحدث في المجتمعات الأوروبية من رأسماليين ومقاولين سياسيين كثيرا ما يرجعون لتقارير الشرطة ووكالات الأمن. وبالرغم من هذه الحقائق وبالرغم من أن بعض الجهات الأوروبية تسعى لتضخيمها لإعطاء صورة لعدو جديد ينشط في الداخل بشكل يسمح ببناء هوية أوروبية من خلال مواجهة ثقافية جديدة، إلا أن الدول الأوروبية تدرك حاجياتها للمهاجرين والمزايا الاقتصادية والديموغرافية التي يقدمها

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

هؤلاء لهذه البلدان مما يجعلها تعمل على "تنظيم" وليس "وقف" هذه الهجرة واستقبال من توجه إليهم الدعوات، حسب حاجيات هذه البلدان.

حيث وضعت اللجنة الأوروبية عام 2005 "الكتاب الأخضر" "Le livre Vert" الذي أشاد بالدور الإيجابي للهجرة (الإرادية والانتقائية). وتم اقتراح "نظام الكوتا" حيث تقوم الحكومات بتحديد حصص أو نسب سنوية من المهاجرين بعد استشارة الشركات، منظمات العمل، النقابات ووكالات العمل وهذا ما يسمح للدول الأوروبية بتنظيم الهجرة حسب المناطق الجغرافية والمناطق الأصلية للمهاجرين⁽¹⁾.

الخلاصة:

إن الحوار الأطلسي الذي عمد حلف شمال الأطلسي إلى عقده مع دول جنوب المتوسط، كان وكما رأينا مدخلا لتبديد سوء التفاهم بين الطرفين الأوروبي والعربي-الإسلامي لحوض المتوسط، كما كان آلية لتفعيل التعاون بين الضفتين ومواجهة أخطار وتهديدات مشتركة، إضافة إلى العمل على جعل منطقة المتوسط فضاء للسلم والاستقرار بما يضمن الأمن الأوروبي، وذلك على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي يرى أن أمنه هو رهين بتحقيق الأمن المتوسطي، والقضاء على أشكال الصراع وعدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط.

وقد ضم الحوار خمس مجالات رئيسية للعمل من بينها العمل على تحديد مفهوم جديد للعدو. أما من بين مبادئه، فقد كان عدم التمييز والمفاضلة بين كل الأعضاء الداخلة في الحوار سواء دول الحلف أو دول جنوب المتوسط، إضافة إلى ضرورة تكامل هذه المبادرة مع مبادرات أخرى سبق وأن تم إطلاقها في المنطقة على غرار مسار برشلونة. وعن أهداف الحوار الأساسية، فقد ورد من بينها التعاون في مجال أمن الحدود، والذي يهمننا نحن في هذه الدراسة كونه يعني مراقبة حدود

¹ - فريجة لامية، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية نموذجا، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2010/2009، ص ص 80-82.

الاتحاد الأوروبي الجنوبية، مما يعني العمل مع الشركاء المتوسطيين للحد من الهجرة غير الشرعية التي لازالت تؤرق دول الاتحاد. وتتجلى أهميته في كونه يركز على ضرورة التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم فيها الحلف قيمة مضافة، بمعنى العمل مع ضباط الدول جنوب المتوسط، وحرس الحدود إضافة إلى حرس الشواطئ لوضع حد للهجرة غير الشرعية، وكذا مواجهة الإرهاب الدولي في المنطقة، وهو ما أفضى بالتالي إلى جعل التعاون في أمن الحدود أحد مجالاته. وقد تميز هذا الحوار بكونه متعدد الأبعاد والمجالات، والذي أنشأت له ست هياكل كانت من بينها مجموعة التعاون المتوسطي، الناتو+1 والناتو+7.

ومن الطبيعي أن نجد في هذا النوع من الحوارات الأمنية اختلاف النظرة إلى ما يجب أن يكون عليه وإلى الأهداف المنتظرة تحقيقها منه ، وذلك يعود بطبيعة الحال إلى اختلاف إدراكات وتصورات، ومصالح وأهداف الدول المنضوية تحت لواء حلف شمال الأطلسي من جهة، ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط. حيث رأينا كيف أن الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي تسعى إلى وضع حد للهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب الدولي في حوض المتوسط، إضافة إلى نشاط الجريمة المنظمة في المنطقة، والذي عرف تزايداً في الفترة الأخيرة. في حين تسعى دول الجنوب إلى الحصول على مساعدات تقنية وعملية في مسيرة تحديث جيوشها من خلال التعاون معها، فضلاً عن رغبتها في الحصول على مساعدات مالية لتحقيق التنمية بها بما يمنع شبابها (خاصة الأدمغة منهم) من مغادرة أوطانهم والزج بأنفسهم في مغامرة الهجرة غير الشرعية، وغير محسوبة المخاطر، بما يعتبر خسارة في الأرواح والكفاءات.

من هنا فقد عمل الشركاء الأطلسيين-المتوسطيين على مواجهة عدة تهديدات ومخاطر، منها ما كان قديماً منذ عهد الحرب الباردة (على غرار مكافحة الانتشار النووي)، ومنها ما اعتبر تهديدات ذات طبيعة جديدة لا تماثلية. وكلها تهديدات اتفق الأعضاء في الحوار على ضرورة التعاون وتكاتف جهودهم لمواجهتها، باعتبارها مخاطر مشتركة. وقد أشرنا كما هو وارد في هذا الفصل إلى

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

تهديدات الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية -موضوع الدراسة- التي رأينا أنها تمثل قمة الأولويات لكلا الطرفين.

ويبقى "الفهم/سوء الفهم حول العالم العربي والإسلامي مهم بشكل خاص فيما يتعلق بتحليل عوامل اللأمن من قبل الحلفاء عبر الأطلسي على غرار: الأصولية، انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، الإرهاب إضافة إلى الهجرة غير الشرعية، خاصة وأن التعاون متعدد الأطراف والأهم من ذلك بناء الثقة يتطلب إدراكا واضحا ومشاركا للتحديات، المخاطر والتحديات لكل من النخبة والمجتمع المدني على ضفتي المتوسط"(1).

¹ - زهيرة حواس، مرجع سابق، ص 87.

الفصل الثالث:

الهجرة غير الشرعية في

اهتمامات الحوار

الأطلسي.

تمهيد:

لقد أشرنا في الفصلين السابقين أن الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين مواضيع أخرى، أحد أهم القضايا الأساسية التي يعمل حلف شمال الأطلسي على البحث بشأنها مع شركائه المتوسطيين في 'الحوار' الذي أطلقه بالتعاون معهم، قصد مواجهة تهديدات أمنية مختلفة في حوض المتوسط. حيث تطور اهتمام الحلف بهذه المسألة بشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وينبع هذا الاهتمام من خوف الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو من انتقال عناصر إرهابية نحو الأراضي الأوروبية عبر اندساسها وسط اللاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين كما سنبينه لاحقا. فقد عمل الحلف منذ 2001 على تكثيف جهوده والعمل مع شركائه عبر العالم على مواجهة الإرهاب الدولي. ونظرا لكون الهجرة غير الشرعية ذات صلة هامة بالجماعات الإرهابية على اختلاف توجهاتها السياسية والدينية كما أشرنا إلى ذلك سابقا، فقد أصبح حلف شمال الأطلسي يسعى باهتمام إلى متابعة تطورات الحركات الهجرية من دول جنوب المتوسط الغربي نحو مختلف دول أوروبا، ويعمل على تطوير وسائل وميكانيزمات تسمح بالحد منها أو التحكم فيها، حيث تمثلت دعوة دول جنوب المتوسط على العمل معا لتحقيق هذا الهدف أحد هذه الوسائل، والتي وافقت على العمل معه في إطار الحوار الأطلسي الذي كان قد أطلق عام 1994. ورغم اختلاف إدراكات وتصورات الطرفين بشأن الهجرة غير الشرعية، وطرق مكافحتها، إلا أنهما يتفقان على تحديد أسبابها وكذا ضرورة العمل المشترك بينهما لوضع حد لهذه الآفة.

ثم إن دول جنوب المتوسط، خاصة الغربي منه (الدول المغاربية) والمعني الأول بمسائل الهجرة غير الشرعية في المنطقة، تدرك أن دخولها في الحوار الأطلسي مع حلف الناتو والعمل معه على مكافحة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، سوف يكسبها العديد من المزايا والخبرات، فضلا عن مساعدات مختلفة في ميادين متنوعة. غير أنه ومن الناحية الأخرى، فإن هذه الدول لا تستبعد كذلك احتمالات أن يكون لهذا التعاون تكاليف عليها قد تكون باهظة في بعض الأحيان، لكنها ومن ناحية أخرى، ترى أن هذه الآفة التي مازالت تقضي على العشرات من شبابها - وكفاءاتها أحيانا - في كل سنة، تستحق هذه 'المخاطرة'.

عليه سوف نحاول في هذا الفصل الأخير؛ التفصيل في هذه النقاط كما يلي:

المبحث الأول: تطور اهتمام حلف شمال الأطلسي بقضايا الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط.

أولاً: أسباب تنامي الاهتمام الأطلسي بالهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، وإدراجها في الحوار الأطلسي:

لقد كان رد المجتمع الدولي على ظاهرة المهاجرين غير الشرعية حازماً خاصة بعد الأحداث التي وقعت في 11 سبتمبر 2001. حيث وجد اتفاق حول ضرورة مكافحة الإرهاب والتيارات المتطرفة. وفي هذا شدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أن تم الربط بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب. فقد شهد عام 2005 صعود ملف المهاجرين بقوة إلى واجهة الأحداث السياسية في أوروبا إثر تفجيرات لندن في 07 من جوان، وانتفاضة المهاجرين المهمشين في الضواحي الفرنسية في 27 من أكتوبر وتوابعها من أعمال شغب وعنف محدودة النطاق في بلجيكا وألمانيا وهولندا واليونان.

حيث كشفت هذه الأحداث مجتمعة الغطاء عن تراكمات لسلبات عديدة سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية، تفاعلت في أوساط المهاجرين عبر عقود من الزمن بتأثير عوامل داخلية وخارجية مختلفة. أما أحداث فرنسا، فإن القائمين بها قد اعتبروا من أبناء المهاجرين من المغرب العربي وإفريقيا في 27 أكتوبر 2005، هذه الأحداث عبارة عن أعمال شغب وعنف ضد العنصرية تسببت في إحراق أكثر من 9 آلاف سيارة وتدمير العديد من المنشآت⁽¹⁾.

إن هذه الأحداث على الرغم من اختلاف طبيعتها -بحيث أن ما حدث في مدريد ولندن يختلف على ما حدث في كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا، وذلك باعتبارها انعكاساً لظروف

¹ ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 163، المجلد 42، 1 جانفي 2006، صص 64-65.

اجتماعية واقتصادية للمهاجرين فيما يخص الأمن، التهميش، التطرف، الإرهاب. أما أحداث مدريد فهي ذو طبيعة أمنية، وهذا ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا موقفها من اتفاقية شنغن الخاصة بتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي وقوانين الجنسية والإقامة⁽¹⁾ - إلا أنها تشير بشكل واضح إلى ضرورة التكفل بجدية بملف المهاجرين - الشرعيين أو الشرعيين - في الدول الأوروبية، وإلا ستكون هي المتضرر الأول من ذلك.

حيث يلاحظ "أن القائمين بهذه الأحداث كانوا من الشباب الذين ينتمون إلى الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين، الذين ولدوا وتربوا في دول المهجر، والذين كان يفترض استيعابهم وإدماجهم في المجتمعات الأوروبية"⁽²⁾.

وبالتالي، فإن تفتن الدول الأوروبية لهذه الفجوة في التعامل مع مواطنيها ذوي الأصول الأجنبية، دفع بها إلى إعطاء أهمية كبيرة لهذه الظاهرة في السنوات الأخيرة.

غير أنه ومن ناحية أخرى فإن "أحداث التفجيرات التي حدثت في كل من مدريد ولندن، قد أدت إلى تزايد المخاوف وكذا إلقاء اللوم على المهاجرين غير الشرعيين العرب والمسلمين، باعتبار أن هذه الأحداث يقوم بها مهاجرون ينتمون إلى الدول الإسلامية، وبذلك تحولت الهجرة غير الشرعية إلى مشكلة تؤرق العديد من الدول الأوروبية"⁽³⁾.

ومن هنا لعبت أحداث 11 سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا، وهذا بإضافة البعد الديني إليها، إلى جانب البعد الاقتصادي الذي اكتسبته قبل ذلك. وبذلك برز توجه يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة، الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تضاعف من التهديدات مع ارتباطها بموجات الهجرة غير الشرعية نحو الدول الأوروبية وما ينتج عنها من تداعيات. وبذلك فقد ربطت هذه المواضيع كلها بالأمن الأوروبي⁽⁴⁾.

¹ - نفس المرجع، ص 65.

² - نفس المرجع، ص 65.

³ - ناصر حامد، مرجع سابق، ص 64-65.

⁴ - زهيرة حواس، مرجع سابق، ص 164.

فقد اعتبر المؤشر الديموغرافي في أوروبا من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع، نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي، خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا. وتمثل دول المغرب العربي - بما فيها الجزائر - نموذجا واضحا للحركة الديموغرافية النشطة. فالخوف الأوروبي ينبع من: الاحتلال في التوازن الديموغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في الجهة المتوسطية، بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين والبنية السكانية لهما، وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل، أي ازدياد نسب البطالة في الجنوب وارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد والصراع ذات الطبيعة "عبر-الوطنية" تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية. كما تبرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى إلى الحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة. وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع الأوروبي. وتعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوروبية والمغربية خاصة، المشكلة بنسبة أكثر من (40%) من مجموع المهاجرين الأوروبيين (وما تمثل الشريحة الجزائرية من نسبة كبيرة فيها) الأكثر حركية، وبالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني. ولهذا تعتبر ظاهرة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال إحدى القضايا الأكثر مركزية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى جانب ما تعتبره الدول الأوروبية - ظاهرة الإسلام السياسي - والتي حسبهم تؤثر بأشكال وبطرق مختلفة على أمن دول ومجتمعات الاتحاد الأوروبي والاستقرار الإقليمي في المتوسط بشكل عام⁽¹⁾.

كما لا يخفى أن هناك قلقا متزايدا في دول الاتحاد الأوروبي من آلاف المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط ليتسللوا إلى أوروبا بطريقة غير مشروعة. وتفيد استطلاعات الرأي أن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا، لسببين رئيسيين: أولهما، كثرة الأخبار السلبية حول الهجرة السرية والتوظيف السياسي لها من طرف بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة. وثانيهما، الأحكام

¹ - منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، مداخلة مقدمة للملتقى الدول حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-30/04/2008.

المسبقة لبعض الأوروبيين عن جيرانهم الجنوبيين المرتبطة بمآسي التاريخ المشترك، والتي تتغذى يوميا من المشاكل الثنائية أو من التورط في الإجرام المنظم والإرهاب⁽¹⁾.

من هنا كانت "المواجهة المباشرة للأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار في أوروبا أحد وسائل الإستراتيجية الأمنية الأوروبية. لكن السمة المشتركة للتهديدات التي تواجهها أوروبا هي كونها بعيدة، أو تقع خارج حدود القارة، مما يستدعي التحرك في مناطق خارج أوروبا لوقف هذه التهديدات، أو التقليل منها. والأمر الثاني متعلق بطبيعتها حيث لم تعد هذه الأخطار ذات أبعاد عسكرية فحسب. إذا فمواجهة هذه التحديات لا تستدعي بالضرورة الاعتماد على القوة العسكرية، فالتوجه القائم اليوم هو ذلك المبني على ما يعرف بالحلول الوقائية لاحتواء مصادر التهديد، ثم إن مواجهة هذه التحديات تتطلب آلية متعددة، وتتطلب أيضا العمل خارج أوروبا، ومع شركاء الحوض المتوسطي على وجه الخصوص. إذا فحوض المتوسط يحتل مكانة مهمة في النظرة الأوروبية لمسألة الأمن، فهو يشكل مصدرا أساسيا للتهديد الناجم سواء، عن عدم الاستقرار السياسي في بعض دول الضفة الجنوبية، أو الهجرات السرية التي تعتبر دول الضفة الجنوبية مصدرا أساسيا لها، أو النزاعات والصراعات السياسية في صورة الصراع العربي-الإسرائيلي، أو الإرهاب العابر للحدود. من هذا المنطلق تعتبر أوروبا دول جنوب المتوسط شريكا أساسيا في مسار بناء السلم والأمن في المنطقة⁽²⁾.

من هنا، وبناء على هذه النظرة الأوروبية لمسألة الهجرة من جنوب المتوسط نحو شماله، عملت دول الاتحاد الأوروبي سواء بشكل ثنائي مع دولة مغربية، أو بشكل متعدد الأطراف في إطار منتديات وشراكات متعددة على العمل من أجل إيجاد حلول لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتنظيم الهجرة القانونية بما يتوافق بطبيعة الحال مع مصالح الدول الأوروبية التي ما تزال بحاجة إلى اليد المغربية المؤهلة والرخيصة، وبالتالي فهي تعمل على إنجاح الهجرة الانتقائية نحوها، حيث يعتبر الحوار الأطلسي في ذلك أحد هذه الحوارات التي تعمل الدول الأوروبية من خلالها -باعتبار دول الاتحاد

¹ - عبد الله تركماني، مرجع سابق.

² - يسفي محمد، "الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على بلدان اتحاد المغرب العربي"، جامعة الدول العربية: مجلة إدارة، العدد 2، 2000، ص 103-130.

الأوروبي تشكل الأغلبية في حلف الناتو بـ 22 دولة من أصل 28 عضو في الحلف، وبالتالي فإن المسائل التي تهمها تهم الناتو كذلك - بالتعاون مع دول جنوب المتوسط الغربي خاصة على وضع ميكانيزمات هذا الحوار في ما يختص بمسائل الهجرة غير الشرعية نحو الشمال موضع التنفيذ وكذا الحرص على إنجاحها، وهو ما يؤكد اهتمام حلف الناتو بهذه الظاهرة والحرص على وضع حد لها وكذا التحكم في مسارات الهجرة الشرعية.

"إن قناعة أوروبا بأهمية التهديدات الآتية من الجنوب، وأيضاً بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه دول جنوب المتوسط في تحقيق أمن أوروبا، ليست في الواقع وليدة نهاية الحرب الباردة، فالهاجس الأمني ظل مسيطراً على نظرة أوروبا نحو هذه الدول. حيث أن ندوة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد بـ هلسنكي أوت 1975 قد خلصت إلى (أن الدول المشاركة اقتناعاً منها بأن مسألة الأمن في أوروبا يجب أن ينظر إليها في السياق الأوسع للأمن في العالم وأنها وثيقة الصلة بالأمن في منطقة البحر المتوسط بأكملها، بحيث أن صيرورة تحسين الأمن لا يجب أن تقتصر على أوروبا وحدها بل يجب أن تتعداها لتشمل أجزاء أخرى من العالم لاسيما منطقة البحر المتوسط)"⁽¹⁾.

حيث "بدأ اهتمام حكومات دول الاتحاد الأوروبي بمشكلة الهجرة غير الشرعية، في محاولة لوضع حلول لها، وذلك بالتعاون وبالاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط. غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا، بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية"⁽²⁾.

وبالتالي فإن الحوار الأطلسي على غرار مسار برشلونة أو الاتحاد من أجل المتوسط أو غيرها، كلها تسعى لاحتواء التهديدات الأمنية الآتية من الجنوب - حسب المنظور الأوروبي - بالتعاون مع هذا الأخير، وفي ذلك تحتل الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي الصدارة في هذه المسائل بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001.

¹ - يسفي محمد، مرجع سابق، ص 130-134.

² - نعمان عبد الغني، "الهجرة غير الشرعية: قوارب الموت وأحلام الشباب العربي"، لبنان: شبكة النبأ المعلوماتية، د.ع، 2008.

ثانيا: ميكانيزمات الحوار الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

إن المتتبع لمسار الحوار الأطلسي سيرى بوضوح أن جل العمليات التي قام بها حلف شمال الأطلسي مع شركائه المتوسطيين في إطار هذه المبادرة، قد كانت بهدف مواجهة الإرهاب الدولي في حوض المتوسط وتضييق الخناق على الجماعات الإرهابية التي تنشط في هذه المنطقة من العالم. غير أنه بعد عام 2001، وبعد التأكد من ارتباط هذه الظاهرة بالهجرة غير الشرعية المتجهة من جنوب الحوض (الدول المغاربية خاصة) نحو الشمال (أوروبا)، تم إدخال مكافحة الهجرة غير الشرعية كأحد الأهداف الأساسية الجديدة، وتم تكييف ميكانيزمات مكافحة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ سنوات قبل ذلك وفقا للأهداف الجديدة (مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة إلى جانب الإرهاب الدولي).

إضافة إلى ذلك، فإن من أسباب إدراجها ضمن برامج العمل كذلك، هو كون الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط "وراء مقتل 22000 مهاجر غير شرعي منذ عام 2000 حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة"⁽¹⁾.

هذا كله منع الناتو من أن يقف موقف المتفرج حيال ما يحصل في حوض المتوسط بخصوص هذه الظاهرة، مما جعله بالتالي يدرجها في حوارها مع دول الضفة الجنوبية الشركاء في الحوار الأطلسي، كأحد المواضيع الأساسية للعمل عليها والتي تتطلب حلولاً فعالة ومستعجلة.

وفي هذا يرى ألين سينز أن "الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، يمكن معالجتهما بصورة أفضل من خلال المراقبة وإتباع سياسة اجتماعية أفضل داخل الدولة المعنية أو خارجها. ويجب على حلف الناتو أن يصبح أداة أكثر فاعلية في التواصل مع الدول الأخرى والتعامل معها بالطرق الدبلوماسية، كما يجب عليه أن يدرج برامج سياسية واقتصادية في صلب التخطيط العسكري والعمليات الحربية التي ينفذها"⁽²⁾.

وفيما يلي إذن عرض لأهم ميكانيزمات مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الحوار الأطلسي:

¹ - أخبار اليوم، "الهجرة السرية في المتوسط... واقع مؤلم ومستقبل مرعب"، الجزائر: يومية أخبار اليوم، د.ع، 2015/01/03.

² - ألين سينز، "قمة ريغا وما بعدها: التحول السياسي لحلف الناتو"، مجلة حلف شمال الأطلسي، عدد شتاء 2006.

1- مبادرة المسعى النشط:

مباشرة بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، قام حلف شمال الأطلسي باستحضار المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، والمتعلقة باتفاقية الأمن الجماعي لأول مرة في تاريخ الحلف. ووفق هذه المادة قام الناتو بنشر قواته البحرية الدائمة كإجراء أولي شرق المتوسط في 6 أكتوبر 2001 في إظهار منه لتضامنه مع الولايات المتحدة. حيث أطلق على العملية رسمياً تسمية مبادرة المسعى النشط في 26 أكتوبر 2001 -وهي المهمة البحرية التي يقوم بها الناتو من أجل كشف وردع وتدمير النشاط الإرهابي في البحر الأبيض المتوسط-. وفي أبريل 2003، قام الناتو بتوسيع المهمة لتشمل مراقبة السفن المشبوهة (بما في ذلك قوارب وسفن نقل المهاجرين غير الشرعيين). وفي مارس 2004، ونتيجة لنجاح مبادرة المسعى النشط في شرق المتوسط، قام الناتو بتوسيع نطاقها لتشمل كافة المتوسط. وفي قمة ريغا في نوفمبر 2006، جدد الحلفاء التزامهم بهذه العملية البحرية، كما رحبوا بأي دعم إضافي من طرف الشركاء⁽¹⁾. وهو ما أكدته نيكولا دي سانتيس، أن حلف الناتو قد عرض على دول الحوار المتوسطي الانضمام إلى "عملية المسعى النشط" منبها إلى أن بعض الدول قد أظهرت اهتماما كبيرا بهذه المشاركة⁽²⁾. وقد أكد الأمين العام لحلف الناتو آنذاك دي هوب شيفر دور هذه المهمات قائلا: "إن مبادرة المسعى النشط قد ساهمت بشكل ملحوظ في أمن واستقرار المتوسط". فمن خلال هذه العملية مثلاً تم إنقاذ حوالي 250 لاجئ في جانفي 2002. من هنا، فقد أصبحت مبادرة المسعى النشط وسيلة هامة لتطوير تعاون عملياتي وتبادل الخبرات بين أعضاء الناتو والشركاء المتوسطيين. ليتم تعميق هذه المبادرة لتشمل الشركاء في قمة إسطنبول عام 2004⁽³⁾.

¹- NATO, «Combating terrorism at sea», NATO Briefings, (Brussels: NATO Public Diplomacy Division, 2008), pp2-3.

²- جمال المجايدة، "الناتو عرض على دول المتوسط الانضمام إلى عملية المسعى النشط لكشف وردع وتدمير النشاط الإرهابي في البحر المتوسط"، أبو ظبي: جريدة دنيا الوطن، د.ع، 2007/04/19.

³- NATO, op.cit, p3.

وفي إطار هذه المبادرة تجري القوات البحرية الدائمة للناطو كل 3 أشهر دوريات بالبحر الأبيض المتوسط، تساهم فيها عدة دول، منها إسبانيا واليونان وتركيا وإيطاليا، والتي توفر الإمكانيات البحرية، بينما توفر دول البحر الأبيض المتوسط بصورة واسعة الدعم اللوجستي⁽¹⁾.

وعن الأسباب التي دفعت دول الحوار الأطلسي الانضمام إلى هذه المبادرة؛ فبالإضافة إلى الخبرات والمهارات التي تتمتع بها قوات الناطو، والتي يمكن للدول الشركاء الاستفادة منها، فضلا عن المساعدات والتدريبات التي يمكن أن يقدمها لهم، فإن "أكثر ما يخشاه الشركاء، هو تراجع الأهمية الإستراتيجية للمتوسط في سلم اهتمامات الناطو، ما سيدفع بهم إلى العزلة، وبالتالي إهمال مبادئهم الإستراتيجية الإقليمية وما دون الإقليمية. ومن المفارقة أن هذا الإحساس بالعزلة كان أحد العوامل المفسرة لالتزام المغرب، الجزائر وإسرائيل بمبادرة المسعى النشط"⁽²⁾.

فبعد سنوات من إطلاقها إذن، وافقت الجزائر إلى جانب "بلدان المغرب وإسرائيل على الانضمام إلى عمليات الاستطلاع الأمنية البحرية المضادة للإرهاب -أكثيف إنديفور- برعاية الناطو حسب ما جاء في بيان حلف شمال الأطلسي، في 7 أبريل 2006 في الرباط بعد أول لقاء في بلد عربي. حيث قال فيه الأمين العام للناطو أليساندرو مينوتو ريزو في مؤتمر صحفي 'بالطبع القرار بحاجة إلى خطوات عملية للتحقق'. وفي ذلك تعهد سفراء دول الحلف مع ممثلي حكومات الجزائر، إسرائيل، الأردن، المغرب، موريتانيا وتونس بتوسيع نطاق التعاون لمحاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة المحظورة. ووافق المشاركون على إنشاء 'خلية شراكة' لتسهيل التعاون بين حلف شمال الأطلسي وبلدان الجنوب. كما تمت مناقشة أفكار أخرى منها تأسيس مركز تدريب في الأردن وإحداث صندوق استثماري لتمويل أنشطة التعاون"⁽³⁾.

¹ - العرب نيوز، "ترتيبات لحلف شمال الأطلسي لإدماج الكيان الصهيوني في منظومة تعاون عسكري وأمني مع دول عربية"، القاهرة: العرب نيوز، د.ع، 2006/05/12.

² - Rachid EL HOUDAÏGUI, **L'opération Active Endeavour et son impact sur le Dialogue méditerranéen de l'OTAN**, NATO Defense College, Academic Research Branch, (Rome: CSC. GRAFICA, Juin 2007), p18.

³ - وكالة رويترز للأنباء، "الجزائر والمغرب وإسرائيل ينضمون لفرق الاستطلاع الأمني المتوسطي برعاية الناطو"، المغرب: موروكو تايمز، د.ع، 2006/09/07.

ففي المغرب مثلاً، وفي 2 جوان 2007، وقع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ياب دي هوب شيفر، وسفير المملكة المغربية في بلجيكا منور علم، في بروكسل على وثيقة تبادل الرسائل بين الطرفين بشأن مشاركة المغرب في الدوريات البحرية، ضمن عملية (المسعى النشط) التي يسيروها الحلف في البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾.

غير أن الجزائر، عام 2009 "أبلغت قيادة حلف شمال الأطلسي أنها ستوقف تعاونها معه إذا أوقفت دوريات البحرية في غرب حوض المتوسط أي سفينة تجارية جزائرية وأخضعتها للتفتيش، وهو ما حدث بعد إعلان الحلف ضم سفينة حرية إسرائيلية لقوات "أكتيف إنديفور". حيث جاء هذا القرار بعد أيام من اعتراض إسرائيل لسفينة كانت متوجهة إلى سورية وأخضعتها للتفتيش، ما دفع الجزائر إلى خفض التنسيق العسكري مع سفن الأطلسي إلى أقل مستوى"⁽²⁾.

أما عن تطورات قضية الهجرة غير الشرعية ضمن الحوار الأطلسي لحلف الناتو منذ انضمام دول الحوار إلى مبادرة المسعى النشط لهذا الغرض، ففي عام 2015، حذر الأمين العام للحلف الأطلسي (ناتو) ينس ستولتنبرغ -خلال اجتماع وزراء خارجية ودفاع الاتحاد الأوروبي حول محاربة شبكات تهريب المهاجرين عبر المتوسط يوم 18 ماي 2015-، من احتمال اختباء واختلاط إرهابيين ومقاتلين أجنب بين المهاجرين غير الشرعيين الذين ينطلقون من السواحل الليبية في مراكب غير مؤهلة، لعبور المتوسط. حيث أشار الأمين العام للحلف إلى أن ذلك يبين مدى أهمية الرد على هذه الاضطرابات والتهديدات بسبل عدة، وأكد استعداد الحلف للمشاركة في إيجاد حلول، مضيفاً أنه سيبحث المسألة مع المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، ومشيراً إلى أن الحلف يعمل مع شركائه في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لفرض الاستقرار في بلدان المنطقة ولتتجاوز أزمة المهاجرين في البحر المتوسط. وقال مستشار الاستخبارات في الحكومة الليبية عبد الباسط هارون، أن عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، نجحوا في الوصول إلى أوروبا، ويعتبرون خلايا نائمة تنتظر أوامر التنظيم المتشدد لشن هجماتها فيها في المستقبل⁽³⁾.

¹ - وكالة آكي الإيطالية للأنباء، "الناتو: المغرب يساهم في عملية لمكافحة الإرهاب بالمتوسط"، بروكسل: وكالة آكي، 2007/06/02.

² - جريدة الراي، "الجزائر تخفض تعاونها مع الأطلسي"، الكويت: جريدة الراي، العدد 11103، 2009/11/24.

³ - الحرة، "الأوروبيون يبحثون أزمة الهجرة غير المشروعة والناتو يبدى استعدادا للتدخل"، 2015/05/18، نقلاً عن موقع الحرة:

<http://www.alhurra.com/content/eu-meeting-about-illegal-immigration-crossing-mediterranean-/271217.html#ixzz3bvo4S6OX>

بتاريخ: 2015/06/02، 19:43.

إن هذه التصريحات تؤكد بوضوح أنه -وبعد تسع سنوات من انضمام دول جنوب المتوسط الغربي إلى مبادرة المسعى النشط لمكافحة الهجرة غير الشرعية (إضافة إلى أهداف أخرى)- لم يتحقق الكثير فيما يتعلق بالحد من هذه الظاهرة أو على الأقل التحكم فيها ومراقبتها، علماً أن وضع حد نهائي لها يعتبر أمراً مستحيلاً، ما دامت الأحوال الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لدول المصدر والعبور لا تزال مزرية. مما يضع وسائل وآليات "المسعى النشط" موضع النقد، فهل يجب تبني وسائل أكثر صرامة وعسكرية، أما لابد من زيادة المساعدات التنموية، وإلا فما هي الحلول الفعالة التي تجعل المسعى ينجح في الحد من الهجرة غير الشرعية بعد النجاح النسبي في مكافحة الإرهاب في حوض المتوسط.

2- التدريبات متعددة المهام والأهداف مع الشركاء المتوسطيين:

عقب قرار قمة إسطنبول، ظلت الأهداف الطاغية على الحوار الأطلسي هي نفسها، ولكن التوجه المستقبلي أصبح في التركيز على تطوير تعاون أكثر عملية. حيث تمثلت الأهداف المحددة في: استكمال التنسيق المشترك للعمليات (أي تحسين قدرة العسكريين في بلدان الحوار على العمل مع قوات الناتو)؛ المساهمة في محاربة الإرهاب؛ والتعاون في مجال الإصلاح الدفاعي⁽¹⁾. من هنا أصبحت التدريبات والمناورات العسكرية بين دول حلف الناتو والشركاء المتوسطيين أحد أهم الميكانيزمات التي عمد إليها أعضاء "الحوار" لمواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط، والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص. حيث تركز هذه التدريبات على أمن الحدود ومهمات الإنقاذ البحري (في حالات الهجرة غير الشرعية)، وتبادل المعلومات الاستخباراتية في الميدان، وغيرها من الأهداف التي من شأنها أن تجعل منطقة المتوسط أكثر أمناً واستقراراً.

وعن التدريبات المشتركة لدول غرب المتوسط الأعضاء في الحوار الأطلسي، نستعرض فيما يلي بعض هذه العمليات:

ففي ما يخص التعاون التونسي-الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، أكد كمال مرجان وزير الدفاع التونسي الأسبق في ملتقى حول الحوار المتوسطي للناتو يوم 18 جوان 2007، والذي

¹ - منظمة حلف شمال الأطلسي، التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، (بروكسل: منظمة حلف شمال الأطلسي، 2005)، ص6.

نظمه المعهد الدبلوماسي للتكوين والدراسات بتونس، بالتعاون مع قسم الدبلوماسية العامة بمنظمة حلف شمال الأطلسي، على حرص بلاده على الحوار داعيا إلى بناء شراكة مع منظمة الحلف الأطلسي لمقاومة الإرهاب والهجرة غير الشرعية⁽¹⁾.

ومن بين الأمثلة العملية للتعاون التونسي-الأطلسي، نجد ما تم في 2013/10/25، عند رسو فرقاطتان تابعتان للقوة العسكرية الدائمة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في حوض البحر الأبيض المتوسط، في ميناء حلق الوادي من الضاحية الشمالية لتونس العاصمة. حيث شاركت هذه الوحدة العسكرية البحرية إلى جانب عدد من القطع الحربية الأطلسية الأخرى في حماية الممرات البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾.

وتعزز ذلك برسو خمس بوارج حربية تابعة لحلف الناتو يوم 2014/05/29 بنفس الميناء -حلق الوادي-.

هذه العملية (بوارج بريطانية، إيطالية، تركية وبارجتين ألمانيتين)، تهدف إلى "تأمين السلامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط وتدعيم حضور الناتو في المنطقة"، وذلك حسب تأكيدات أريان ويندوروهيد، مساعد قائد العمليات البحرية للناتو⁽³⁾.

يضاف إلى ذلك المناورات البحرية التي تمت بميناء حلق الوادي أيضا بين 14-17 ماي 2015، حيث أن هذه العملية التي تسمى (فونيكس إكسبريس 2015)، وتستضيفها قيادة القوى البحرية الأمريكية في أفريقيا، بفرقاطة "ياوز ت ج ك" القادرة على حمل مروحيات عسكرية، واثنتين من ضباط الأركان"، تهدف حسب بيان لرئاسة الأركان العامة التركية المشاركة فيها إلى "تطوير مستوى التدريبات وتحسين قابلية العمل المشترك بين العناصر المشاركة في المناورات

¹ - جمال العرفاوي، "تونس تحتضن ملتقى حول الحوار المتوسطي للناتو"، 2007/06/20، نقلا عن الموقع: <http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2007/06/20/feature-01> بتاريخ: 2014/01/10. 17:27

² - يومية التونسية، "فرقاطتان تابعتان لـ"الناتو" ترسو في ميناء "حلق الوادي"، 2013/10/25، نقلا عن الموقع: http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=41&a=103672 بتاريخ: 2015/04/28، 11:56.

³ - "هجرة غير شرعية"، نقلا عن الموقع: <http://www.marefa.org/index.php/> بتاريخ: 2014/11/19، 18:32.

البحرية، وتلبية الاحتياجات التدريبية للعمليات البحرية، وتوفير تقاسم المعلومات والخبرات بين الوحدات" (1).

أما عن نماذج التعاون العملي بين المغرب والناطو؛ فنجد "قيام أربع سفن تابعة لحلف شمال الأطلسي من 09 إلى 11 مارس 2007 بتدريبات للبحرية المغربية في إطار مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. حيث وبعد وصولها إلى ميناء الدار البيضاء، قامت بمناورات مشتركة مع البحرية المغربية" (2).

يضاف إلى ذلك رسو بواخر حربية تابعة لحلف شمال الأطلسي في 2015/05/01، في ميناء الدار البيضاء في إطار تمرين عسكري يجمعها مع البحرية الملكية المغربية. حيث تمت العمليات العسكرية التدريبية، تحت إشراف الأميرال الأميركي براد ويليامسون في عرض المحيط الأطلسي، وشاركت فيها عناصر البحرية الملكية على متن فرقاطة الحسن الثاني، إلى جانب مجموعة التدخل البحرية الدائمة للناطو، وتمحورت حول القرصنة والأخطار البحرية (من بينها أخطار الهجرة غير الشرعية عبر البحر) والتهديدات المتطرفة (3).

أما بالنسبة للجزائر، فقد شكلت زيارة الأمين العام لحلف شمال الأطلسي جاب دي هوب شيفر إلى الجزائر في نوفمبر 2004، مرحلة نوعية جديدة في العلاقة بين الجزائر والناطو، والتي كان من بين أولى نتائجها مشاركة وحدات من الجيش الجزائري لأول مرة في تاريخه في مناورات أطلسية قبالة السواحل الكرواتية بمشاركة 14 دولة عام 2003 (4).

يضاف إلى ذلك "التمارين البحرية المشتركة التي جرت في عرض السواحل الجزائرية بين 6 و 9 ديسمبر 2004 بمشاركة قوات من الحلف الأطلسي والبحرية الجزائرية. وفي هذا السياق أعلن

¹ - إذاعة صراحة أف.أم، "تركيا تشارك في مناورات "الناطو" في المتوسط... وتونس تشارك بميناء حلق الوادي"، 2015/05/07، نقلا عن موقع إذاعة صراحة أف.أم: <http://www.sarahafm.tn/new/12874>، بتاريخ: 2015/05/25، 18:34.

² - "مناورات بحرية للناطو بالمياه المغربية في إطار مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية"، 2007/03/10، نقلا عن الموقع: <http://www.radiosawa.com/content/article/151941.html>، بتاريخ: 2015/02/07، 20:02.

³ - المغرب اليوم، "تدريبات عسكرية مشتركة بين البحرية المغربية و"الناطو"، يومية المغرب اليوم، د.ع، 2015/05/07.

⁴ - فتيحة بورويبة، "دعت الحلف إلى تطوير الشراكة السياسية والأمنية: الجزائر تتطلع إلى تحديث جيشها بدعم من الأطلسي"، الرياض: جريدة الرياض، العدد 13707، 3 جانفي 2006.

مسؤولون في قيادة الحلف عن استعدادهم لدعم مسار احترافية الجيش الجزائري، 'نحن على استعداد لدعم الجزائر ومساعدتها متى أبدت رغبتها في ذلك'. وأوضح العقيد جوستاب كليمنت مسؤول التعاون العسكري بالحلف، أن إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية في دول الضفة الجنوبية ومنها الجزائر أضحت مسألة ضرورية تفرضها الأوضاع الجديدة⁽¹⁾.

"على أن الجانب الأساسي للتعاون العسكري بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي يبقى تحديث القدرات العسكرية الجزائرية، وهذا في إطار العقود المختلفة المبرمة على هذا المستوى. فحسب الكولونيل تاج بوساحلة، فإن الجزائر قد شاركت لحد الساعة في ما يزيد عن 720 نشاط تعاون عسكري، ونظمت في الجزائر 19 نشاطا"⁽²⁾.

يضاف إلى كل ذلك، قيام وحدات من قوات التدخل السريع في قوات حلف شمال الأطلسي في أبريل 2005 بمناورات عسكرية ضخمة في الشرق الموريتاني وشمال مالي (منطقة تاودني)، حيث شارك فيها أزيد من ستة آلاف جندي من قوات حلف الناتو⁽³⁾.

كما شاركت سفن وطائرات حربية جزائرية في مناورات عسكرية مشتركة بين الناتو ودول شمال وجنوب المتوسط في إطار عملية "فينيكس" التي جرت بين 23 ماي و15 جوان 2011. حيث أوضح قائد الأسطول السادس الأميركي الأدميرال هيري هيريس أن هذه المناورات العسكرية تندرج في سياق علاقات التعاون بين دول الحوار الأطلسي وحلف الناتو، وتهدف إلى استكمال جهود العمل لمواجهة التحديات الراهنة في المتوسط، خصوصا ما تعلق بالتهريب والإرهاب والهجرة غير الشرعية⁽⁴⁾.

أما في 2014/09/29، فقد رست خمس سفن حربية تابعة لقوات مكافحة الألغام بحلف شمال الأطلسي في ميناء الجزائر، في زيارة كانت مقررة منذ أكثر من عام واستمرت لمدة أربعة أيام أجرى

¹ - الخبر، "تصريح جيب دي هوب شيفر، أمين عام حلف شمال الأطلسي"، الجزائر: جريدة الخبر، العدد 4263، 2004/12/9، ص3.

² - Mourad TERMOUL, *op.cit.*

³ - أخبار نواكشوط، "حلف الناتو يبدأ مناورات عسكرية على الحدود الموريتانية-المالية مطلع الشهر القادم"، موريتانيا: جريدة أخبار نواكشوط، د.ع، 2005/03/06، نقلا عن الموقع: <http://www.ani.mr/old/mapeci/Ar/432/tendence.htm>، بتاريخ: 2015/05/40، 10:33.

⁴ - هيام لعيون، "سفن وطائرات جزائرية في مناورات مشتركة بين" الناتو "ودول متوسطة"، الجزائر: جريدة الحوار، د.ع، 2010/11/11.

خلالها الأدميرال توماس إرنست مسؤول القيادة البحرية محادثات مع السلطات البحرية الجزائرية تتعلق بصفة خاصة بعمليات مكافحة الإرهاب التي يقودها الـ"ناتو"... كما أجرى الجانبين تدريبات بحرية مشتركة في البحر المتوسط⁽¹⁾.

المبحث الثاني: سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط في إطار الحوار الأطلسي:

أولاً: مكافحة الهجرة غير الشرعية في التصورات الأمنية للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي:

لقد "أصبح الإتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديداً على الأمن الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعرقي، وهو ما يؤدي إلى انتشار حالات اللا استقرار والأمن والتوترات"⁽²⁾.

إذ "تشهد الفترة الجارية تعبئة سياسية وأمنية على صعيد بلدان الاتحاد الأوروبي، في صيغ لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية الخمس الكبرى، التي تقصدها غالبية تيارات الهجرة السرية، وهي إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، بريطانيا وألمانيا"⁽³⁾. وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال إفريقيا على منع المهاجرين غير الشرعيين، بالقوة، من التسلل إلى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة - الثنائية أو الجماعية -

¹ - "مناورات بحرية مشتركة بين الجزائر والناتو"، 30 سبتمبر 2014، نقلا عن موقع بوابة إفريقيا الإخبارية: <http://www.afrigenews.net/content/>، بتاريخ: 2015/05/25، 18:47.

² - ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008، ص156.

³ - نور الدين الفريضي، "الهجرة هاجس أوروبي!"، سويس أنفو، 2003، نقلا عن الموقع: <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid-3609388>، بتاريخ: 2015/02/21، 13:31.

بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، والتي تتيح الدعم المادي واللوجستي لحكومات شمال إفريقيا، وكذا اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من قدرات الحراسة، وتعتقب المهربين والمهاجرين أنفسهم. بالإضافة إلى إنشاء بنك معلوماتي أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا⁽¹⁾.

و"الملاحظ اليوم أن هذه الحركة البشرية تميزت بسلسلة من التعقيدات التقنية، الثقافية والاجتماعية. والتي تفاعلت فيما بينها لتشكل الهاجس الأمني الأوروبي الجديد. وتهدد الهجرة بين ضفتي المتوسط مرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات، يمكن دراستها من خلال التصور البسيكو-ثقافي والتصور السوسيو-اقتصادي. فالتصور البسيكو-ثقافي يظهر أن الاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول، المجتمعات والنخب، ودعمته وسائل الإعلام. ففي أحد أعداد صحيفة "Le Figaro" الفرنسية ظهر مقال بعنوان: "هل سنكون فرنسيين في عام 2025 Serons-nous français en 2025" عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب. كما أن أحداث الضواحي في أهم العواصم الأوربية (باريس، برلين...) قد زادت من الإحساس بخطر ما أسموه الغزو "L'envahissement" أو عودة البرابرة "Le retour des barbares"، فالأوروبيون يرون أن المغاربة غير أوروبيين، وبالتالي غير قابلين للاندماج (لديهم طريقة غريبة في الأكل، في اللباس وفي سائر الأحوال)، وغير قابلين للمراقبة (يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية)، وبالنسبة للعامل الديمغرافي (ينجبون الكثير من الأولاد) ويدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية، وبالتالي هم يشكلون خطرا على المجتمعات الغربية. وقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة، فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه

¹ - نادية ليتيم، فتحية ليتيم، "أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، 1 جانفي 2011، نقلا عن الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12> بتاريخ: 15/03/2015، 15:34.

الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية، والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوربا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة. وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية، ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف.

أما التصور السوسيو-اقتصادي فيقوم بتفسير أخطار الهجرة وتهديدها على الأمن الأوروبي بالارتكاز على ظاهرة تركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوربية الكبرى، وتكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ (Bidonvilles)، مما يخلق مشكل الاندماج من جهة، ومن جهة أخرى فإن المهاجرين بسبب خصائصهم البشرية الديمغرافية، يساهمون في زيادة البطالة في المجتمع الأوروبي، لأن اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وأبنائهم، تنافس بشدة اليد العاملة الأوربية في سوق العمل⁽¹⁾.

كما "تشكل المخدرات وتجارتها أحد أكبر المخاطر على المجتمعات المتوسطة، وتزداد خطورة هذه الآفة مع الهجرة غير الشرعية. فالشباب في الضفة الجنوبية قد سئم يؤس الجنوب مبهورا بالضفة الشمالية. ولأنهم لا يتمكنون من الوصول إليها بطرق شرعية فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية، بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مالية. وبذلك يظهر أن الهجرة تمثل أحد مظاهر اللاأمن لأفراد مجتمعات ودول المتوسط. وعليه سعى الاتحاد الأوروبي لمواجهتها بتبني سياسات وتشريعات تتسم بتزايد النزعة التقييدية لشروط الهجرة وكذلك النزعة القمعية. إذ تعتبر الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطة-الأوربية، نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى، مثل البطالة والاستقرار السياسي. لذا فإن الشيء الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوعا بالهجرة الكثيفة من الجنوب.

وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الإسباني ألفونسو ريبيرا، بقوله: "إذا كان الخطر بالنسبة لأوربا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة)، بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب

¹ - مصطفى بخوش، مرجع سابق.

والنمو في هذه المنطقة". وهو ما يذهب إليه الخبير الإسباني "خوان أنطونيو ساكولوجا"؛ حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة، التي يجب أن تعد لها أوروبا العدة، ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه: "إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"، ثم يضيف لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق، ولكن يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه". وهنا نشير أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من الجنوب إلى شمال المتوسط، ولا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه، دونما تنمية اقتصادية في جنوب المتوسط. فهناك إذا حاجة لمواجهة مشكلات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن المشترك والوصول إلى مفهوم شامل للأمن يتضمن التنمية الاقتصادية. وهنا نشير إلى تصريح الرئيس الأسبق هوارى بومدين سنة 1974، حيث قال "لن تستطيع أي قبلة نووية أن توقف زحف الملايير من البشر من الجزء الجنوبي الفقير للعالم نحو الشمال"، ولفهم هذا المشكل، فإن الأرقام التالية تشرح الوضع أحسن، حيث يبرز حوض المتوسط كمنطقة ذات زيادة سكانية كبيرة. فالدول المشاطئة للحوض جمعت 142 مليون نسمة في بداية القرن الماضي، انتقل الرقم إلى 220 مليون سنة 1950، وتظم المنطقة حوالي 450 مليون نسمة سنة 2000. فهذا النمو الديمغرافي السريع مرتبط بالهجرة، وهما معا يسيران نحو التفاقم، إذ تشير الهجرة مشكلة مزدوجة؛ فإقبال باب الشمال قد يؤدي إلى انفجار في دول الجنوب يطال بتداعياته الشمال، وعدم إقبال الباب واستمرار الهجرة مع ما تفجره من تناقضات اجتماعية في التقاليد والعادات مع الدول المستوعبة، يؤدي إلى خلق توترات تهدد السلم الاجتماعي وتقوي التيارات المتطرفة"⁽¹⁾.

غير أنه، و"بالرغم من هذه الحقائق وبالرغم من أن بعض الجهات الأوربية تسعى لتضخيمها لإعطاء صورة لعدو جديد يعيش داخل مجتمعاتها، بشكل يسمح ببناء هوية أوربية من خلال مواجهة ثقافية جديدة، إلا أن الدول الأوربية تدرك حاجياتها للمهاجرين والمزايا الاقتصادية والديموغرافية التي يقدمها هؤلاء لهذه البلدان مما يجعلها تعمل على تنظيم وليس التوقيف بشكل

¹ - مصطفى بخوش، مرجع سابق.

نهایی لهذه الهجرة واستقبال من توجه إليهم الدعوات، حسب حاجيات هذه البلدان. حيث وضعت اللجنة الأوربية عام 2005 "الكتاب الأخضر" "Le livre Vert" الذي أشاد بالدور الإيجابي للهجرة (الإرادية) والانتقائية. وتم اقتراح "نظام الكوتا/Système des quotas"، حيث تقوم الحكومات بتحديد حصص أو نسب سنوية من المهاجرين، وذلك بعد استشارة الشركات، منظمات العمل، النقابات ووكالات العمل، وهذا ما سيسمح للدول الأوربية بتنظيم الهجرة حسب المناطق الجغرافية والمناطق الأصلية للمهاجرين⁽¹⁾.

غير أن "الورقة الخضراء" التي أصدرها المجلس الأوروبي في 11 جانفي 2005 تبين أوجه القصور في الرؤية الأوربية، إذ تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، غير أنها لم تتحدث - في واقع الأمر - سوى عن العمالة الشرعية المهاجرة، التي يحتاج إليها السوق الأوروبي لأسباب كثيرة، بعضها اقتصادي وبعضها الآخر يتعلق بالطبيعة الديموغرافية لدول الاتحاد وتركيبية السكان ونسبتهم. وفي حين تولي الورقة اهتماما كبيرا لاحتياجات وأولويات سوق العمل الأوروبي فإنها لا تشير إلى أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى أوروبا.

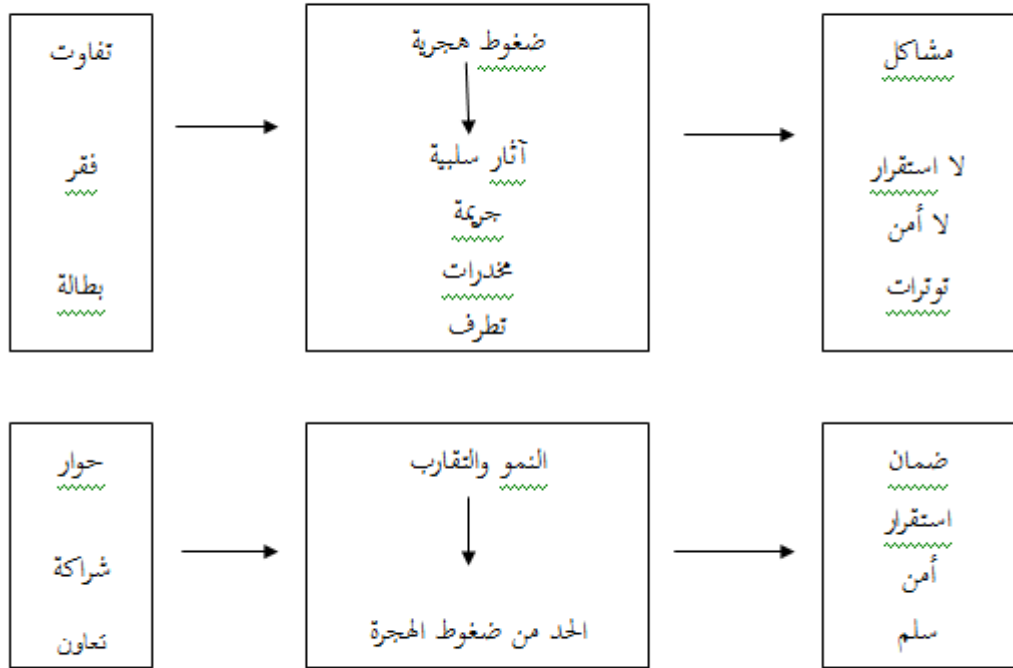
إن ما يتضح في الحوار الأطلسي أن غالبية المشروعات التي طرحت لـ "مكافحة" الهجرة غير الشرعية تركز على 'التعاون العملياتي'، 'التدريب'، 'ضباط الهجرة والاتصال المشترك'. بمعنى أنهم يركزون على 'الحلول الصلبة' للهجرة بشكل أساسي. "فمثلا نجد مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ الدول المغاربية، وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات هذه الدول لحراسة الحدود البحرية والبرية، وكذلك للحد من العبور بشكل غير شرعي. ومن المؤكد، أن مثل تلك المشاريع، على الرغم من أهميتها، لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد الوحيد للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط.

ومما لا شك فيه أن حكومات البلدان التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة المهاجرين. إذ أن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين

¹ - Mohsen DRIDI, "Le Maghreb et l'Immigration", citing: www.fsmagh.org/spip.php?article34, Le 23/02/2015, A 11h38.

الحياة الكريمة لأبنائها هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن ومواجهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا. كذلك إفرار أزمة النظام التعليمي لعشرات الآلاف من الشباب العاطلين الذين يعيشون قسوة التهميش ومرارة الضياع فيفضلون أي "حل" على البقاء في ذل البطالة⁽¹⁾. والمحطط التالي، يوضح نظرة الدول الأوروبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، وأسلوب مكافحتها:

شكل رقم (1): تصور الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو لقضية الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط وحلولها:



المصدر:

Aomar BAGHZOUZ, "Le partenariat euro-méditerranéen et les enjeux de sécurité: globalisme et spécificités maghrébines", in: *La Méditerranée occidentale: Entre régionalisation & mondialisation*, Alger: SARP, 2003, p118.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن نظرة كل دولة داخل حلف شمال الأطلسي لظاهرة الهجرة تتأثر "حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية، حيث نجد:

¹ - عبد الله تركماني، مرجع سابق.

- اتجاه معارض: ويرى هذا التيار أن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا. ففي البعد الثقافي؛ يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة، المغاربة خاصة والمسلمين عموما، يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية، خاصة عند تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية، فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم.

أما في بعده الأمني فهو ما نعرفه عن جعل مصادر التهديد آتية من الجنوب، وقد بلغ الأمر إلى حد تجريم الهجرة واعتقال المهاجرين السريين في دول كإيطاليا، إسبانيا واليونان، والتي تعد مناطق حدودية بالنسبة للفضاء الأوربي.

- اتجاه مؤيد: ويركز هذا التيار على الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلها المهاجرون، ويرى أن العنصرية تجاههم من شأنها أن تؤدي إلى ردود فعل متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من العنصرية والتمييز لأسباب ثقافية غير واقعية⁽¹⁾.

وكما سبقت الإشارة إليه أن ما يؤخذ على اقتراحات دول حلف شمال الأطلسي (أي دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في الناتو)، كحل للهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، هو أن "غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم على الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تحمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل.

وبدلا من ذلك، فمن الأوفق التركيز على دعم مشروعات تنموية، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في القرى والأرياف. أما الحل الأمني، فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدي إلى نتائج إيجابية⁽²⁾.

وفي ذلك، تميزت الاقتراحات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في العديد من الوسائل، وهي كالتالي:

¹ - هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص 110-111.

² - دويتشه فيله، "التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، 2010، نقلا عن الموقع:

<http://www.dw-world.de/dw/article/13:36>، بتاريخ: 2015/02/21.

- إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي، وهو الاقتراح الذي يحظى بتأييد بريطانيا، إيطاليا وألمانيا، في حين تتحفظ فرنسا على هذا الاقتراح.
- الطرد والترحيل الجماعي والقسري للمهاجرين غير الشرعيين، وهو الاقتراح الذي تتبناه الجماعات اليمينية المتطرفة في دول الاتحاد.
- الدعوة لاستخدام وسائل عقابية رادعة في مواجهة الهجرة غير الشرعية.
- السعي للحد من مزايا الهجرة غير الشرعية من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين، وتوقيع جزاءات على أصحاب الأعمال، تحد من المزايا التنافسية التي يتمتعون بها نتيجة تشغيل عمالة رخيصة⁽¹⁾.

و"عموما هناك أربع وجهات نظر لدى دول حلف شمال الأطلسي تجاه الهجرة: فألمانيا، النمسا وهولندا تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية. فرنسا، بريطانيا وأيرلندا تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة من الدول الأصلية. الدول الإسكندنافية تركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللازمة للاجئين. أما إيطاليا، اليونان، إسبانيا والبرتغال، فتري أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية وانتهاج سياسة انتقائية"⁽²⁾.

وبناء على ذلك، نستشعر بوضوح أن دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في الناتو، تدرك بوضوح أنها بحاجة إلى العمالة المهاجرة إليها من ناحية، وتدرك كذلك أن الهجرة بشكل خارج عن السيطرة - غير الشرعية - تشكل خطرا على مجتمعاتها من نواح عديدة. أما عن الحلول اللازمة لهذه الظاهرة حسب ما استعرضناه عن هذه الدول، فإنها وعلى اختلاف توجهاتها، على علم بأن الهجرة غير الشرعية بحاجة إلى حلول تنموية ومساعدات مالية لدول العبور والمصدر، وكذا التعاون معها لإرساء أنظمة ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها. غير أنه

¹ - هشام صاغور، مرجع سابق، ص ص 104-105.

² - نفس المرجع، ص 111.

وحسبها لا يمكن إهمال الحلول الردعية وحتى العسكرية وشبه العسكرية لإيقاف قوارب الهجرة غير الشرعية في بعض الأحيان. لكن ما يؤخذ على ذلك ورغم تكامل النظرة الأوروبية لحلول الهجرة غير الشرعية (تمس كل الميادين)، إلا أن هذه الدول، وعند الانتقال إلى الجانب العملي - التنفيذ - فإنها تعتمد إلى تطبيق الحلول الصلبة دون غيرها.

ثانياً: نظرة الشركاء المتوسطيين في الحوار لسبل التعاون للحد من تهديدات الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط.

يبدو موقف دول الجنوب واضحاً من السياسات والرؤية التي تتبناها الدول الأوروبية تجاه الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية بشكل خاص في الحوض المتوسطي، في المؤتمر الأوروبي-أفريقي الذي انتقد "الإجراءات الأخيرة التي اعتمدتها أوروبا بشأن تشجيع هجرة الصفوة والخبراء. وهي بذلك تنبع من سياسة انتقائية بتشجيعها لهجرة البعض وحرمان البعض الآخر، حيث تشجع الدول الأوروبية هجرة الكفاءات وبعض العمال الذين تحتاجهم الاقتصاديات الأوروبية"⁽¹⁾. ويؤيد هذا الانتقاد عدد من الساسة والدراسين والباحثين الأوروبيين، ففي هذا الصدد ذكرت سلفينا رويال عضو الحزب الاشتراكي الفرنسي أن "سياسة الهجرة التي يتبعها ساركوزي تشكل نهباً لأدمغة الدول النامية بعد أن تم نهب مواردها الطبيعية خلال فترة الاستعمار"⁽²⁾. أما في الطرف الآخر من المعادلة، فتحاول دول الضفة الجنوبية للمتوسط تقديم نفسها كشريك في مسار بناء الأمن في البحيرة المتوسطية، وترى في مسار التعاون الأمني بين الجانبين فرصة للعمل المشترك، تعمل من خلالها على تغيير النظرة النمطية تجاهها كمصدر للتهديدات والأخطار بمختلف أشكالها، وبجلاً لكسب الخبرة والحصول على المساعدة التقنية من أجل تحديث القدرات الدفاعية.

¹ - جمال موساوي، "حيث تفي الدول الأوروبية بالتزاماتها لمحاربة الهجرة السرية؟"، نقلاً عن الموقع:

Jamalamoussaoui.maktoobblog.com، بتاريخ: 2015/02/23، 13:31.

² - جمال موساوي، "هل ستقطع إفريقيا مع التخلف والفقر والجوع؟"، نقلاً عن الموقع:

Jamalamoussaoui.maktoobblog.com، بتاريخ: 2015/02/23، 13:32.

وحول نظرة الشركاء المتوسطيين لوسائل مكافحة هذه الظاهرة؛ تؤكد الجزائر على اعتبارها أحد الدول الأعضاء في الحوار على "ضرورة تقليل أوجه التفاوت الإنمائي بين جانبي البحر الأبيض المتوسط. وتدعو إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوزيعها توزيعا عادلا ومنصفا فيما بين بلدان المنطقة. وترى أن هذا النوع من الاستثمارات ضروري لتعزيز التقدم الذي تحرزه البلدان الشريكة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، في مجالي تعزيز الاقتصاد الكلي وعملية التحول الاقتصادي. كما ترى أنه لا يمكن إقامة منطقة يفترض فيها تدفق السلع والخدمات دون عائق، ما لم تؤخذ في الاعتبار مسألة مهمة أخرى هي مسألة تنقل الأشخاص. فلا بد، في هذا الصدد، من تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية بإصدار التأشيرات تشجيعا لحركة التنقل ذهابا وإيابا عبر البحر الأبيض المتوسط"⁽¹⁾.

فتمتية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، تعد إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف هذه الظاهرة أو على الأقل التقليل منها، وذلك انطلاقا من أن التنمية تؤدي إلى خلق مناصب شغل، وهو ما سيعمل على إزالة الفوارق في مستويات المعيشة بينها وبين الدول المستقبلية، مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة. وتتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، وتشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية وكذا تحرير المبادلات التجارية⁽²⁾.

إن حلول الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط حسب دول الضفة الجنوبية (المغربية) إذن، تكمن في هذه العناصر المذكورة: من التنمية الاقتصادية، التبادل العلمي والثقافي، الانفتاح على الآخر بين الضفتين، تشجيع التعاون الاقتصادي، والاستثمار الأوروبي في المنطقة... وغيرها من الوسائل اللينة، التي تسعى الدول الجنوبية للاستفادة من خلالها من التطور الاقتصادي والتكنولوجي الأوروبي من ناحية، وتقليل تدفق أدمغتها وشبابها نحو الضفة الشمالية من جهة أخرى. فهذه الدول لا ترى في الحلول العسكرية وشبه العسكرية، على غرار فرونتكس أو حرس الحدود

¹ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، رقم A/56/153، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، 3 جويلية 2001، ص 4.

² - جاسم محمد زكريا، "أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورومتوسطية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008.

والشواطئ أو استخدام القوارب والفرقاطات الحربية، حلا لهذه القضية. ذلك لأنه، ونظرا إلى الأسباب المؤدية لهذه الآفة (التي تعتبر في معظمها أسباب اقتصادية-اجتماعية) فإن الحلول يجب أن تكون من طبيعة الأسباب، بمعنى أن تكون قائمة على إصلاحات هيكلية وتقديم مساعدات تنموية، تسمح بكبح فلول الهجرة غير الشرعية.

وفي هذا السياق، فقد ساهم الحوار الأطلسي (إلى جانب مبادرات أخرى على غرار مسار برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط... الخ)، في تقريب وجهات النظر بين الضفتين حول مسألة الهجرة بصفة عامة، والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص، فبعد العديد من المؤتمرات واللقاءات والمشاورات وتبادل المعلومات في هذا المجال، وبما أن "الآليات ذات الطبيعة القانونية الأمنية تبدو لحد الساعة محدودة التأثير، أصبح هناك قناعة واضحة لدى الطرفين - وخاصة دول غرب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط - وكذا العاملين في المجتمع المدني بأن مكافحة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال:

- إعادة تدبير ظاهرة الهجرة برمتها، ويتعلق الأمر بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة، والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة. ورغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة الشرعية، والحيلولة دون تنامي الهجرة السرية.

- علاوة على هذه الإجراءات الجزئية، فقد تبلورت قناعة مشتركة، مضمونها أن محاربة الهجرة السرية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها، والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة. ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية.

ومن ثم لا يبقى هذا الهدف ظرفيا وإنما يندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلية لليد العاملة.

وبصيغة أخرى، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة، تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية⁽¹⁾. وفيما يلي تلخيص لنظرتي الطرفين (دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط ونظيراتها من دول حلف شمال الأطلسي) إلى قضية الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، والحلول اللازمة للحد منها.

¹ - ناجي عبد النور، مرجع سابق.

جدول رقم (4): مقارنة بين نظرة حلف شمال الأطلسي لقضية الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط

ونظرة الشركاء المتوسطيين في الحوار الأطلسي:

دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في حلف شمال الأطلسي	دول الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي الشركاء في الحوار الأطلسي (الدول المغربية)
الهجرة كفرصة تعاون وتبادل - فرصة هامة للاستفادة من كفاءات دول الجنوب، (مثال: الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى الأدمغة المغربية). - الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة، لاستخدامها في المهن المرفوضة عادة. - خلق فئة مغربية مشبعة بالقيم والمبادئ الأوروبية، والعمل على نقل ذلك إلى دولها الأصلية.	- عامل مهم لنقل التكنولوجيا والعملة الصعبة. - فرص أكبر لتكوين يد عاملة أكثر كفاءة وفعالية (في حال عودة الطلبة المتدربين من الخارج). - تخفيف الضغط الديمغرافي وما يعنيه من متطلبات (سكن، عمل، صحة...) على الدول المغربية في حال هجرة جزء من مواطنيها سنويا نحو أوروبا -الهجرة الشرعية-.
الهجرة غير الشرعية كتهديد على عدة مستويات - شريحة من المهاجرين السريين ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها. - قلب التوازن السكاني وتهديد كيان السكان الأصليين. - خلل في سوق العمل، وبطالة السكان الأصليين. - احتمال نقل العديد من الأمراض نحو الدول الأوروبية، خصوصا وأن المهاجرين السريين لا يملكون تأميناً صحياً.	- الهجرة وعلاقتها بتهريب السلاح والمخدرات، ودعم الجماعات الإرهابية. - تهريب المهاجرين الأفارقة الثروات إلى دولهم الأصلية، وبالتالي إضعاف العملات الوطنية للدول المغربية وتدهور القدرة الشرائية لمواطنيها. إضافة إلى تضييع العديد من الكفاءات المغربية سنويا.

- رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها. - انتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية منها.	- خلق أقليات ذوي أصول مغربية تهدد الكيان الاجتماعي والاستقرار السياسي للدول الأوروبية.	
- ضرورة تحقيق التقدم الاقتصادي وتوفير مناصب العمل، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين. - تقوية الروح الوطنية لدى الأفراد والعمل على تحقيق التجانس الاجتماعي، بما يضمن وحدة وتماسك المجتمع. - التحسيس بخطورة مغامرة الهجرة غير الشرعية وتقديم تحفيزات مختلفة تمنع الشباب خاصة من التفكير في الهجرة. - الحاجة الملحة لمساعدات مالية، عسكرية وتنموية من الدول الأوروبية للوقوف في وجه تهريب المهاجرين غير الشرعيين.	- تنمية دول جنوب المتوسط الغربي، وتعزيز أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها. - تعزيز أمن الحدود خارج الاتحاد الأوروبي. - استخدام الوسائل العسكرية وشبه العسكرية إن دعت الحاجة إلى ذلك لوقف أعداد المهاجرين في عرض البحر (على غرار FRONTEX وSIV). - العمل على استصدار إجراءات قانونية وإدارية صارمة لإلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين ومحاسبتهم أو إعادتهم إلى دولهم الأصلية.	الحلول اللازمة لوضع حد لظاهرة الهجرة غير الشرعية
- ضرورة تقديم الدول الأوروبية مساعدات مالية وتنموية للدول المغربية سنويا لتمويل مشاريع تنموية بها. - تقديم الدول الأوروبية لمعدات ووسائل مختلفة لمساعدتها على تأمين الشواطئ والحدود. - تجريم الهجرة غير الشرعية بها، وفرض عقوبات وجزاءات على المهاجر غير الشرعي أو الجماعات المهترية لهم.	- إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي. - الطرد والترحيل الجماعي والقسري للمهاجرين غير الشرعيين. - مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين. - تقديم أسلحة ومعدات عسكرية وشبه عسكرية، لإيقاف المهاجرين السريين في عرض البحر قبل وصولهم إلى الشواطئ الأوروبية.	الوسائل اللازمة لوضع حلول الهجرة غير الشرعية موضع التنفيذ

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية في الحوار الأطلسي بين المكسب والكلفة:

أولاً: مكاسب الدول المتوسطية (الشركاء) من إدراج الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط ضمن المحاور الرئيسية للحوار الأطلسي:

لقد كانت الأهداف الأساسية من انخراط دول جنوب المتوسط الغربي في 'حوار أطلسي' مع حلف شمال الأطلسي، نابعة من قناعة هذه الدول بما ستكسبه من امتيازات ومساعدات تنموية وعسكرية، سواء في مجال التدريب، التكوين وكذا التسليح. ورغم غياب التمويل من طرف حلف شمال الأطلسي للنشاطات التي يقوم بها بالتعاون مع شركائه المتوسطيين، إلا أن هذه الدول ترى في الخبرة والكفاءة التي يمكن اكتسابها من انخراطها في الحوار غاية في الأهمية وتستحق المضي فيه. كما أن الحوار الأطلسي قد ساهم كذلك في دفع عدد من الدول الأوروبية المتوسطية المعنية باستقبال الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، إلى عقد اتفاقيات مع دول المصدر أو العبور الرئيسية لهذه الظاهرة، وتقديم مساعدات مختلفة لها من أجل العمل معا على مكافحتها. فحتى فيما يتعلق بليبيا، ورغم عدم كونها عضوا في الحوار الأطلسي (لكنها تبقى من دول العبور الرئيسية في الحوض)، "لم يكن مستغربا أن تبادر الحكومة الإيطالية يوم 3 جويلية 2003 إلى توقيع مذكرة تفاهم معها للحد من ظاهرة الهجرة، وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك. ولعل ما أعلن عنه وزير الداخلية الإيطالي آنذاك جوسيبي بيسانو أثناء زيارته لليبيا يوم 26 سبتمبر 2004 عن رغبة بلاده في الاستفادة من ليبيا كمركز تجميع إقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ينبئ عن ذلك، خاصة إذا ما وضع هذا التصريح جنبا إلى جنب مع ما أعلن في ختام تلك الزيارة عن حجم المعدات والمساعدات الفنية التي اتفق الطرفان على أن تزود بها روما طرابلس للتعامل مع ملف الهجرة والمتمثل في: 30 آلية عسكرية، طائرتين بمحركين، مروحية IB 412، طائرتي

استطلاع بحري ITR 42 و 4 سفن بحرية يعمل على متنها أفراد من خفر السواحل والشرطة الليبية ويساعدهم 150 شرطيا إيطاليا⁽¹⁾.

وبالعودة إلى الدول الأعضاء في الحوار الأطلسي، فيبدو أن "الأسلوب الأمني لم يكن هو الطريقة الوحيدة التي غلبت على فكر السلطات التونسية في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، وإنما تبعها نشاط دبلوماسي مكثف للتوصل إلى مذكرة تفاهم لتسهيل عمليات الهجرة الشرعية التي تتم تحت سمع وبصر السلطات، وقد أسفرت هذه الجهود عن توقيع مذكرة تفاهم 'إعادة التوطين' مع أكبر دولة مستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين التونسيين وهي إيطاليا. وبموجب هذه الاتفاقية بات على إيطاليا منح تأشيرات الهجرة لألفين من التونسيين ممن يرغبون في الهجرة إليها سنويا، بعد إلحاقهم بدورات تدريبية على المهن التي سوف يعملون فيها في الشركات والمصانع الإيطالية، وكذلك بعد اجتيازهم لدورات في اللغة الإيطالية.

وعن الأساليب الأمنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية فقد تم الاتفاق على أن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين.

وبالرغم من أن إيطاليا عادت وعدلت في مذكرة التفاهم الخاصة بتحديد أعداد المهاجرين التونسيين المسموح لهم بالهجرة إليها، فقللت أعدادهم من ألفي مهاجر إلى 600 فقط، ورغم ما نجم عن ذلك من عودة نشاط عصابات التهريب بدرجة أو بأخرى، فإن الإجراءات القانونية والفنية التي تطبقها السلطات الأمنية التونسية لا تزال فاعلة ومثمرة في الحد من هذه الظاهرة حتى الآن⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك، فقد أكد القائد البحري لحلف شمال الأطلسي ماتياس سايبال في أبريل 2014، على أن الناتو يرغب في تطوير التعاون العسكري مع تونس، من أجل مكافحة الإرهاب والهجرة

¹ - هجرة غير شرعية، مرجع سابق.

² - نفس المرجع.

غير الشرعية، والمساهمة في إرساء الأمن والاستقرار بالمنطقة. وأضاف ويندوروهدي في تصريحاته، أن "الوضع الأمني في منطقة المتوسط" يهنا جدا، خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي جرت في جنوب المتوسط -ويقصد بذلك المآسي المتكررة لقوارب الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا-، هذه المنطقة أصبحت تمثل اهتماما كبيرا للناتو". ومن جهته أكد النقيب غوين ليني في تصريحاته، أن قدوم بوارج بحرية لحلف الناتو مختصة في حرب الألغام وحماية النقل البحري بالمتوسط إلى تونس اليوم يعد أمرا روتينيا⁽¹⁾.

وفي الحالة المغربية؛ فقد عقد المغرب وحلف شمال الأطلسي يوم 5 نوفمبر عام 2004 بمقر الحلف في بروكسل لقاء على هامش الدورة التاسعة لمجموعة التعاون المتوسطي باعتبارها إطارا للتشاور السياسي نص عليه "الحوار المتوسطي". حيث شكلت الدورة التي شارك فيها 26 بلدا من أعضاء الحلف فرصة لبحث الإمكانيات الجديدة للتعاون الواردة ضمن برنامج عمل الحوار المتوسطي لسنة 2005. وتم فيها تقديم تقييم تقني لاندماج فيلقين تابعين للقوات المسلحة الملكية المغربية في قوات حلف شمال الأطلسي الموجودة في البلقان: كفور (كوسوفو) وسفور (البوسنة والهرسك)⁽²⁾.

وفي ديسمبر 2007، قال عمر هلال الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الذي ترأس إلى جانب السفير كلوديو بيزونيير والأمين العام المنتدب لمنظمة حلف شمال الأطلسي ندوة حول "التعاون بين المغرب ومنظمة حلف شمال الأطلسي في خدمة السلام والاستقرار بمنطقة المتوسط"، أن "العلاقة الوثيقة التي تربط المغرب بحلف شمال الأطلسي تعود إلى تاريخ حصوله على الاستقلال، وقد تواصلت خلال الحرب الباردة وتعززت بمبادرة "الحوار المتوسطي".

وأشار إلى أن هذه الندوة هي نتيجة أولية للنداء الذي أطلقه المغرب في أبريل 2007 من أجل ملائمة الحلف مع بيئته والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات شركائه الجدد. كما اعتبر المسؤول المغربي أن منطقة المتوسط التي تزخر بمؤهلات بشرية وحضارية وثقافية واقتصادية هامة، تشهد

¹ - العرب، "الناتو يعزز تعاونه العسكري مع تونس لمواجهة الإرهاب"، لندن: جريدة العرب، السنة 36، العدد 9575، 2014/05/31، ص2.

² - الشرق الأوسط، "اجتماع بين المغرب وحلف شمال الأطلسي في بروكسل"، لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد 9475، 2004/11/06.

تحولات سوسيو-اقتصادية عميقة وتحديات جديدة متمثلة على الخصوص في بروز الإرهاب الدولي والنزاعات وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، مضيفا أن "الظرفية الحالية تستدعي معالجة هذه الآفات على صعيد إقليمي، بل ودولي" (1).

أما في الأشهر الأخيرة، فقد قالت أوانا لونغيسكو الناطقة الرسمية باسم حلف شمال الأطلسي أن المغرب "شريك إستراتيجي أساسي لحلف شمال الأطلسي وقوة فاعلة في الحوار المتوسطي". وأبرزت الناطقة الرسمية باسم حلف شمال الأطلسي أن التعاون مع المغرب يتمحور بالأساس حول مكافحة الإرهاب وتجار الهجرة غير الشرعية عن طريق التنسيق وتبادل المعلومات بين الطرفين حول الجماعات المسلحة المتطرفة وعصابات تهريب البشر. أما جايمس أباتوراي، نائب الكاتب العام المنتدب في الشؤون السياسية والسياسة الأمنية لحلف شمال الأطلسي، فقد أشار إلى الجهود التي يبذلها المغرب وانخراطه الفعال من أجل السلم في حوض المتوسط (2).

وقال المقدم هنري لامباري في نفس السياق -المسؤول العسكري بمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)- يوم 2014/09/15 ببروكسل، أن التعاون الميداني بين الحلف والمغرب في "مستوى ممتاز". ونوه المسؤول بمكتب الشراكات الإقليمية التابع لشعبة التعاون والأمن الإقليمي لدى هيئة الأركان الدولية -قسم الحوار المتوسطي-، بمشاركة القوات المغربية سنة 2012 في 42 برنامجا من برامج التعاون العسكري للحلف التي تدخل ضمن "قائمة الشراكة والتعاون" (بي.سي.إم)، وفي 59 برنامجا سنة 2013، و25 برنامجا بداية 2014. وأشار المسؤول، إلى أن كلا من المغرب والحلف حددا أهدافا واضحة بصفة مشتركة فيما يخص التعاون الميداني تتمثل في "برنامج التعاون الخاص" بين المنظمة والمغرب (2010)، و"برنامج الشراكات والتعاون الخاص" (2013)،

¹ - الرياض، "الرباط: ندوة الحوار المتوسطي تؤكد التعاون بين المغرب وحلف الأطلسي"، الرياض: جريدة الرياض، العدد 14403، 2007/12/30.

² - سمير هلال، "حلف شمال الأطلسي: المغرب شريك إستراتيجي لا محيد عنه في الحوار المتوسطي لمواجهة الأخطار التي تتهدد جنوب المتوسط"، و.م.ع، 2015/03/12، نقلا عن الموقع: <http://www.maroc.ma/ar/>، 2015/04/28، 12:00.

ومصادقة الحلف على مشاركة المغرب في أرضية "العمل البيني المنسق" في 7 جويلية 2014. كما شارك المغرب في عملية (أكتيف إنديفور) بالمنطقة المتوسطية (2009)⁽¹⁾.

وفي 2015/05/04، أكد الممثل الدائم لإيطاليا لدى مجلس شمال الأطلسي، غابرييل شيكشييا، أن «المغرب يمثل قيمة مضافة بالنسبة للئاتو». كما شدد الممثل الدائم لفرنسا لدى مجلس شمال الأطلسي، جان بابتيست ماتيني، على الدور النشط الذي يضطلع به المغرب كشريك حيوي لهذه المنظمة.

وفي مداخلة لهم، حدد خبراء ومسؤولون عسكريون مجالات التعاون بين المغرب وحلف الناتو، والتي على رأسها برنامج «العلم في خدمة السلم والأمن»، الذي يدعم مشروعا مشتركا بين المغرب وموريتانيا ويهم تطوير تكنولوجيا جديدة لتخزين طاقة الرياح في الصحراء -وهو مشروع بدأ العمل به سنة 2007 بمشاركة علماء من فرنسا وألمانيا وموريتانيا وتركيا والمغرب -.

وبالنظر إلى حجم المشروع وكلفته الاستثمارية، كشفت المستشارة الأولى لبرنامج «العلم من أجل السلم والأمن»، دينييز يوكسل بيتن، عن اعتزام المنظمة اقتراح هذا المشروع الذي وصفته بـ«الرائد» على الشركاء الدوليين من أجل إقناعهم بجدواه وتمويله⁽²⁾.

أما في الحالة الجزائرية، فقد أكدت هذه الأخيرة عام 2006 وعلى لسان وزيرها للخارجية آنذاك محمد بجاوي "الذي افتتح أشغال يومين دراسيين في الندوة التقييمية التي احتضنتها الجزائر العاصمة يومي 3 و4 جانفي 2006 حول واقع وآفاق التعاون بين الجزائر وحلف الأطلسي، رغبتها في الاستفادة من خبرة الحلف الأطلسي في مسار تحديث واحترافية الجيش الجزائري والمؤسسة العسكرية. كما لم يخف ممثل عن وزارة الدفاع الجزائرية حاجة الجزائر إلى الحصول على مزيد من الدعم من الحلف الأطلسي لتحديث قواتها المسلحة ضمن مسار احترافية الجيش وتعزيز إجراءات

¹ - المغرب السياسي، "المغرب-الناتو: هذه هي برامج التعاون الميداني"، 2014/09/17، نقلا عن الموقع:

<http://www.ahdath.info/?p=21004>, 2015/04/29, 12:01.

² - محمد حجيوي، "في لقاء خصصه لعلاقاته الإستراتيجية بالرباط: الناتو... المغرب قدم لنا معلومات هامة عن الساحل... لكننا مع الأسف لم نأخذ بها"، المغرب: جريدة بيان اليوم، نقلا عن الموقع:

http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=39

448، بتاريخ: 2015/05/06، 10:06.

الثقة بين الطرفين، وتكثيف التعاون في مجال الاستعلامات. كما أن واقع التعاون في الميدان العملياتي أمنيا ودفاعيا، ورغم تطوره بين الطرفين، يبقى في حاجة إلى مزيد من الجهد، بل ملحا بالنظر إلى تفاقم الآفات مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة وشبكات الدعم اللوجستيكي والهجرة غير الشرعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي 2008/06/15 وخلال ندوة حول "الأمن بالحوار: دور المؤسسات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي" بالجزائر العاصمة التي احتضنها مجلس الأمة بغرفتيه وبالتعاون مع قسم الدبلوماسية العامة بمنظمة حلف شمال الأطلسي، تم اقتراح إنشاء نظام للوقاية من الأخطار التي تهدد المنطقة. كما اتفق المشاركون على إقامة لجنة ثنائية بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي لمباشرة "حوار بطابع خاص" من شأنه أن يحدد "حاجيات وتطلعات الطرفين". وفي ختام أشغال هذا اللقاء تم التأكيد على أن "التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي قد تم مباشرته كما أنه يتوفر على كفاءات كبيرة". كما اتفقت الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي على إقامة تعاون في كافة المجالات بهدف العمل سويا على إيجاد حلول مشتركة لمجمل الأخطار التي يواجهها الطرفان. حيث أكد رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة في هذا الصدد مصطفى شلوفي قائلا: "أمنا الخاص مرتبط بأمن المتوسط"⁽¹⁾.

وخلال نفس الندوة أكد الأمين العام بوزارة الشؤون الخارجية مجيد بوقرة استعداد الجزائر للتعاون مع حلف الأطلسي مشيرا إلى أن منطقة المتوسط تواجه عدة تحديات⁽²⁾.

أما فيما يخص العلاقات الموريتانية-الأطلسية، فقد مثل 14 جويلية 2005 أول زيارة رسمية يقوم بها أمين عام لحلف الناتو إلى هذه الدولة، حيث أجرى خلالها دي هوب شيفر، محادثات مع الرئيس الموريتاني، معاوية ولد سيد، ومع أحمد تايا وغيرهم من أعضاء مجلس الوزراء الموريتاني حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك.

¹ - المساء، "اختتام أشغال الندوة حول الحوار المتوسطي: لجنة ثنائية بين الجزائر وحلف الأطلسي لتحديد حاجيات الطرفين"، الجزائر: جريدة المساء، د.ع، 2008/06/17.

² - سهام مسيعد، "مصطفى شلوفي يدعو إلى توضيح الرؤية حول الحوار المتوسطي"، الجزائر: صوت الأحرار، د.ع، 2008/06/16.

وركزت هذه المحادثات على قضيتين رئيسيتين، هما: أولاً: سبل مواصلة تعزيز التعاون بين حلف الناتو وموريتانيا في مجالات عدة، لاسيما التدريب والإصلاح الدفاعي؛ وثانياً: السبل الكفيلة بتمكين المجتمع الدولي من تعزيز تعاونه من أجل مكافحة الإرهاب بفاعلية أكبر⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك، فقد "أعلنت موريتانيا بأن العلاقات مع حلف شمال الأطلسي قد ازدادت متانة نظر لما يجمعها بحلف الناتو من أهداف مشتركة. وقال الأمين العام لوزارة الخارجية الموريتانية عالي ولد هبيرة بأن التعاون بين موريتانيا وحلف الناتو قد تعزز بعد التوقيع على برنامج التعاون بين الطرفين في جويلية 2010، وهو البرنامج الذي يبلغ تمويله مليونين وثلاثمائة ألف يورو والمعروف بالصندوق الائتماني الخاص. وقال ولد هبيرة في كلمة له أثناء ندوة في قصر المؤتمرات حول الشراكة بين موريتانيا وحلف شمال الأطلسي، بأن موريتانيا تعتبر حلف الناتو "شريكا متميزا نظرا لخبرته وقدرته في مجال الأمن، مما سيمكن من رفع التحديات والمخاطر التي تهدد أمننا المشترك، ويساهم في تعزيز الشراكة القائمة بين موريتانيا وحلف شمال الأطلسي وذلك في إطار الحوار الأطلسي".

يضاف إلى ذلك ما أكدته منسق برنامج الحوار الأطلسي في حلف الناتو، نيكولاس دي سانتيس، يوم 2012/02/22، أن التعاون بين نواكشوط والناتو «يدور في محاور مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود»⁽²⁾.

كما أعلنت وكالة وزارة الخارجية الموريتانية العالية بنت منكوس في أعمال ملتقى مشترك بين موريتانيا وحلف شمال الأطلسي (ناتو) في العاصمة الموريتانية نواكشوط يوم 2014/12/15 أن بلادها: "التي انضمت قبل 20 عاما للحوار المتوسطي، ترى أن هذا اللقاء مناسبة لاستحضار خلاصة حصيلة وآفاق الحوار المتوسطي وعلاقات هذه المنظمة بموريتانيا". ومن جانبه أوضح الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وسياسة الأمن في حلف (الناتو) تراسيفولس تيري ستاماتو

¹ - حلف شمال الأطلسي (ناتو)، "أول زيارة لأمين عام لحلف الناتو إلى موريتانيا"، 2005/07/14، نقلا عن الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي: http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_21507.htm?selectedLocale=ar، بتاريخ:

2015/05/06، 11:45.

² - العرب اليوم، "منسق «الأورو متوسطي»: التعاون مع موريتانيا يهدف إلى إرساء الاستقرار"، عمان: جريدة العرب اليوم، د.ع، 2012/02/23.

بولوس أن هذا اللقاء سيفتح الفرصة من جديد للطرفين للإطلاع على أهم الإنجازات التي تحققت في إطار التعاون الثنائي والتفكير في مواجهة أهم التحديات التي تواجههما⁽¹⁾.

أما مؤخرا، فقد أشرف الأمين العام لوزارة الداخلية واللامركزية محمد الهادي ماسينا يوم 2015/01/29 بمقر الوزارة في نواكشوط، على الانطلاقة الفعلية للمرحلة الأولى من المركز العملياتي لليقظة وتسيير الكوارث في موريتانيا. ويهدف هذا المركز الممول في إطار التعاون بين موريتانيا وحلف شمال الأطلسي وكندا وفرنسا، إلى وضع آليات تمكن من تسيير الأزمات ومتابعة الكوارث ودراستها بشكل فوري ومباشر. حيث يغطي في مرحلته الأولى، نواكشوط ونواذيبو وروصو والنعمة. ليتم تعميمه وتطويره بشكل متوازن على عموم التراب الموريتاني حسب الحاجة⁽²⁾. إضافة إلى كل ما سبق من برامج التعاون الثنائي، فقد صرح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ في 14 ديسمبر 2014 خلال الاحتفال بالذكرى العشرين للحوار الأطلسي على: "مساعدة شركائنا في تحديث قطاعي الدفاع والأمن في بلدانهم. كما يجب علينا الاستمرار في توثيق التعاون بين قواتنا المسلحة بما في ذلك التدريبات والتمارين المشتركة. وعلى وجه التحديد، أود أن يتنامى التعاون بيننا في العمليات البحرية كي يساهم تضافر مهاراتنا العسكرية المتنوعة في حماية مصالحنا الاقتصادية المشتركة"⁽³⁾.

إن هذا التصريح يؤكد بشكل واضح التوجه الأمني والعسكري لدول حلف شمال الأطلسي فيما يخص حلول الهجرة غير الشرعية، وإهمالهم بالتالي للاعتبارات الأخرى، التي تعتبر الأهم والكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة بالكامل أو التقليل منها بشكل أكثر جدية. غير أن هذا ليس من شأنه أن يمنع دول جنوب المتوسط الأعضاء في الحوار على دفع هذه العملية بشكل أكبر من أجل

¹ - المرصد، "ملتقى مشترك بين موريتانيا والناتو يناقش الأمن على ضفتي المتوسط"، 15 ديسمبر 2014، نقلا عن الموقع: <http://www.almarsd.net/show169163.html>، بتاريخ: 2015/04/30، 11:30.

² - الوكالة الموريتانية للأنباء، "الانطلاقة الفعلية للمركز العملياتي لليقظة وتسيير الكوارث في موريتانيا"، نواكشوط: الوكالة الموريتانية للأنباء، 2015/01/29، نقلا عن الموقع:

http://www.ami.mr/index.php?page=Depeche&id_depeche=37675، 2015/04/28، 11:58.

³ - جريدة الحياة السعودية، "جنز: الحاجة إلى التعاون بين الدول العربية وحلف الأطلسي"، نقلا عن الموقع: <http://alhayat.com/Opinion/Writers/6243758/>، بتاريخ: 2015/01/10، 18:26.

الاستفادة منها قدر الإمكان في مجال الدفاع وحماية الحدود والشواطئ، حيث يظل هذا الحوار فرصة هامة لدول الجنوب لتطوير دفاعاتها وتحديثها أو على الأقل الاستفادة من خبرات نظيراتها شمال المتوسط، ومن ثم العمل من خلالها على الحد من الهجرة غير الشرعية في الحوض. كما لا يخفى الاستفادة بعض الدول كموريتانيا والمغرب من مشاريع اقتصادية هامة في إطار هذا الحوار.

وعن مساهمة الهجرة -القانونية- في تقوية آفاق التعاون والتبادل بين الصفتين، يرى محمد خشاني، أن "ظهور نخبة من المهاجرين المغاربة تفتح آفاقا جديدة للتعاون والشراكة بين الدول المصدرة والمستقبلة لموجات الهجرة.

وعلى هذا الأساس، فإن الكفاءات المغتربة، لقاء عودة فعلية أو افتراضية، والشباب المنحدرين من الهجرة، حيث الإدماج المهني والاجتماعي يرفع من حجم المبادرات، يمكنهم أن يصبحوا فواعل الوصل من نوع جديد بين الدول الأصلية والدول المستقبلية"⁽¹⁾.

وبالعودة إلى مبادرات التعاون بين كل دولة مغربية -غرب المتوسط- وحلف شمال الأطلسي، نلاحظ بشكل واضح أن هذه الدول الشريكة في الحوار الأطلسي، قد استفادت من عدة مشاريع بالتوازي مع متطلبات مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي، إضافة إلى الجريمة المنظمة غرب المتوسط. إذ أن هذه الدول المغاربة قد استغلت هذه الفرصة التي سنحت لها للتعاون مع حلف الناتو، وعرضت على الأخير المساعدة في مجالات مختلفة، كل حسب حاجته، وذلك حسب ما نص عليه الحوار الأطلسي.

فقد استفادت تونس مثلا من تسوية وضعية العديد من مواطنيها المقيمين في إيطاليا إضافة إلى تكوينهم في مهن وحرف مختلفة، إضافة إلى معدات حديثة لحرس الشواطئ، مع دعم دبلوماسي وتدريب عسكري وتكوين ضباطها على يد حلف شمال الأطلسي. من الناحية الأخرى نرى أن المغرب قد استفاد من "برنامج التعاون الخاص" إضافة إلى "برنامج الشراكات والتعاون الخاص"، دون نسيان مشروع تخزين طاقة الرياح الذي يعتبر مشروعا هائلا في حد ذاته. وعن الجزائر، فقد

¹- Mohamed KHACHANI, "Dialogue sur la coopération migratoire en méditerranée occidentale: des liens entre migration et développement", Rabat: Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations, D.N.C, p13.

استفادت هذه الأخيرة من الخبرة العسكرية لحلف الأطلسي، إضافة إلى استفادتها منه في إطار مسار تحديث جيشها. أما موريتانيا فقد استفادت من مشروع "الصندوق الائتماني الخاص"، وهو مشروع ذو تكلفة مالية ضخمة، فضلا عن "المركز العملياتي لليقظة وتسيير الكوارث"، وغيرها من المشاريع المستقبلية قيد المشاورات بين دول جنوب المتوسط الغربي الشركاء في الحوار الأطلسي وحلف الناتو.

ما يؤخذ على هذه المبادرات والمشاريع أنها في معظمها قد تم إطلاقها في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، رغم أن الحوار الأطلسي قد تم إطلاقها عام 1994. ويعود السبب في ذلك إلى أن أحداث واشنطن ونيويورك -التي أصبحت تربط بالإرهاب الإسلاموي- قد ساهمت في تضخيم التهديد الإرهابي الدولي من جهة، وربطته بالدول العربية والإسلامية من جهة أخرى. وبما أن دول جنوب المتوسط هي كذلك، فإن خوف الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، بكونها المستقبل الأول لحركات الهجرة الآتية من هذه الدول، دفع بحلف شمال الأطلسي إلى تعزيز تعاونه مع جنوب المتوسط في إطار آلية سبق له وأن أطلقها، من أجل العمل معا على اتقاء التهديدات الآتية من جنوب المتوسط نحو أوروبا مع موجات الهجرة غير الشرعية. بمعنى أن معظم هذه المبادرات تهدف في شقها الأكبر إلى "اتقاء شر" جنوب المتوسط أكثر من كونها مشاريع تعاونية مشتركة.

وإلا فلماذا تعززت بعد 2001، وليس قبل ذلك؟. مما يستدعي على دول جنوب المتوسط الشركاء في الحوار الأطلسي أن تكون أكثر حذرا في التعامل مع دول الحلف، وأن تدرس كل مبادرة تعرض عليها في إطار الحوار دراسة عميقة قبل الموافقة عليها. وذلك نظرا لكون الهدف النهائي لإعادة تفعيل هذا الحوار لم يتضح بعد.

ثانيا: تكاليف الشركاء المتوسطيين من الشراكة لمكافحة الهجرة غير الشرعية
غرب المتوسط في إطار الحوار الأطلسي:

تعتبر نظرية التبعية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، وتكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز،

ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين⁽¹⁾. وفي هذا الصدد، وتأكيدا على النزيف الذي تعاني منه الدول المغاربية من هجرة كفاءاتها نحو دول الاتحاد الأوروبي، نشر CREAD تقريرا بعنوان "هروب الأدمغة والتنمية في فضاء الاتحاد المغاربي: حالة الجزائر، La fuite des cerveaux et le développement dans l'espace de l'UMA: le cas de l'Algérie"، والذي تم إنجازه من طرف فريق بحث بإشراف من طرف محمد صايب، وقد قدم في الجزائر العاصمة يوم 2015/04/14. حيث يوضح التقرير أن: "267799 جزائري ذو مستوى عال متواجدون في أوروبا، بينهم 1,2% متحصلون على شهادات دكتوراه PHD. ومن بين هذه الكفاءات هناك 24% ذوي جنسية جزائرية، في حين أن الـ 75% الأخرى يتمتعون بجنسية البلد المضيف، ومن بينهم 48% يملكون هذه الجنسية منذ الولادة. ففي فرنسا مثلا هناك 10318 طبيب من بينهم 27% تم تكوينهم في الجزائر. ومن الإحصائيات التي نشرتها نقابة الأطباء الفرنسية عام 2004، فإن هناك 54186 طبيبا مولودين خارج فرنسا، ما يمثل 26% من الطاقم، من بينهم 40% من أصول مغاربية. كما أن هذه الفئة من المهاجرين الجزائريين في أوروبا كلهم مندمجون بشكل جيد، ومنهم إيطارات أو الذين يزاولون نشاطات فكرية بنسبة 34%، في حين أن 14% هم عاملون"⁽²⁾.

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الأرقام أن إدراج مسألة الهجرة غير الشرعية في إطار الحوار الأطلسي، تنطوي على مخاطر وتكاليف باهظة في بعض الأحيان للدول الجنوبية. حيث تتمثل هذه الخسائر بشكل عام في تضييع أدمغة صرفت عليها هذه الدول الملايير لتكوينها، إضافة إلى الخسائر البشرية الناجمة عن سماح دول المصدر لدول الاستقبال بتبني 'الإجراءات اللازمة' لإيقاف قوارب الهجرة السرية، وما يعنيه ذلك من استعمال الأسلحة عند الضرورة، أي تفجير القوارب وقتل المهاجرين أو إطلاق النار عليهم، أو احتجازهم في ملاجئ لا تحتوي على أدنى شروط الحياة

¹ - عياد محمد سمير، مرجع سابق.

² - Madjid MAKEDHI, "La fuite des cerveaux algériens quantifiée", **El Watan**, N° 7457, 24^{ème} année, Mercredi 15 avril 2015, p3.

بما لا يتماشى مع حقوق الإنسان، حيث أن "التركيز المستمر ضمن سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهجرة، قد انعكس على تعزيز الحدود، بدلا من ضمانات حقوق الإنسان"⁽¹⁾. فضلا عن فرض دول الاستقبال بعض السياسات على دول العبور أو المصدر والتحكم في بعض القضايا الداخلية، واستخدامها كنقاط ضغط عليها. حيث أن الاتفاق بين دول المصدر أو العبور مع دول الاستقبال في إطار الحوار، يعني السماح بقدر انتقائي من المهاجرين الشرعيين نحو أوروبا كما أشرنا إليه، وهذا القدر يعني كفاءات وإطارات هذه الدول واليد العاملة التي تملكها دون غيرها، مما لن يوقف قوارب الهجرة غير الشرعية، كما سيستنزف الثروة البشرية لدول الجنوب، كما هو عليه الحال الآن.

وتأكيدا على ذلك يرى أصحاب نظرية الهجرة الدولية خاصة ما تعرف بـ *La théorie endogène* "أن هجرة العمال ذوي الكفاءات له تأثير إيجابي دائم على اقتصاديات المجتمعات المستقبلية، فكلما استقطب بلد معين رأس المال البشري، أي معارف وخبرات الأفراد المتنوعة، كلما كان تطوره سريعا. حيث أن هجرة اليد العاملة خاصة المؤهلة يمكن أن تساهم في عملية تطور المجتمعات من خلال أنها:

- (1) تسمح بتنوع التخصصات في الدول التي تتوجه إليها.
- (2) الانتقال الدولي للمعرفة والخبرات.
- (3) تسمح بالتكيف مع تطور احتياجاتها الاقتصادية"⁽²⁾.

وهذا ما يفسر بالتالي عدم سعي الدول الأوروبية المتوسطة المستقبلية للهجرة إلى إيقاف هذه الظاهرة بشكل كلي، فهذا الأمر لن يكون لصالحها. حيث أن هذه الدول بحاجة إلى الكفاءات

¹ - منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان"، 2010، نقلا عن الموقع:

<http://www.hrw.org/en/node/81360>، بتاريخ: 2015/02/21، 13:37.

² - Centre Administratif RENE WERNER, "Pour une politique d'immigration et d'intégration Active", citing:

http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/5th-enlargement/facts-figures-figures/immigration2006_11/04/2015_12:38.

الجنوبية 'الرخيصة'، والتي يكون الخاسر من 'الاتفاق حول تصديرها' بشكل قاطع دول الضفة الجنوبية، وهي خسارة فادحة لا تعادلها خسارة الملايين في الصفقات التجارية غير العادلة. والجدول التالي يوضح بشكل عام مكاسب الدول جنوب المتوسط الغربي من الحوار الأطلسي، وكذا التكاليف الناجمة عن انخراطها فيه:

جدول رقم (5): تكاليف ومكاسب دول جنوب المتوسط الغربي (الدول المغاربية) من الحوار الأطلسي:

مكاسب دول جنوب المتوسط الغربي من الحوار الأطلسي	تكاليف دول جنوب المتوسط الغربي من الحوار الأطلسي	
- الاستفادة من المعدات والأجهزة المتطورة لحرس الحدود والشواطئ التابعة لحلف الناتو. - الاستفادة من التدريبات المشتركة مع الحلف في تطوير الكفاءات والقدرات العسكرية لدى الدول الشركاء. (مثال: التدريبات المشتركة مع تونس، المغرب، الجزائر وموريتانيا). - الانفتاح على المستجدات في عمليات الإنقاذ البحري. - زيادة الخبرة في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وحماية النقل البحري (خاصة في إطار مبادرة المسعى النشط). - الاستفادة من مساعدات أخرى (موريتانيا: المركز العملياتي لليقظة وتسيير الكوارث... الخ).	- الالتزامات الناتجة عن اندماج قوات بعض الدول المغاربية في جيش الناتو، وما يعنيه ذلك من التدخل في مناطق الأزمات أينما وجدت، أي تحمل هذه الدول لأعباء مالية لا طائل منها، إضافة إلى خسائر بشرية محتملة، فضلا عن أزمات دبلوماسية مع الدول المعنية بالأزمات في بعض الأحيان. (مثال: مشاركة تونس والمغرب في سفور وكفور، دارفور...). - إمكانية خضوع الدول الشركاء في الحوار الأطلسي بحد ذاتها للتفتيش الأمني من قبل قوات الحلف، وهو ما رفضته الجزائر عام 2009. - مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول المغاربية من قبل السفن الحربية للناتو المتواجدة في عرض المتوسط، لحجج أمنية.	في الميدان الأمني
- الاستفادة من مشاريع تنمية عديدة بتمويلات هائلة. (المغرب: برنامج لتخزين طاقة الرياح في الصحراء، موريتانيا: الصندوق الائتماني الخاص بقيمة مليونين و300 ألف يورو. والصندوق الائتماني لتمويل أنشطة التعاون).	- إطلاق استثمارات اقتصادية في دول الجنوب في إطار اتفاقيات التعاون التي ينص عليها الحوار يكون المستفيد الأكبر منها عادة الدول الأوروبية، والنتيجة استنزاف ثروات هذه الدول واستغلال يدها العاملة الرخيصة. - إعاقة السفن التجارية الآتية من وإلى الدول المغاربية عن طريق التفتيش	في الميدان الاقتصادي

	الطويل أحيانا، وما يعنيه ذلك من خسارة ملايين الدولارات. - صرف الملايين على التدريبات العسكرية المشتركة وتكوين الضباط في كليات الحلف، بدلا من إصلاح الوضعيات الاقتصادية المتدهورة للدول المغاربية.	- تقادم دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في الحلف لمساعدات مالية بشكل ثنائي للدول المغاربية لمساعدتها على الحد من الهجرة غير الشرعية نحوها (إيطاليا-تونس، إسبانيا-المغرب).
في الميدان الثقافي، التكنولوجي والعلمي	- استنزاف الكفاءات المغاربية بشكل حاد نتيجة اتفاقيات "الهجرة الانتقائية" نحو دول الاتحاد الأوروبي (عد إلى تقرير CREAD حول هجرة الأدمغة المغاربية). - التبعية العلمية والتكنولوجية للدول الأوروبية الناتجة عن استيراد المعدات الحديثة الجاهزة دون العمل على نقل تكنولوجيا تصنيعها.	- تدريب وتكوين الكفاءات العلمية والمهنية، والمساهمة في تنمية دولها الأصلية في حالة العودة (تونس-إيطاليا). - الاستفادة من برامج ك"العلم في خدمة السلم والأمن" لحلف الناتو. - التسريع من وتيرة تحديث المدن الكبرى للدول المغاربية في حال حسن الاستفادة من التقدم الأوروبي.
في الميدان الاجتماعي	- تعرض المهاجرين الشرعيين المغاربة والذين انتقلوا إلى أوروبا وفق اتفاقيات أطلسية-مغاربية للاضطهاد الديني والعنصري، دون حتى إمكانية إثبات ذلك للدفاع عنهم. - خلق نوع من الفوضى الداخلية والانقسام الاجتماعي نتيجة السعي للهجرة نحو أوروبا، بعد الاتفاقيات التي تنص على السماح بقدر معين من الهجرة الشرعية نحو دول الاتحاد الأوروبي (المثال التونسي-الإيطالي).	- تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين الذين سبق لهم الوصول إلى دول الاستقبال. والسماح بقدر معين من الهجرة الشرعية نحو دول الاتحاد الأوروبي سنويا (الاتفاق التونسي-الإيطالي). - تكوين شريحة من الأوروبيين ذوي الأصول المغاربية، والتي من شأنها أن تؤثر في قرارات دول الاتحاد ومحريات الأحداث فيها بما يخدم مصالح دولها الأصلية.
في الميدان السياسي	- إمكانية منح الأحقية لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في حلف شمال الأطلسي للتدخل في الشؤون الداخلية لدول جنوب المتوسط الغربي بحجة حماية حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية بها، والتي يعتبر انتهاكها أحد	- المساهمة في أمن واستقرار المتوسط الغربي، وتفعيل العلاقات الدبلوماسية مع الشركاء الأوروبيين من خلال تبديد الأفكار الخاطئة بين الطرفين.

- خلق فضاء للتقارب السياسي من أجل لعب دور أكبر في مجريات السياسة العالمية. - حل الخلافات السياسية جنوب/شمال أو جنوب/جنوب في إطار الحوار الأطلسي، بما يجنب الدول المتوسطية النزاعات المختلفة والتوترات على مختلف الأصعدة.	أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. - استخدام ورقة الهجرة غير الشرعية كوسيلة ضغط على الدول المغاربية لتقبل بعض قرارات الحلف، بما يعني "التبعية" له بشكل أو بآخر. - فقدان الدول المغاربية لزام الأمور في الفضاء المغاربي والمتوسطي على وجه العموم.	
---	--	--

الخلاصة:

رغم قدم التخوف الأوروبي من موجات الهجرة -الشرعية وغير الشرعية- الآتية من دول جنوب المتوسط الغربي، حيث المستعمرات القديمة لدول الاتحاد. فإن هذا التخوف قد ازداد، واكتسب طابعا دينيا بشكل واضح وأكثر تطرفا بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، التي استهدفت الولايات المتحدة.

ووفق نظرية عولمة التهديدات، فقد قامت الولايات المتحدة بجعل الدول الأوروبية تعلن حالة طوارئ ضد الإرهاب الدولي. ما جعل المتوسط بالتالي مسرحا لـ "الحرب العالمية ضد الإرهاب" الذي تم ربطه بسرعة بالحركات الإسلامية المتطرفة، وحتى بالإسلام في بعض الأحيان.

ونظرا لكون المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط متجهين بذلك نحو الدول الأوروبية للاستقرار و/أو العمل فيها، مسلمين في ديانتهم. فإن هذا التخوف من الهجرة غرب المتوسط أصبح له ما يبرره لدى الدول الأوروبية.

وعن "الحوار الأطلسي"، المبادرة التي أطلقها حلف شمال الأطلسي عام 1994 مع سبع دول متوسطة -منها 4 دول مغربية-، فقد دخل هذا الاهتمام فيه بالهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، بعد تأكيد إمكانية انتقال عناصر إرهابية ضمن المهاجرين غير الشرعيين من دول غرب الضفة الجنوبية للمتوسط نحو الضفة الشمالية، لتنفيذ أعمال إرهابية تكلفهم بها أحد الجماعات الإرهابية المتطرفة العديدة، والتي تتخذ من بعض دول الجنوب والساحل الإفريقي مقرا لها.

هذه النظرة الأمنية لدول حلف شمال الأطلسي تفسر بوضوح أسباب عودة اهتمام الحلف بهذا الحوار الذي أطلقه سبع سنوات قبل 11/9. كما تفسر كذلك أسباب إدخال الهجرة غير الشرعية (التي لم تكن ضمن محاور العمل المشترك عند انطلاق الحوار الأطلسي) في السنوات الأخيرة الماضية كأحد المواضيع الأساسية والهامة، والتي دعت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في الناتو إلى ضرورة التعاون بشأنها والعمل معا على الحد منها، والذي اعتبرته أمرا ملحا، ويتطلب حولا مستعجلة، وفعالة.

بالتالي، وعلى هذا الأساس، فقد عمل حلف شمال الأطلسي على وضع ميكانيزمات خاصة كما قام باستحداث وسائل أخرى للعمل من خلالها ومع شركائه المتوسطيين على مواجهة التهديدات الأمنية التي يعرفها غرب المتوسط -حسب الإدراكات الأمنية للحلف-، والتي كانت من بينها تكثيف التدريبات العسكرية المشتركة في عرض البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى ما يسمى بمبادرة المسعى النشط التي تطرقنا إليها، حيث لابد من الإشارة إلى أن هذه الوسائل وجدت في البدء بهدف مواجهة الإرهاب الدولي في الحوض المتوسطي، ثم تم توسيع أهدافها لتشمل مكافحة الهجرة غير الشرعية كذلك.

ويبقى أن سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط لا يزال محل نقاش واختلاف بين دول جنوب المتوسط الأعضاء في الحوار الأطلسي ونظيراتها من دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، فرغم تصريحات هذه الأخيرة بضرورة دعم برامج التنمية والديمقراطية وكذا ترقية حقوق الإنسان والحريات العامة كأهم السبل الكفيلة بالحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، فإن ممارساتها على أرض الواقع مازالت يغلب عليها الطابع العسكري واستخدام الوسائل الصلبة فضلا عن المحتجزات بما لا يتوافق مع حقوق الإنسان، في حين تبقى دول الجنوب تفضل حلول التنمية والمساعدات المالية لتخطي حالات العجز التي تعاني منها والتي تعتبر السبب الرئيسي للهجرة، غير أنها تجد نفسها مجبرة على اتباع دول الاتحاد الأوروبي في تفعيل الوسائل الأمنية لمواجهة هذه الظاهرة والتي ترى أنها أكثر فعالية من غيرها، رغم أن الواقع يثبت فشلها في كل مرة. وبالعودة لدول جنوب المتوسط الغربي الأعضاء في هذا الحوار الأطلسي، فإن الالتزام بمثل هذا التعاون ستكون له نتائج الإيجابية والسلبية عليها. فالالتزام باتفاق من هذا النوع سيؤدي بطريقة أو بأخرى إلى استنزاف أدمغتها بطريقة قانونية، كما أن أي مساعدات مالية أو من نوع آخر سيخلق نوعا من التبعية للدولة المانحة، فضلا عن إمكانية ضغط الدول الأوروبية عليها بدعوى حقوق الإنسان أو الديمقراطية. أما من حيث المكاسب، فإن التدريبات التي تخوضها كل دول جنوب المتوسط الغربي مع حلف الناتو من شأنه أن يطور من القدرات الدفاعية لها، فضلا عن

إمكانية استفادتها من أسلحة جديدة ومتطورة في كل مرة، إضافة إلى استفادتها من مشاريع تنمية هامة كما هو الحال في المغرب وموريتانيا.

من هنا، يبدو واضحاً أن الحوار الأطلسي يعتبر مغامرة لا بد على الدول جنوب المتوسط الغربي - المغاربية - خوضها، غير أنها مطالبة بحسن استغلالها بما يضاعف من مكاسبها ويقلل من تكاليفها.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الهجرة - كما أشرنا إليه في هذه الدراسة - هي إذن ظاهرة طبيعية وجدت منذ وجود الإنسان، وهي ظاهرة تحركها دوافع اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية. كما أنها من حق كل إنسان في إطار بحثه عن ظروف معيشية أفضل، وسعياً منه إلى ما يحفظ بقاءه وما يضمن له كرامته. وقد أصبح هذا النشاط البشري في السنوات الأخيرة محل إصااق صفة "سرية" أو "غير شرعية" أو "غير قانونية"، للتعبير عن حركة دخول غير مصرح بها إلى إقليم بلد معين للإقامة أو العمل فيه. ما دفع بالدول المعنية باستقبال المهاجرين بأعداد هائلة في بعض الأحيان إلى تبني سياسات صارمة للحد منها، والتعاون مع البلدان المعنية بتصدير الهجرة في أحيان أخرى. وهو بالتالي حال القارة الأوروبية، المستقبل الأول لحركة الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة. وما "الحوار الأطلسي" إلا أحد تلك الوسائل التي عمدت الدول الأوروبية - لاسيما تلك المعنية بالدرجة الأولى بهجرة دول جنوب المتوسط إليها - إلى إتباعها من أجل الحد منها إلى جانب مبادرات أخرى على غرار مسار برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط، سياسة الحوار الأوروبية... وغيرها.

فالهجرة غير الشرعية حسب هذه الدول تمثل تحدياً أمنياً معقداً جداً يواجه أوروبا، ويعود ذلك إلى أسباب عدة:

1- أن اندلاع الحروب الأهلية واختيار أنظمة بعض الدول على سبيل المثال، يمثلان تربة خصبة وملجأ آمناً للجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية، كما أنها تعد مصدراً لتدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية. وهكذا فإن التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي مرتبط على نحو متزايد بالإرهاب المحلي. لهذا فإن هذه التهديدات الأمنية المتنوعة مرتبطة بعضها ببعض في الوقت نفسه. بمعنى أن الهجرة غير الشرعية إن لم تمثل تهديداً بحد ذاتها، فقد تمثلها لعناصر إرهابية نحو أوروبا أو أعضاء في تنظيمات الجريمة المنظمة.

2- أن هذه التهديدات الأمنية هي تحديات اجتماعية-اقتصادية بالدرجة الأولى وليست عسكرية-تقنية.

فالحروب الأهلية، الإرهاب، الهجرة والجريمة المنظمة، جميعها تحركها الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل التعامل الأوروبي معها من أجل الحد منها غاية في الصعوبة، لكون أقوى الأسلحة لن تفيد في شيء لإيقافها، مما يجعل من الملح البحث عن وسائل حل أخرى تكون من نفس طبيعة التهديد (اجتماعية-اقتصادية وسياسية خاصة).

يضاف إلى ذلك محاور أخرى للانتقادات الموجهة إلى الحوار المتوسطي، ومن بينها:

- قلة المعلومات حول التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف التي تتابعها منظمة الحلف الأطلسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

- انعدام التشاور لدى ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار.

- عدم الأخذ بعين الاعتبار بصفة كافية لحاجيات بلدان الحوار لدى صياغة المقترحات⁽¹⁾.

ومن خلال قراءة نتائج مؤتمرات حلف شمال الأطلسي مع شركائه في الحوار من دول جنوب المتوسط، تبين أن دول الاتحاد الأوروبي تركز على الحلول الأمنية أكثر من غيرها (رغم اعترافها بضرورة القيام بعدة مساعدات تنمية لجنوب المتوسط) سواء العقابية منها أو الوقائية. غير أن هذه المقاربة الأمنية أثبتت قصورها في وضع حد لهذه الظاهرة، لأن المسألة أعقد بكثير، فتطوير دول الاتحاد الأوروبي للأجهزة المعتمدة في مراقبة الحدود لم تجدد نفعا مع مافيا تهريب البشر التي تجد دائما حولا لمواجهة سياسة التضييق التي تمارسها عليها هذه الدول، كما أن مراقبة كل الحدود تتطلب تنسيقا دقيقا وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول الإفريقية، هذا إلى جانب عدم قدرتها على أن تشمل كل الحدود البرية والبحرية مما يجد من فاعليتها.

فالتركيز على الجانب الأمني يعني التعامل مع نتائج الظاهرة فقط في حين أن المحاولة الحقيقية تتطلب التعامل مع المسببات وعدم الاكتفاء بالأعراض.

¹ - توماس بابنوت، مرجع سابق.

"فالإجراءات الأمنية المتشددة فشلت في تحقيق الهدف منها، وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حسب الباحث شتيفان ألشر من معهد دراسات الهجرة المقارنة. إذ يقول في هذا الصدد: هذه الإجراءات لن تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها. فعلى سبيل المثال، بعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا. ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب، يتعرض الكثير منهم إلى الغرق في البحر، وهو ما يؤدي فعليا إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات مختزفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى. وبالتالي، تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما. في حين تبقى الأسباب الرئيسية، مثل الفارق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الأوروبية وأوطان المهاجرين، بدون إصلاح"⁽¹⁾. مما يعني ضرورة تبني مقارنة سوسيو-اقتصادية تعتمد على إحداث تنمية حقيقية في بلدان المنشأ للقضاء على البطالة والفقر والتي تعتبر في معظم الأحيان من المسببات الرئيسية للظاهرة، بمعنى آخر اعتماد مقارنة إستباقية تربط ظاهرة الهجرة بعملية التنمية.

إن ظاهرة الهجرة السرية ليست مسألة ظرفية، بل باتت مكونا هيكليا ما زالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تديره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته، سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلية لهذا يجب:

أولا: إعادة النظر في قواعد الهجرة ككل، ويتطلب الأمر تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطة المتقدمة. ورغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة، والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية أو السرية.

ثانيا: محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمناخ التي تعود إليها، والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة.

¹ - نادية ليتيم، فتحة ليتيم، مرجع سابق.

ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو إستراتيجية اقتصادية-اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية. وتحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

ثالثا: تفعيل اتحاد المغرب العربي ليقوم بكثير من الأعمال والأدوار، ومن بينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه تقريبا. وقد أكدت مسألة الهجرة على الاهتمام الذي يكتسبه الاندماج المغاربي ويظل هذا الاندماج المغاربي ضرورة ملحة من أجل استقرار كل المنطقة الأورو-متوسطية.

رابعا: تطوير رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة تنظر إلى التنمية كإستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الأفريقي والمتوسطي.

خامسا: العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ممارسات الفساد والظلم لتحقيق نوع من الاستقرار.

وبالتالي وعملا على تطبيق ميكانيزمات فعالة لمواجهة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط -على وجه الخصوص- وتفعيل الحوار الأطلسي بما يحقق السلم والأمن في حوض المتوسط، فإن النقاط التالية، أو بالأحرى هذه الخيارات الجديدة، تطرح نفسها لأجل مواصلة الحوار:

- "سيكون على بلدان الحلف مستقبلا أن تعبر عن أهدافها الإستراتيجية والعسكرية في منطقة حوض البحر المتوسط وأن تثبتها كتابيا باتفاق مع بلدان الحوار في شكل وثيقة أساسية. ذلك أن الحوار الأطلسي المتوسطي يفتقر إلى وثيقة مؤطرة مثل تلك التي توجد بالنسبة لمبادرة الشراكة من أجل السلام (PfP) على سبيل المثال.

وسيمثل وجود هذا الأمر دون شك القاعدة الأساسية الأولى لعلاقة أفضل مع بلدان جنوب المتوسط، كما أنه سيضفي طابعا أوثق نوعيا على الاتفاقية الموجودة حاليا.

- سينبغي تمثين التعاون العسكري الذي يهدف إلى تطوير في نوعية العمليات العسكرية المنسقة بين جيوش الحلف وجيوش البلدان التي لا تنتمي إلى الحلف. هذه العمليات المنسقة تعتبر من وجهة نظر اللجنة العسكرية موضوعا ذا أهمية خاصة.

وقد أثبتت التدريبات العسكرية المشتركة بين دول جنوب المتوسط وحلف الناتو بصفة جلية، أن هذا التعاون من شأنه أن يدعم ثقة بلدان الحوار في منظمة الحلف الأطلسي، علاوة على أن الحلف الأطلسي يتقبل بامتنان مثل هذه المساندة وما يتبعها من تخفيف الحمل على بعض وحداته العسكرية في هذه التدخلات.

لكن مساهمة أمتن تظل مع ذلك رهينة الإرادة السياسية لبلدان الحوار من جهة، وبإمكاناتها العسكرية والمالية من جهة ثانية.

- من أجل جعل هذا البرنامج أكثر جاذبية ينبغي مراعاة الطموحات والانتظار الخاص لكل دولة من دول الحوار. ويمكن للائحة العروض أن تمتد من تقديم المساندة في مراقبة الحدود وتطوير انتشار الأسلحة الخفيفة، مروراً بالتعاون على مكافحة هذا النوع من انتهاك الحدود بعمليات التهريب، ووصولاً إلى تقديم المساعدات في وضع الإصلاحات العسكرية عن طريق تمويل ميزانياتها ومراقبة ديمقراطية سيرها. وهكذا يكون بإمكان كل بلاد أن تختار ما يناسبها من لائحة العروض. لا بد من الإشارة في هذا المضممار إلى أن مسألة تمويل الاشتراك في برنامج عروض الحلف الأطلسي تكون على النفقة الخاصة للبلاد المشاركة، ولا يقدم الحلف اعتمادات إلا في حالات خاصة. وقد كان من شأن هذا الإجراء أن جعل أغلبية هذه الدول لا تشارك، حتى وإن كانت في أغلب الأحوال ترغب في الاشتراك.

- تكوين مجموعة عمل قارة مكونة من الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي تتولى مهمة التنسيق بين "مسار برشلونة" والحوار الأطلسي. ففي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط توجد في أغلب الحالات مصالح مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الحلف الأطلسي.

فكلاهما يدعو إلى إرساء الديمقراطية وتدعيم الاستقرار على المستوى الداخلي وفي ما بين البلدان، ومحاربة الإرهاب العالمي بعلاقة مع الهجرة غير الشرعية وانتشار أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾.

"ولأن المسؤولية مشتركة، فيجدر بدول الحوار الأطلسي أن تنخرط في مجالات التعاون التالية:

* نظرا لمعاناة دول جنوب البحر المتوسط من الهجرة غير الشرعية كدول عبور ودول إقامة غير شرعية، شأنها شأن الدول الأوروبية، فمن الضروري التعاون كشركاء متكاملين، للتعاطي المجدي مع الهجرة غير الشرعية.

* ضرورة التوفيق بين متطلبات الهجرة الشرعية (التأشيرة، التجمع العائلي) ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

* تعزيز مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية⁽²⁾.

ومن الناحية الأخرى، فإنه يتعين على دول جنوب المتوسط، خاصة الغربي منه، على توفير الشروط الأساسية لحياة أفضل لمواطنيها، بما يجعلها في غنى عن البحث عنها في دول أخرى، والمتمثلة في:

* تعزيز مبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية، والعمل إرساء إصلاحات سياسية حقيقية يشارك فيها المواطنون في عملية صناعة القرار داخل الدولة.

* تفعيل البرامج التنموية المختلفة (سكن، بنى تحتية، استصلاح أراض زراعية، فتح مصانع مختلفة والعمل على اكتساب التكنولوجيات الحديثة، تطوير قطاع الخدمات والسياحة، تطوير القطاع الصحي وتحسينه... وغيرها)، والعمل على القضاء على كل أشكال البطالة والفقر والامية.

* دعم البرامج التعليمية والقضاء على كل أشكال التهميش، وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين بما يضمن استقرار وتماسك المجتمع.

¹ - توماس بابنوت، مرجع سابق.

² - عبد الله تركماني، مرجع سابق.

وفي حال تمكن الدول جنوب المتوسط من تحقيق جزء من هذه الإصلاحات كخطوة أولية، فلن يكون عليها اللجوء إلى حلف الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي أو غيرها للحد من الهجرة غير الشرعية لمواطنيها نحو أوروبا، كما لن يكون عليها جمع جثث العشرات من أبنائها في كل مرة من عرض المتوسط.

ومع التسليم بأن الهجرة والهجرة غير الشرعية غرب المتوسط ليست وليدة السنوات الأخيرة، إلا أن حلف شمال الأطلسي يعتبر في حقيقة الأمر هو المشكل الأساسي والمسبب الرئيسي لتزايد هذه الظاهرة في السنوات القليلة الماضية. فقيام الحلف بإطاحة دول -بغض النظر عن صحة أسباب ذلك أو عدمه- قد ساهم بشكل كبير في اللااستقرار داخل هذه الدول وانعدام الأمن، فضلا عن انعدام مؤسسات الدولة رغم عدم وجودها في ليبيا على سبيل المثال، مما ترك الباب واسعا أمام الحركات الإرهابية لتنفيذ أعمالها، وأمام شبكات الإجرام المنظم وتهريب البشر للقيام بنشاطاتها الإجرامية على نطاق واسع وبحرية أكبر، وبالتالي نقل هذه التهديدات من جنوب المتوسط الغربي نحو شماله، وهو الأمر الذي لم يتنبه له حلف الناتو ودوله الأوروبية الأعضاء فيه قبل القيام بأي تدخل عسكري. ثم إن ما زاد من تأزم الوضع أكثر هو اعتماد الحلف على الوسائل العسكرية لمواجهة هذه النتائج، والتي تعتبر في أغلبها ذات أسباب سوسيو-اقتصادية، وهو ما تفتنت إليه دول شمال وجنوب المتوسط بعد عشرات القتلى في البحر الأبيض المتوسط، مما يدفعنا إلى التساؤل فيما إذا لم يكن قد تأخر الوقت على تطبيق الحلول اللازمة.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أ - باللغة العربية:

أ - المعاجم والقواميس:

- 1 إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1972).
- 2 أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، (بيروت: دار صادر، د.س.ن).
- 3 الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، ط3، ج4، (د.ب.ن: دار الفكر، 1970).
- 4 صالح العلي الصالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي في اللغة العربية، (الرياض: د.د.ن، 1980).
- 5 لويس معلوف، المنجد في اللغة، (بيروت: دار المشرق، 1986).
- 6 مارتن غريفيتس، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- 7 محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة العصرية، 1996).

ب - التقارير:

- 1 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، رقم A/56/153، نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، 3 جويلية 2001.
- 2 منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، قرار رقم A/56/153، نيويورك: الجمعية العامة، 3 جويلية 2001.
- 3 منظمة حلف شمال الأطلسي، "قمة لشبونة: المفهوم الإستراتيجي للدفاع والأمن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي"، لشبونة: حلف شمال الأطلسي، نوفمبر 2010.
- 4 منظمة حلف شمال الأطلسي، التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، (بروكسل: منظمة حلف شمال الأطلسي، 2005).

ج - الكتب:

- 1 النيابة العامة المصرية، ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية، مصر: مكتب النائب العام، مكتب التعاون الدولي، د.س.ن.
- 2 ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000).
- 3 سمير صارم، أوروبا والعرب... من الحوار إلى الشراكة، (لبنان: دار الفكر المعاصر، د.س.ن).
- 4 سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، العدد 169، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).
- 5 طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤية مستقبلية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009).

- 6 عبد النور بن عنتر، "الحلف الأطلسي والدول المغاربية... توازنات جديدة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011/11/09.
 - 7 عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).
 - 8 فيصل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، (الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال، 2003).
 - 9 محمد إبراهيم زيد، "الجريمة المنظمة: تعريفها، أنماطها وجوانبها"، في: أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).
 - 10 محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر: د.د.ن، 1997).
 - 11 محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح - الديمقراطية ونظام القيم - الفلسفة والمدينة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
 - 12 محمد عزيز شكري، الأحزاب والتكتلات في السياسة العالمية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، جويلية 1978).
 - 13 محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
 - 14 محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول: الوثائق العالمية، (القاهرة: دار الشروق، 2003).
 - 15 مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
 - 16 هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010).
- ج - الرسائل الجامعية:**
- 1 أثير ناظم عبد الواحد، الوطن العربي في إستراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008.
 - 2 تباني وهيب، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2014/06/08.
 - 3 جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011.
 - 4 ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2010/2011.

- (5) زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ - دراسة حالة الحوار المتوسطي - الأطلسي -، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية ومتوسطية في التعاون والأمن، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2011/2010.
- (6) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2012/2011.
- (7) سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية: من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2013/03/06.
- (8) فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012/2011.
- (9) فريجة لامية، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية نموذجا، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2010/2009.
- (10) خميسي شبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية -فترة ما بعد الحرب الباردة- (1991-2008)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، القاهرة: جامعة الدول العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009.
- (11) يحياوي سهام، أمانة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي)، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2014/12/02.

ه - المقالات:

• المجلات والدوريات:

- (1) الحوار المتمدن، "اتفاقية الشراكة بين الحلف الأطلسي وبلدان جنوب المتوسط"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1865، 2007/03/25.
- (2) ألين سينز، "قمة ريغا وما بعدها: التحول السياسي لحلف الناتو"، مجلة حلف شمال الأطلسي، عدد شتاء 2006.
- (3) سهام حروري، "الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي"، بسكرة: مجلة المفكر، العدد الخامس، د.س.ن.
- (4) طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، بغداد: مجلة دراسات دولية، العدد 46، د.س.ن.
- (5) عبد الحليل زيد الموهون، "قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي"، الرياض: مجلة الرياض، العدد 13780، 2006/03/17.

- (6) محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.
- (7) محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.
- (8) محمد محمود السيد، "الهجرة غير الشرعية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3554، 2014/11/22.
- (9) محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، مجلة المستقبل العربي، د.ع، د.س.ن.
- (10) محمد معمر، "أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية: دراسة ميدانية"، الجزائر: الأمة العربية، 2009/10/19.
- (11) ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 163، المجلد 42، 1 جانفي 2006.
- (12) هشام بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 179، جانفي 2010.
- (13) يسفي محمد، "الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على بلدان اتحاد المغرب العربي"، جامعة الدول العربية: مجلة إدارة، العدد 2، 2000.

• الصحف:

- (1) أخبار اليوم، "الهجرة السرية في المتوسط... واقع مؤلم ومستقبل مرعب"، يومية أخبار اليوم، د.ع، 2015/01/03.
- (2) الخبر، "تصريح جيب دي هوب شيفر، أمين عام حلف شمال الأطلسي"، الجزائر: جريدة الخبر، العدد 4263، 2004/12/9.
- (3) الرياض، "الرباط: ندوة الحوار المتوسطي تؤكد التعاون بين المغرب وحلف الأطلسي"، الرياض: جريدة الرياض، العدد 14403، 2007/12/30.
- (4) الشرق الأوسط، "اجتماع بين المغرب وحلف شمال الأطلسي في بروكسل"، لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد 9475، 2004/11/06.
- (5) العرب اليوم، "منسق «الأورو متوسطي»: التعاون مع موريتانيا يهدف إلى إرساء الاستقرار"، عمان: جريدة العرب اليوم، د.ع، 2012/02/23.
- (6) العرب نيوز، "ترتيبات لحلف شمال الأطلسي لإدماج الكيان الصهيوني في منظومة تعاون عسكري وأمني مع دول عربية"، القاهرة: العرب نيوز، د.ع، 2006/05/12.
- (7) العرب، "الناتو يعزز تعاونه العسكري مع تونس لمواجهة الإرهاب"، لندن: جريدة العرب، السنة 36، العدد 9575، 2014/05/31.
- (8) المساء، "اختتام أشغال الندوة حول الحوار المتوسطي: لجنة ثنائية بين الجزائر وحلف الأطلسي لتحديد حاجيات الطرفين"، الجزائر: جريدة المساء، د.ع، 2008/06/17.

- (9) المغرب اليوم، "تدريبات عسكرية مشتركة بين البحرية المغربية و"الناتو"، يومية المغرب اليوم، د.ع، 2015/05/07.
- (10) جريدة الراي، "الجزائر تخفض تعاونها مع الأطلسي"، الكويت: جريدة الراي، العدد 11103، 2009/11/24.
- (11) جمال المجايدة، "الناتو عرض على دول المتوسط الانضمام إلى عملية المسعى النشط لكشف وردع وتدمير النشاط الإرهابي في البحر المتوسط"، أبو ظبي: جريدة دنيا الوطن، د.ع، 2007/04/19.
- (12) سهام مسيعد، "مصطفى شلوفي يدعو إلى توضيح الرؤية حول الحوار المتوسطي"، الجزائر: صوت الأحرار، د.ع، 2008/06/16.
- (13) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "الناتو في ليبيا... الاختبار عربيا والاقتراب خليجيا"، الرياض: جريدة الرياض، د.ع، 15 جويلية 2011.
- (14) فتيحة بوروينة، "دعت الحلف إلى تطوير الشراكة السياسية والأمنية: الجزائر تتطلع إلى تحديث جيشها بدعم من الأطلسي"، الرياض: جريدة الرياض، العدد 13707، 3 جانفي 2006.
- (15) محمد الحسيني، "التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، الكويت: جريدة الأنباء، د.ع، 2008/11/16.
- (16) هيام لعيون، "سفن وطائرات جزائرية في مناورات مشتركة بين"الناتو" ودول متوسطية"، الجزائر: جريدة الحوار، د.ع، 2010/11/11.
- (17) وكالة آكي الإيطالية للأنباء، "الناتو: المغرب يساهم في عملية لمكافحة الإرهاب بالمتوسط"، بروكسل: وكالة آكي، 2007/06/02.
- (18) وكالة رويترز للأنباء، "الجزائر والمغرب وإسرائيل ينضمون لفرق الاستطلاع الأمني المتوسطي برعاية الناتو"، المغرب: موروكو تايمز، د.ع، 2006/09/07.

و - بحوث، دراسات وملتقيات:

- (1) أحمد حلواني، "أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008/4/30-29.
- (2) السيد يسين، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية"، محاضرة ألقيت بمركز بحوث البحر الأبيض المتوسط بمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 2006/12/17.
- (3) بيار فرنسيس، "الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية"، بيروت، 5/4 جويلية 2011.
- (4) توماس بابنوت، الحوار الأطلسي-المتوسطي، تر: علي مصباح، (برلين: المعهد الألماني للسياسة والأمن الدوليين (SWP)، مؤسسة العلوم والسياسة، 2004).
- (5) جاسم محمد زكريا، "أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة الأورومتوسطية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008/04/30-29.
- (6) ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 2008/04/30-29.

- (7)** عبد الله تركماني، "إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية" ورقة قدمت لندوة "العلاقات الأورو-مغربية بين الشراكة والجوار"، بدعوة من "الجمعية التونسية للعلاقات الدولية" ودعم من مؤسسة "فريدريك إيبيرت" الألمانية، تونس: 22-23 ماي 2006.
- (8)** عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-2008/04/30.
- (9)** غربي محمد، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-2008/04/30.
- (10)** مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-2008/04/30.
- (11)** منيرة بلعيد، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-2008/04/30.
- (12)** ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29-2008/04/30.
- (13)** نعمان عبد الغني، "الهجرة غير الشرعية: قوارب الموت وأحلام الشباب العربي"، شبكة النبا المعلوماتية، د.ع، 2008.

ز - مواقع الإنترنت:

- (1)** محمد الخشاني، "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، 2005/03/11، نقلا عن موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208>، بتاريخ: 2014/11/20، 10:52.
- (2)** حلف شمال الأطلسي، "نظرة على حوار ناتو ودول المتوسط"، نقلا عن الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي: http://www.nato.int/cps/ar/natohq/topics_60021.htm، بتاريخ: 2014/11/15، 14:08.
- (3)** الحرة، "الأوروبيون يبحثون أزمة الهجرة غير المشروعة والناتو يبدي استعدادا للتدخل"، 2015/05/18، نقلا عن موقع الحرة: <http://www.alhurra.com/content/eu-meeting-about-illegal-immigration-crossing-mediterranean-/271217.html#ixzz3bvo4S6OX>، بتاريخ: 2015/06/02، 19:43.
- (4)** جمال العرفاوي، "تونس تحتضن ملتقى حول الحوار المتوسطي للناتو"، 2007/06/20، نقلا عن الموقع: <http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2007/06/20/feature-01>، بتاريخ: 2014/01/10، 17:27.
- (5)** يومية التونسية، "فرقاطتان تابعتان لـ'الناتو' ترسان في ميناء 'حلق الوادي'"، 2013/10/25، نقلا عن الموقع: http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=41&a=103672، بتاريخ: 2015/04/28، 11:56.

- (6) "هجرة غير شرعية"، نقلا عن الموقع: <http://www.marefa.org/index.php/>، بتاريخ: 2014/11/19، 18:32.
- (7) إذاعة صراحة أف.أم، "تركيا تشارك في مناورات "الناتو" في المتوسط... وتونس تشارك بميناء حلق الوادي"، 2015/05/07، نقلا عن موقع إذاعة صراحة أف.أم: <http://www.sarahafm.tn/new/12874>، بتاريخ: 2015/05/25، 18:34.
- (8) "مناورات بحرية للناتو بالمياه المغربية في إطار مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية"، 2007/03/10، نقلا عن الموقع: <http://www.radiosawa.com/content/article/151941.html>، بتاريخ: 2015/02/07، 20:02.
- (9) أخبار نواكشوط، "حلف الناتو يبدأ مناورات عسكرية على الحدود الموريتانية-المالية مطلع الشهر القادم"، جريدة أخبار نواكشوط، د.ع، 2005/03/06، نقلا عن الموقع: <http://www.ani.mr/old/mapeci/Ar/432/tendence.htm>، بتاريخ: 2015/05/40، 10:33.
- (10) "مناورات بحرية مشتركة بين الجزائر والناتو"، 30 سبتمبر 2014، نقلا عن موقع بوابة إفريقيا الإخبارية: <http://www.afrigtenews.net/content/>، بتاريخ: 2015/05/25، 18:47.
- (11) نور الدين الفريضي، "الهجرة هاجس أوروبي!"، سويس أنفو، 2003، نقلا عن الموقع: <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid-3609388>، بتاريخ: 2015/02/21، 13:31.
- (12) نادية ليتيم، فتحية ليتيم، "أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية"، مجلة السياسة الدولية، 1 جانفي 2011، نقلا عن الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12>، بتاريخ: 2015/03/07، 15:34.
- (13) جمال موساوي، "حيث تفي الدول الأوروبية بالتزاماتها لمحاربة الهجرة السرية؟"، نقلا عن الموقع: Jamalamoussaoui.maktobblog.com، بتاريخ: 2015/02/23، 13:31.
- (14) جمال موساوي، "هل ستقطع إفريقيا مع التخلف والفقر والجوع؟"، نقلا عن الموقع: Jamalamoussaoui.maktobblog.com، بتاريخ: 2015/02/23، 13:32.
- (15) دويتشه فيله، "التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية"، 2010، نقلا عن الموقع: <http://www.dw-world.de/dw/article/>، بتاريخ: 2015/02/21، 13:36.
- (16) سمير هلال، "حلف شمال الأطلسي: المغرب شريك إستراتيجي لا محيد عنه في الحوار المتوسطي لمواجهة الأخطار التي تتهدد جنوب المتوسط"، و.م.ع، 2015/03/12، نقلا عن الموقع: <http://www.maroc.ma/ar/>، 2015/04/28، 12:00.
- (17) المغرب السياسي، "المغرب-الناتو: هذه هي برامج التعاون الميداني"، 2014/09/17، نقلا عن الموقع: <http://www.ahdath.info/?p=21004>، 2015/04/29، 12:01.

قائمة المراجع

- 18** محمد حجوي، "في لقاء خصصه لعلاقاته الإستراتيجية بالرباط: الناتو... المغرب قدم لنا معلومات هامة عن الساحل... لكننا مع الأسف لم نأخذ بها"، جريدة بيان اليوم، نقلا عن الموقع: http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=39448، بتاريخ: 2015/05/06، 10:06.
- 19** حلف شمال الأطلسي (ناتو)، "أول زيارة لأمين عام لحلف الناتو إلى موريتانيا"، 2005/07/14، نقلا عن الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي: http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_21507.htm?selectedLocale=ar، بتاريخ: 2015/05/06، 11:45.
- 20** جريدة الحياة السعودية، "جنز: الحاجة إلى التعاون بين الدول العربية وحلف الأطلسي"، نقلا عن الموقع: <http://alhayat.com/Opinion/Writers/6243758/>، بتاريخ: 2015/01/10، 18:26.
- 21** الوكالة الموريتانية للأنباء، "الانطلاقة الفعلية للمركز العمليتي لليقظة وتسيير الكوارث في موريتانيا"، نواكشوط: الوكالة الموريتانية للأنباء، 2015/01/29، نقلا عن الموقع: http://www.ami.mr/index.php?page=Depeche&id_depeche=37675، 2015/04/28، 11:58.
- 22** المرصد، "ملتقى مشترك بين موريتانيا والناتو يناقش الأمن على ضفتي المتوسط"، 15 ديسمبر 2014، نقلا عن الموقع: <http://www.almarsd.net/show169163.html>، بتاريخ: 2015/04/30، 11:30.
- 23** منظمة مراقبة حقوق الإنسان، "تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان"، 2010، نقلا عن الموقع: <http://www.hrw.org/en/node/81360>، بتاريخ: 2015/02/21، 13:37.

II - باللغة الفرنسية:

أ - المصادر:

- 1) **Dictionnaire de l'académie française**, 5^{ème} édition, (---: ---, 1798).
- 2) **Larousse**, (Manhecourt: Maury-Eurolivres, Juin 2002).

ب - الكتب:

- 1) Barbara DELCOURT, **Théories de la sécurité**, (Bruxelles: Université libre de Bruxelles, 2006/2007).

- 2) Rachid EL HOUDAÏGUI, **L'opération Active Endeavour et son impact sur le Dialogue méditerranéen de l'OTAN**, NATO Defense College, Academic Research Branch, (Rome: CSC. GRAFICA, Juin 2007).

ج - الرسائل الجامعية:

- 1) Caroline Demoulin, **Les flux migratoires en Méditerranée**, Mémoire en vue d'obtention de Master 2 en option Droit Public, spécialité sécurité et défense transméditerranéenne, Toulon-Var : Université du Sud, 2010-2011.
- 2) Rocío MENDEZ ALEMAN, **La Sécurité Méditerranéenne: L'OTAN est-elle la solution?**, Bruxelles: Bourse de Recherche individuelle de l'OTAN et du Conseil du Partenariat Euro-Atlantique, 1998-2000.

د - المقالات:

• المجلات والدوريات:

- 1) Pierre RAZOUX, "Comment redynamiser le Dialogue méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb?", **Research Paper**, No 64, Rome: Collège de Défense de l'OTAN (NDC), Décembre 2010.

• الجرائد والصحف:

- 1) Madjid MAKEDHI, "La fuite des cerveaux algériens quantifiée", **El Watan**, N° 7457, 24^{ème} année, Mercredi 15 avril 2015.
- 2) Mourad TERMOUL, "20e anniversaire du dialogue méditerranéen de l'Otan", **EL MOUDJAHID**, N.N.C, 22/10/2014.

ه - التقارير:

- 1) Manuel MANRIQUE GIL, Judit BARNA et autres, **Flux méditerranéens vers l'Europe: la migration et la politique étrangère de l'Union**, Département thématique, Direction générale des politiques externes au parlement européen, (Bruxelles, Union Européen, Mars 2014).

هـ - بحوث ودراسات:

- 1) Badis SAOUDI, "**Les variétés sécuritaires et leurs impacts sur la souveraineté des Etats de la méditerranée**", Intervention au Séminaire international sur L'Algérie et la sécurité dans la méditerranée: Réalité et perspectives, Constantine: L'université de Mentouri, 29-30/04/2008.
- 2) Mohamed KHACHANI, "**Dialogue sur la coopération migratoire en méditerranée occidentale: des liens entre migration et développement**", Rabat: Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations, D.N.C.

و - مواقع الإنترنت:

- 1) Centre Administratif RENE WERNER, "**Pour une politique d'immigration et d'intégration Active**", citing: <http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/5th-enlargement/facts-figures-figures/immigration2006>, 11/04/2015, 12:38.
- 2) Mohsen DRIDI, "**Le Maghreb et l'Immigration**", citing: www.fsmagh.org/spip.php?article34, Le 23/02/2015, A 11h38.

III - باللغة الإنجليزية:

أ - المصادر:

- 1) A.S. Hornby and others, **Oxford Advanced Learner's Dictionary: Of current English**, (Oxford: Oxford University Press, 1998).

ب - الكتب:

- 1) Antonio ARMADA VÁZQUEZ, **NATO Mediterranean Dialogue: Does it have a future?**, (Spain: Ministerio de Defensa, 2012).
- 2) Barry BUZAN, Ole WAEVER, **Regions and powers: The structure of international security**, (Cambridge: Cambridge university press, 2003).
- 3) Barry BUZAN, **People, states and fear: The national security problem in international relations**, (Great Britain: Wheatsheaf books LTD, 1983).

ج - المقالات:

• المجلات والدوريات:

- 1) Igor Novaković, "Multilateral Operations: NATO", **WESTERN BALKANS SECURITY OBSERVER**, No 16, JANUARY-MARCH 2010.
- 2) Matthew Mark Horn, "NATO, the Mediterranean dialogue, and the Middle-East: it is time for NATO to get serious", **TURKISH POLICY QUARTERLY**, VOLUME 10, D.N.M.
- 3) Rebecca R. MOORE, "Lisbon and the Evolution of NATO's New Partnership Policy", **PERCEPTIONS**, Volume XVII, Number 1, Spring 2012.

د - التقارير:

- 1) Alaa A.H. ABD ALAZIZ, "Balance of Threat perception And the prospects of NATO Mediterranean Dialogue", **Final Report For the institutional research fellowship programme 2001-2003**, NATO Academic Affairs, June 2003.
- 2) International Center for Migration Policy Development, "**Migration Flows and Trends in the Mediterranean- Challenges for Migration Management Systems**", ICMPD, EUROPOL and MTM, Brdo, 7-9 June 2006.
- 3) NATO, «Combating terrorism at sea», **NATO Briefings**, (Brussels: NATO Public Diplomacy Division, 2008).

هـ - بحوث ودراسات:

- 1) Dick A. LEURDIJK, "**NATO's Mediterranean Dialog: The Emergence of a Front Line in the War on Terrorism**", A presentation given at a symposium: Examination of the Regions of Crisis from the Perspectives of Turkey: NATO and the European Union, and their

- Impacts on the Security of Turkey, Istanbul: Turkish General Staff, May 27-28 2004.
- 2) Kostas IFANTIS, **Addressing Irregular Migration in the Mediterranean**, (Brussels: Centre for European Studies (CES), 2012.
- 3) Martin Baldwin-Edwards, **"Illegal migration in the Mediterranean"**, 5th International Seminar on Security and Defence in the Mediterranean: Multi-Dimensional Security, Barcelona: Fundación CIDOB, ---.
- 4) MASA'DEH Ahmad, "NATO's Mediterranean Dialogue", presentation given at a symposium entitled: **VII seminario internacional sobre seguridad y defensa en el Mediterráneo: Conflictos regionales y estrategias de seguridad**, Barcelona: CIDOB, Ministerio de Defensa, 2008.
- 5) Thessismun, **NATO Partnerships**, Greece: Thessaloniki, University of Macedonia, 2014.
- 6) Yannis A.STIVACHTIS, Benjamin JONES, "NATO's MEDITERRANEAN DIALOGUE: AN ASSESSMENT", **RESEARCH INSTITUTE FOR EUROPEAN AND AMERICAN STUDIES (RIEAS)**, No 137, NOVEMBER 2009.

الفهارس

شكر وتقدير

إهداء

خطة الدراسة

قائمة المختصرات

الملخص (العربية، الفرنسية، الإنجليزية)

مقدمة.....2

الفصل الأول: الإطار العام للهجرة غير الشرعية غرب المتوسط

تمهيد.....14

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية.....15

أولاً: مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية.....15

1- تعريف الهجرة.....15

أ - لغة.....15

ب - اصطلاحاً.....16

❖ في علم السكان (الديموغرافيا).....16

❖ في علم الاجتماع.....17

❖ في علم النفس.....17

❖ في القانون الدولي.....18

2- الهجرة غير الشرعية.....19

❖ الهجرة غير الشرعية من منظور حقوق الإنسان.....20

❖ الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي العام.....20

ثانياً: الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط.....21

المرحلة الأولى (قبل 1985).....22

المرحلة الثانية (1985-1995).....22

المرحلة الثالثة (1995-2015).....23

المبحث الثاني: الهجرة الغير شرعية غرب المتوسط من الناحية النظرية.....25

أولاً: مدرسة كوبنهاجن: بين الأمانة ونزع الأمانة.....25

* الأمن المجتمعي (Social Security).....26

* نظرية الأمانة ونزع الأمانة.....29

ثانيا: مدرسة باريس ودور "شركات مهني الأمن".....	35
ثالثا: مدرسة التبعية والهجرة الآتية من المحيط نحو المركز.....	40
المبحث الثالث: أسباب تنامي الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط وتأثيرها على الأمن القومي لصفته.....	45
أولا: دوافع الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط وأهم مساراتها.....	45
الدوافع الاقتصادية.....	46
❖ الدوافع الاجتماعية.....	48
❖ الدوافع السياسية.....	49
❖ العامل البيئي أو الجغرافي.....	50
❖ عوامل النداء.....	50
ثانيا: علاقة الهجرة غير الشرعية بغيرها من التهديدات الأمنية في المتوسط.....	54
❖ علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة في حوض المتوسط.....	54
❖ علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب.....	59
ثالثا: موقع الهجرة غير الشرعية في التصورات والإدراكات الأمنية شمال وجنوب المتوسط الغربي.....	60
❖ الهجرة غير الشرعية في التصور الأمني لدول غرب الضفة الجنوبية لحوض المتوسط (دول المغرب العربي).....	60
- في الميدان الأمني.....	61
- في الميدان الاقتصادي.....	61
- في الميدان الاجتماعي.....	62
- في الميدان الصحي.....	62
❖ الهجرة غير الشرعية في التصور الأمني لدول الضفة الشمالية لحوض المتوسط (الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والحوار الأطلسي).....	64
1- الإخلال بالبناء الديموغرافي.....	64
2- الإخلال بالنواحي الأمنية.....	64
3- الإخلال بالوضع الاقتصادي.....	64
الخلاصة.....	66

الفصل الثاني: الحوار الأطلسي وتنامي الاهتمامات الأمنية لحلف الناتو بالمتوسط

تمهيد.....	69
المبحث الأول: انعقاد الحوار الأطلسي وبداية حقبة جديدة في العلاقات المتوسطية-الأطلسية.....	71
أولاً: المنافسة الأورو-أمريكية على المتوسط وميلاد الحوار الأطلسي.....	71
أ - الرؤية الأمريكية.....	72
ب - الرؤية الأوروبية.....	73
ثانياً: أهم بنود الحوار ودوره في تعميق التعاون الأمني الأطلسي-المتوسطي.....	78
المبحث الثاني: الحوار الأطلسي بين الإدراكات الأطلسية والمتوسطية.....	87
أولاً: تصور وأهداف حلف شمال الأطلسي من الحوار.....	87
ثانياً: تصور الشركاء المتوسطيين للحوار (جنوب المتوسط الغربي) وأهدافهم المنتظرة منه.....	92
المبحث الثالث: تأثير الحوار الأطلسي على المسائل الأمنية غرب المتوسط.....	97
أولاً: الحوار الأطلسي ومسائل الإرهاب الدولي في المتوسط.....	98
ثانياً: التصور الأمني للحوار لمسائل الجريمة المنظمة في المنطقة.....	102
ثالثاً: الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط: الاهتمام الجديد لحلف الناتو في المنطقة.....	107
الخلاصة.....	117

الفصل الثالث: الهجرة غير الشرعية في اهتمامات الحوار الأطلسي: تعاون لمواجهة تهديدات مشتركة، أم احتواء للتهديدات الآتية من الجنوب

تمهيد.....	121
المبحث الأول: تطور اهتمام حلف شمال الأطلسي بقضايا الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط.....	122
أولاً: أسباب تنامي الاهتمام الأطلسي بالهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، وإدراجها في الحوار الأطلسي.....	122
ثانياً: ميكانيزمات الحوار الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	127
1- مبادرة المسعى النشط.....	128
2- التدريبات متعددة المهام والأهداف مع الشركاء المتوسطيين.....	132
المبحث الثاني: سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط في إطار الحوار الأطلسي.....	136
أولاً: مكافحة الهجرة غير الشرعية في التصورات الأمنية للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.....	136

ثانيا: نظرة الشركاء المتوسطيين في الحوار لسبل التعاون للحد من تهديدات الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط.....	145
المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية في الحوار الأطلسي بين المكسب والكلفة.....	151
أولاً: مكاسب الدول المتوسطية (الشركاء) من إدراج الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط ضمن المحاور الرئيسية للحوار الأطلسي.....	151
ثانيا: تكاليف الشركاء المتوسطيين من الشراكة لمكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط في إطار الحوار الأطلسي.....	161
الخلاصة.....	167
الخاتمة.....	170
قائمة المراجع.....	178
الفهارس	

فهرس الجداول والأشكال والخرائط:

- جدول رقم (1): مقارنة بين مفهوم الأمن لدى مدرستي كوينهاجن وباريس.....40
- جدول رقم (2): أهم مرتكزات الأمن عند مدرسة التبعية.....44
- خريطة رقم (1): بعض المسارات المباشرة والغير مباشرة للهجرة غير الشرعية في المتوسط.....52
- خريطة رقم (2): أهم طرق الهجرة غير الشرعية في المتوسط.....53
- خريطة رقم (3): أهم موانئ ومراكز تهريب المهاجرين جنوب المتوسط.....58
- جدول رقم (3): دول الحوار الأطلسي الجنوبية.....78
- شكل رقم (1): تصور الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو لقضية الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط وحلولها.....142



**Université de Mouloud
MAMMERI de Tizi-Ouzou**

**Faculté de Droit et des Sciences
Politiques**



**Département des Sciences Politiques et des Relations
Internationales**

Ecole Doctorale en Droit et Sciences Politiques



Mémoire en vue d'obtention de Magister en Sciences Politiques
Spécialité: **Etudes Méditerranéenne et Maghrébine, coopération et Sécurité.**

Préparer par l'étudiant:

BOUZID Oussama

Encadrer par l'enseignant:

Dr. SI BACHIR Mohamed

Membres de jury:

Pr. Karim KHELFAN, U.M.M.T.O.....Président

Dr. Mohammed SIBACHIR, U.M.M.T.O Rapporteur

Dr. Abdelouahab BENKHLIF, Université Alger 3 Examineur

Date de Soutenance: 07/04/2016.